وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قسم العلوم الاجتماعية –
شعبة علم الاجتماع

عنوان المذكرة :

إتجاهات الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني

دراسة ميدانية لعوامل توجه الطلبة نحو التعليم المهني بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني سماتي بوزيد أولاد جلال

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع التربية

إعداد الطالب (ة) :
غـــول عـــفاف

إشراف الأستاذ(ة) :
د. يحـــياوي نجـــاة

السنة الجامعية 2019-2020

شكر و تقدير

بعد شكر المولى عز و جل على إعانته لي في إتمام هذا العمل
و إخراجه، أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة
الفاضلة الدكتورة نجاة يحياوي التي لم تبخل علي بنصائحها
و توجيهاتها القيمة، كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة
الذين رافقوني طلية سنوات دراستي بالجامعة و إلى جميع
من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.
و تحية إجلال و وقار إلى من تحمل مسؤولية التعليم
بكل صدق و أمانة.

إهـــــــداء

نشكر الله و نحمده بما يليق بجلاله على توفيقه، كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول:

إن أحق الناس بالإهداء من نزلت بحقهم الآية الكريمة (ولا تقل لهما أف و لا تنهرهما...)

و إلى من استطاع بفضل صفاء قلبه و كفاحه المتواصل لإقامة متانة أساس بيتنا إلى من صبر على تعليمي

إلى الذي أعطاني كل شيء دون أن يفكر في أخذ شيء

إليك أبي الغالي، إلى من زرعت الأمل في قلبي

إلى من روت البذرة و جعلتني أجني ثمارها

إلى من تنحني لها الرؤوس احتراما ، إليك يا مملكة الحنان

و مشعل دربي، إليك يا أغلى جوهرة و أثمن لؤلؤة

إليك أمي الحبيبة، إلى أقرب الناس إلى قلبي إخوتي

عامر سايح وليد هاجر سليمة و نادية، إلى توأم روحي

إلى من أحبها أكثر من نفسي أختي الغالية

زوزو و زوجها ، إلى الكتاكيت ملوكي و خلود و تيمو

إلى صديقات الدراسة بدون استثناء.

فهرس المحتويات

شكر و إهداء
فهرس المحتويات..... 04
فهرس الجداول 06
فهرس الأشكال 08

المقدمة	**11**
الفصل الأول: مدخل عام للدراسة	
تمهيد	**13**
المبحث الأول: مشكلة الدراسة	**13**
المبحث الثاني: أسباب اختيار الموضوع	**15**
المبحث الثالث: أهداف الدراسة	**15**
المبحث الرابع: أهمية الدراسة	**15**
المبحث الخامس: الدراسات السابقة	**16**
المبحث السادس: تحديد المفاهيم	**16**
الفصل الثاني: نظرة على التعليم العالي و التعليم المهني	
تمهيد	**20**
المبحث الأول: ماهية التعليم العالي	**20**
المطلب الأول: أهداف التعليم العالي	**23**
المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي	**25**
المطلب الثالث: أسس التعليم العالي	**27**
المطلب الرابع: نظريات التعليم العالي	**28**
المبحث الثاني : ماهية التعليم المهني	**32**
المطلب الأول : أهداف التعليم المهني	**36**
المطلب الثاني : أهمية التعليم المهني	**38**
المطلب الثالث : أسس التعليم المهني	**39**
المطلب الرابع : نظريات التعليم المهني	**41**
خلاصة	**44**
الفصل الثالث: العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني	
تمهيد	**46**

المبحث الأول: العوامل الأكاديمية	**47**
المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية	**49**
المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية	**51**
خلاصة	**53**
الفصل الرابع: منهجية الدراسة و إجراءات البحث الميداني	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: منهج الدراسة	**56**
المبحث الثاني: مجالات الدراسة	**56**
المطلب الأول: المجال المكاني	**56**
المطلب الثاني: المجال البشري	**57**
المطلب الثالث: المجال الزمني	**57**
المبحث الثالث: عينة الدراسة	**57**
المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات	**58**
الفصل الخامس : تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة	
المبحث الأول: تحليل و تفسير البيانات الميدانية	**61**
المبحث الثاني: تفسير نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات الفرعية	**85**
المبحث الثالث: خلاصة النتائج	**87**
اقتراحات و توصيات	**88**
الخاتمة	**89**
المراجع	**91**
الملاحق	**95**

فهرس الجداول

الرقم	البيانات	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	61
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي	62
04	توزيع أفراد العينة حسب مدة المكوث بالجامعة	63
05	استجابة المبحوثين حول سؤال:عدم رضاك على معدلك في البكالوريا دفعك للتوجه للتعليم المهني ؟	64
06	استجابة المبحوثين حول سؤال: التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة يؤدي بك إلى التوجه نحو التعليم المهني ؟	65
07	استجابة المبحوثين حول سؤال: أساليب التدريس النظرية في الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟	66
08	استجابة المبحوثين حول سؤال: الكثافة العددية للطلبة في صف الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟	67
09	استجابة المبحوثين حول سؤال: التخصصات المهنية في المعهد تمنحك فرص للعمل أكثر بعد التخرج؟	68
10	استجابة المبحوثين حول سؤال: هناك علاقة بين ما تتلقونه من تعليم مهني في التخصصات و بين متطلبات السوق؟	69
11	استجابة المبحوثين حول سؤال: تعتقد أن تخصصك يمنحك القدرة على إنشاء مشروع خاص بعد التخرج؟	70
12	استجابة المبحوثين حول سؤال: بطالة الأب كانت سبب عزوفك عن الجامعة؟	72
13	استجابة المبحوثين حول سؤال: اختيار والديك لتخصصك الجامعي جعلك تنقطع عن الدراسة الجامعية و التوجه نحو التعليم المهني ؟	73
14	استجابة المبحوثين حول سؤال: المحافظة على التاريخ المهني للأسرة يجبرك على اختيار مهنة ضد رغبتك؟	74
15	استجابة المبحوثين حول سؤال: التأثر بحالات معينة من خريجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في عالم الشغل كان سببا للتوجه نحو التعليم المهني ؟	75
16	استجابة المبحوثين حول سؤال: التخصص في التعليم المهني يمنحك مهنة ذات أهمية داخل المجتمع؟	76

17	استجابة المبحوثين حول سؤال: الحصول على مهنة مناسبة لمتطلبات المجتمع تمكنك من تكوين أسرة؟	**77**
18	استجابة المبحوثين حول سؤال: اختيار التخصص كان حسب رغبتك؟	**78**
19	الوضع المالي الضعيف للأسرة هو الذي دفعك للتوجه للتعليم المهني ؟	**79**
20	استجابة المبحوثين حول سؤال: تعودك على ممارسة مهنة أثناء دراستك الجامعية جعلك تتوقف عن الدراسة في الجامعة و تتوجه نحو التعليم المهني؟	**80**
21	استجابة المبحوثين حول سؤال: شبح البطالة و خوفك من المستقبل يجعلك تتوجه نحو التعليم المهني ؟	**81**
22	استجابة المبحوثين حول سؤال: التعليم المهني يمنحك فرص متعددة و دخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة؟	**82**
23	استجابة المبحوثين حول سؤال: الرغبة في العمل أكثر من الدراسة تجعلك تتوجه للتعليم المهني؟	**83**

فهرس الأشكال

الرقم	البيانات	الصفحة
01	نسب توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
02	نسب توزيع أفراد العينة حسب السن	61
03	نسب توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي	62
04	نسب توزيع أفراد العينة حسب مدة المكوث بالجامعة	63
05	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال:عدم رضاك على معدلك في البكالوريا دفعك للتوجه التعليم المهني ؟	64
06	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة يؤدي بك إلى التوجه نحو التعليم المهني ؟	65
07	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: أساليب التدريس النظرية في الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟	66
08	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: الكثافة العددية للطلبة في صف الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟	67
09	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: التخصصات المهنية في المعهد تمنحك فرص للعمل أكثر بعد التخرج؟	68
10	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: هناك علاقة بين ما تتلقونه من تعليم مهني في التخصصات و بين متطلبات السوق؟	69
11	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: تعتقد أن تخصصك يمنحك القدرة على إنشاء مشروع خاص بعد التخرج؟	70
12	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: بطالة الأب كانت سبب عزوفك عن الجامعة؟	72
13	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: اختيار والديك لتخصصك الجامعي جعلك تنقطع عن الدراسة الجامعية و التوجه نحو التعليم المهني ؟	73
14	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: المحافظة على التاريخ المهني للأسرة يجبرك على اختيار مهنة ضد رغبتك؟	74
15	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: التأثر بحالات معينة من خريجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في عالم الشغل كان سببا للتوجه نحو التعليم المهني ؟	75
16	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: التخصص في التعليم المهني يمنحك مهنة ذات أهمية داخل المجتمع؟	76

17	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: الحصول على مهنة مناسبة لمتطلبات المجتمع تمكنك من تكوين أسرة؟	**77**
18	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: اختيار التخصص كان حسب رغبتك؟	**78**
19	نسب الوضع المالي الضعيف للأسرة هو الذي دفعك للتوجه للتعليم المهني؟	**79**
20	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: تعودك على ممارسة مهنة أثناء دراستك الجامعية جعلك تتوقف عن الدراسة في الجامعة و تتوجه نحو التعليم المهني؟	**80**
21	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: شبح البطالة و خوفك من المستقبل يجعلك تتوجه نحو التعليم المهني ؟	**81**
22	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: التعليم المهني يمنحك فرص متعددة و دخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة؟	**82**
23	نسب استجابة المبحوثين حول سؤال: الرغبة في العمل أكثر من الدراسة تجعلك تتوجه للتعليم المهني؟	**83**

مقدمة

أصبح التفكير في المستقبل و التخطيط له من الأمور التي تهم المجتمعات و الشعوب المتحضرة التي تحاول أن تجد لنفسها موضعا على الخريطة العالمية ذلك لأن الوعي بالمستقبل هو أهم وسائل مواجهة التحديات و حسن توجيه التغير في عالم اليوم، و لعل طريق هذه الشعوب للازدهار و ضمان أفضل مستقبل لها، هو اعتمادها على التعليم العالي كمنطلق للتغيير و الإصلاح و الوصول إلى التنمية الشاملة، كونه السبيل الوحيد لإعداد الكوادر الفنية و التقنية و العلمية و المهنية التي تضمن ذلك بما يوفره من مناهج أكاديمية متخصصة و متماشية مع التطورات العلمية التي ينتجها البحث العلمي للمجتمعات.

من خلال هذا البحث، و بمنهج وصفي، سوف نتطرق إلى ماهية التعليم العالي، فنفصل في أهدافه و أهميته و الأسس التي وضعت له، كما نتطرق بشيء من الاجتزاء لنظرياته، و كذلك نفعل في نظرتنا على قطاع التعليم المهني كقطاع أصبح ينافس التعليم العالي و يفتك منه مريديه و سنتطرق إلى أهداف التعليم المهني و أهميته في السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية و ماهي الأسس التي أعتمدها في ذلك بعد أن نتطرق إلى جملة النظريات التي تؤسس لهذا القطاع الحساس كل ذلك يكون في الفصل الثاني الذي قسمناه إلى قسمين رئيسيين هما ماهية التعليم العالي في المبحث الأول و في المبحث الثاني ماهية التعليم المهني .

أما في الفصل الثالث و الذي يأتي تحت عنوان العوامل المؤدية لتوجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني ، فقد فصلنا تلك العوامل في ثلاثة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول للعامل الأكاديمي الذي نحاول من خلاله ملامسة واقع العملية التعليمية في الجامعة ومدى تأثيرها على حياة الطالب الجامعي، و كون الطالب الجامعي عنصرا من المجتمع فإنه سيتأثر سلبا أو إيجابا بها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى العامل الاقتصادي الذي له التأثير البالغ على حياة و تفكير الطالب الجامعي كما أنه المفتاح الرئيس للعوامل الاجتماعية بما يتحقق عند تحقق الحصول على منصب عمل في ضل سوق العمل الشحيح الذي تعيشه الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى الجانب الاجتماعي، و واقع الطالب الجامعي الأسري خصوصا و محيطه الاجتماعي عموما هذا الأخير الذي له تأثير بالغ في الاستحواذ على تفكيره في مستقبله. فالأسرة الفقيرة لا تقدر على تحمل أعباء الدراسة مما يجعلها غير قادرة على انتظار الطالب ليكمل مشواره التعليمي، فهي تعطي أهمية و أولوية لإعالة الأسرة بدلا عن التعليم.

إن محاولة الإلمام بما تقدم من دراسة نظرية للحالة، استوجب منا وضع دراسة تطبيقية تشريحية لواقع الموضوع، مع استخدامنا لبطاقات إستبيانية تستجيب لكل التساؤلات و المسلمات الموضوعية و منها الوصول إلى الذنائج الواقعية التي تدعم الدراسة مع محاولة تحليليها و إسقاطها على النتائج المتوسل إليها ، كل ذلك جاء في الفصل الرابع و الخامس.

الفصل الأول

مدخل عام للدراسة

تمهيد:

إن أي بحث علمي يتطلب من صاحبه طرح العديد من التساؤلات و الاستفسارات التي بالضرورة سوف تخدم إنجازه له عبر الإجابة عليها في حدود الموضوعية و الأمانة العلمية التي تتطلبها كل دراسة أكاديمية، فتحديد الأسباب و الأهداف و أهمية الموضوع هي أساس المنحى الذي سوف يأخذ به إلى الطريق السليم في استخلاص النتائج المرضية لبحثه، وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالإشكالية وأسباب اختيار الموضوع وتليه أهداف الدراسة وأهميتها وأخيرا استعراض الدراسات السابقة متشابهة كانت أو مطابقة و التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول: مشكلة الدراسة

كل المجتمعات المتقدمة تعتمد اعتمادا كليا على ما تنتجه منظومة التعليم العالي بمختلف تخصصاتها، وثوقا منها في كون التعليم الأكاديمي هو أساس التطور و النمو الفكري و العلمي و الفني لديها، و هذا ما تحاول الدول النامية الوصول إليه و الجزائر واحدة من تلك الدول الطامحة إلى تحقيق واقع سليم للجامعة و خلق وضعية متزنة بين الواقع و ما يجب أن يكون من مناهج و بحث علمي يواكب مستلزمات تحسين منظومتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و هذا ما تدل عليه كافة الإصلاحات التي طرأت على مناهج التعليم العالي منذ الاستقلال إلى اليوم.

و لحساسية وضعية الجامعة و مدى تأثيرها و تأثرها في المجتمع فإنه من المنطق أن نقول أن الجامعة ليست مجالا للتجارب الفردية أو الفئوية، بل تتطلب إصلاحات جادة و عميقة و مدروسة مبنية على واقع و على حقائق، و ما تم من إصلاحات كان له الأثر السلبي أو الإيجابي على المستهدفين من فئة الطلبة الجامعيين الذين هم من تراهن عليهم تلك المنظومة في التفاعل و الاندماج السلس و الفعال في مجتمعاتهم، إلا أن الواقع غير ذلك حيث أصبح خريج الجامعة هو جسم غريب عن مجتمعه، فلا يجد لنفسه مكانا مما اضطره إلى قبول الأمر الواقع و التخلي عن حلمه في أن يصير إطارا قائدا و فعالا و منهم من دفعه الأمر إلى الهجرة و وضع كفاءاته لصالح غير مجتمعه.

إذا كان خريج الجامعة يعيش الواقع الذي ذكرناه فما بالنا مع الطالب الذي هو مازال يزاول الدراسة في الجامعة، فكل الوقائع و الدراسات و الحوارات التي نشرت في البحوث السابقة عن ظاهرة عزوف الطلبة الجامعيين عن إكمال مشوارهم الدراسي و التوجه إلى التعليم المهني تنبئ بأن هناك خلل ما في جهة معينة أو في عدة جهات يساهم في تفاقم تلك الظاهرة.

من خلال الإطلاع على الدراسات و البحوث و الواقع المعيش للطلبة، يظهر لنا بأن هناك منافسا حقيقيا للمنظومة الأكاديمية و هو مجال التعليم المهني، تلك التنافسية التي لم تنشأ بكون الأخير مهتما أكثر منه بالبحث العلمي و تطويره بل لكونه أكثر تناسقية و تناغما مع الواقع الاقتصادي و ما يتطلبه سوق العمل.

التعليم المهني حسب مخططاته و منهجياته أقرب منه للواقع السياسي و الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة من حيث توفير اختصاصات تتماشى و حاجيات سوق العمل، فالمؤسسات العمومية و الخاصة بشتى قطاعاتها بحاجة ماسة إلى تلك التخصصات العملية التي ينتجها هذا التنظيم، أما الجامعة فهي أكثر منها دراسات نظرية لا تتوافق و تلك الحاجيات، بمعنى أن أساس العملية التعليمية في الجانبين الجامعة من جهة و التعليم المهني في الجهة الأخرى غير متناسقين، فالجامعة تعتمد على الجانب النظري في غالبية التخصصات أما التعليم المهني يعتمد على الجانب التطبيقي في تخصصاته كلها.

إن التداخل الحاصل بين العملية السياسية و التخطيط الاقتصادي في الجزائر أثر سلبا على حاجيات سوق العمل من العمالة، مما جعل أصحاب الشهادات العليا محيدون من الاستفادة من مناصب عمل لضعف قدرة الاستقطاب كون خريج الجامعة لا يكتسب المهارة العملية مقابل أنه يكلف خزينة صاحب العمل أكثر مما يكلفه صاحب شهادة التعليم المهني توافقا مع جدول الأجور الذي يهيمن على القطاع العمومي خصوصا.

إن الوضعية الاقتصادية للدولة الجزائرية، و ضعف القدرة الشرائية و ندرة العمل، و كون المجتمع الجزائري غالبيته من الفئة الشابة، جعل حالة الشباب الجزائري في سباق دائم مع البحث الحثيث على منصب عمل يضمن به مستقبله، و هذا ينطبق على الشاب الجامعي الذي ينظر و يترقب الوضع بوعي كبير، والنتيجة أنه أصبح يلجأ إلى قطع دراسته الجامعية و الالتحاق بصفوف التعليم المهني إيمانا منه بأنه السبيل الوحيد لضمان شهادة تؤهله للظفر بمنصب عمل يدر عليه القليل من المال يحافظ به على استقراره الاقتصادي و يمنحه الأمل في العيش الكريم.

فإذا أخذنا هذه الظاهرة على محمل الجدية و الدراسة العلمية الأكاديمية، فإننا سوف نصطدم بجملة من العوامل التي تقف وراءها و التي تؤدي بالشاب الجامعي المزاول للدراسة الجامعية يفكر في قطع مشواره الدراسي و يتوجه إلى التعليم المهني ، تلك العوامل التي في جلها تصنف في ثلاث محاور وهي إما أن تكون بدوافع اقتصادية أو بدوافع اجتماعية أو بأخرى تخص الجانب التعليمي الأكاديمي، و لذلك كان تساؤلنا الرئيسي للتدليل على هاته العوامل هو (ماهي العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني)، و منه تطرقنا للبحث عن الإجابة الكافية لكل عامل عبر تساؤل فرعي هو:

1- ما هي العوامل الأكاديمية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني؟

2- ماهي العوامل الاقتصادية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني؟

3- ماهي العوامل الاجتماعية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني؟

المبحث الثاني: أسباب اختيار الموضوع

من الطبيعي أن يكون لكل باحث أسباب تؤدي به إلى اختيار موضوع دراسته، و من أسباب اختيارنا لهذا لموضوع العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني، أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

أ- **أسباب موضوعية:** لكون الظاهرة أصبحت مستفحلة داخل منظومة التعليم العالي في كثير من البلدان منها الجزائر، كما تطرقت لها عدة مناشير صحفية، مما جعلها هاجسا يؤرق المنظومة التعليمية ، مما يدفعنا إلى :

- محاولة فهم الظاهرة.
- اكتشاف خلفياتها و أسبابها.
- اقتراح حلول حسب وجهة نظرنا لها و ما استفدناه من دراسات سابقة.

ب-**أسباب ذاتية:**

- حب الإطلاع العلمي.
- التفرد بموضوع مستجد كان دافعا قويا لطرحه كنتاج ثمرة مشواري التعليمي الأكاديمي في مستوى ماستر تخصص علم اجتماع التربية.
- حساسية الموضوع و خطورته لما له من آثار سلبية على المجتمع و الاقتصاد الوطني.
- تأثير الظاهرة على المنظومة التعليمية و ما سطرته من أهداف.

المبحث الثالث: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا إلى استكشاف جملة العوامل و الأسباب التي تؤدي بالطالب الجامعي إلى قطع علاقته التعليمية بمنظومة التعليم العالي و التوجه نحو التعليم المهني وهي :

- معرفة ما يفكر فيه الطالب الجامعي إزاء سوق العمل و مدى ثراء ذلك التفكير تجاه المهن.
- معرفة مدى موائمة التخصصات الجامعية لواقع سوق العمل.
- معرفة مدى تأثير الوضع الاجتماعي للأسرة في اتخاذ القرارات لدى الطالب.

المبحث الرابع: أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا للموضوع، في معرفة أي العوامل من بين المتغيرات المتناولة له الدور الأكبر في التأثير على قرار الطالب الجامعي لمواصلة مشواره الدراسي أو التوجه نحو التعليم المهني، و كذا معرفة أي من العوامل المدروسة له التأثير الأكبر في تفعيل هذه الظاهرة.

المبحث الخامس: الدراسات السابقة

خلال بحثنا عن المصادر و المراجع التي يمكن تناولها للموضوع ذاته وهو العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني تبين لنا انعدام تلك المصادر و المراجع، لكن من جهة أخرى وجدنا دراسات قريبة من الموضوع تخدمنا في كثير من الجزئيات، من بينها:

أولا– دراسة للدكتور عبد المريد عبد الجبار من كلية آداب جامعة حلوان مصر بعنوان التوافق مع الحياة الجامعية وعلاقته باحتمالية التسرب الدراسي لدى عينة من طلاب الجامعة، هدفت دراسته إلى معرفة العلاقة بين التوافق مع الحياة الجامعية في التنبؤ باحتمالية تسرب الطالب من التعليم الجامعي، و قد توصلت دراسته إلى أن التوافق مع الحياة الجامعية بأبعاده المختلفة يرتبط باحتمالية التسرب الدراسي كما تبين له تأثير التوافق الجامعي في ذلك، فالطالب الذي له توافق أكاديمي مرتفع لديه التزام بتحقيق أهدافه.

ثانيا – دراسة ورتز werts قارن فيها بين مهن الآباء و الاختيار المهني لأبنائهم، مستخدما بعض طلبة السنة الجامعية الأولى، و قد أشارت نتائج دراسته إلى أن بعض مجموعات المهن مثل المهن العلمية و الفيزيائية و الاجتماعية و الصيدلية هي مهن موروثة.

ثالثا – دراسة من إعداد الطالبة نوري دريدي بعنوان خريجي الجامعة بين التكوين و التشغيل أعدت لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية بمعهد علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة خلال السنة الجامعية 1998 –1999 تمحورت إشكالية الدراسة حول واقع خريجي الجامعة من ناحية كون التكوين الجامعي مصدر لتخرج الآلاف سنويا، قامت فيها بمحاولة التطلع على واقع خرجي الجامعة بين التكوين الذي تلقونه و بين مناصب الشغل المتوفرة لهم، توصلت فيها إلى أن هناك تباين كبير بين الدراسة الجامعية النظرية و واقع ممارسات العمل بسوق الشغل.

بما خلصت إليه هاته الدراسات و غيرها، و بمقارنتها مع ما خلص إليه بحثنا، وجدنا جل الدراسات تتفق فيما بينها في وجود عوامل أكاديمية و أخرى اجتماعية و أخرى اقتصادية أدت إلى وجود الظاهرة.

المبحث السادس: تحديد المفاهيم

أ- مفهوم الطالب الجامعي

هو أحد الأطراف الأساسية و الفعالة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، الذي نجح في شهادة البكالوريا حيث سمح له معدله بالالتحاق بالجامعة في مختلف الكليات و التخصصات وفق عدة

معايير، و تكون له الحرية في اختيار التخصص الذي يريده وفقا لميوله و رغباته. (مكاوي، 2016-2015، صفحة 9)

التعريف الإجرائي:

الطالب الجامعي هو ذلك الشخص الذي تحصل على شهادة البكالوريا و التحق بالجامعة وفق النظم و القوانين السارية المفعول بها، و يزاول دراسته في تخصص معين بكلية معينة بهدف اجتياز مراحل تعليمية ترتقي من درجة إلى أخرى في إطار يسمى التعليم العالي و هو المرحلة الأخيرة من مراحل التعليم الممنهج.

ب -مفهوم التعليم المهني

التعليم المهني لغة: جاء في القاموس المحيط ، و المعجم الوسيط و قاموس اللغة العربية المعاصرة أن العلم بالضم هو إدراك الشيء بحقيقته، تعلم بضم اللام أي عرف الشيء و أتقنه، تعليم بفتح التاء و الضم المنون للميم هو اسم علم، أما المهني فهو الشخص الذي يمارس مهنة لصالح الخاص، مهنة بكسر الميم و ضم مع التنوين للتاء هي الحذق بالخدمة و العمل، المهنة هي العمل.

التعليم المهني اصطلاحا: "هو عملية تستهدف إجراء دائم في قدرات الفرد مماس يساعده على أداء الوظيفة بطريقة أفضل" و يتمثل التكوين أيضا في مجموعة الوظائف المخططة مسبقا التي تستهدف تزويد العمال بالمعارف و المهارات و التصورات التي تمكن من تسهيل اندماجهم في المنظمة و من تحقيق أهداف الفعالية وهو عملية مخططة في إطار الإستراتيجية العامة للمنظمة و له عدة أشكال نظري و تطبيقي داخلي أو خارجي. (حمداوي، 2004، صفحة 88)

و من وجهة نظر أخرى عرفه دافيد كينق davidking "هو العملية التي من خلالها يحصل تكييف الأفراد بحيث يمكنهم التعلم بشكل فعال كما قد يعرف التعليم المهني على أنه " نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد و الجماعة من ناحية المعلومات و الخبرات و المهارات و معدلات الأداء و طرق العمل و السلوك و الاتجاهات مما يجعل الفرد أو تلك الجماعة لائقين للقيام بأعمالهم بكفاءة و إنتاجية عالية كما عرف على أنه مساعدة الأفراد لاكتساب الفعالية في عملهم الحالي و المستقبل من خلال تنمية و تطوير عاداتهم و مهاراتهم و معرفتهم و سلوكهم. (الصيرفي، 2011، الصفحات 191-192)

التعريف الإجرائي: عملية التعليم هي منهج علمي مخطط له من قبل المنظمة يستهدف توظيف الوسائل المتاحة و الخبرات السابقة و تتبع الأهداف المسطرة لأجل الوصول بالفرد المتلقي إلى حالة إشباع و فهم لما يتلقاه ليستفيد منه في إنجاز عمل بذاته و بما يمكنه من تطوير مهارته مستقبلا مما يمكن من جهة أخرى من زيادة إنتاجيته و بإيجابية.

ت- **مفهوم التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي في مؤسسات التعليم العالي. (أ.د.عزوز، 2012، صفحة 227)

التعريف الإجرائي: من خلال التعريف السابق يمكننا أن نعرف التعليم العالي على أنه مرحلة تكوينية ممنهجة بأسلوبها الخاص و نوعية تخصصاتها داخل منظمة اسمها الجامعة تأتي بعد مرحلة التعليم الثانوي

الفصل الثاني

نظرة على التعليم العالي

و التعليم المهني

تمهيد

إن عملية التعليم المثالية و المنتجة و التي تتوجه للفرد خاصة بصفته الاستثمار البشري و الذي تسعى كل الدول و المجتمعات إلى المحافظة علية كونه الركيزة الحقيقية في تطورها و رقيها، هذه العملية التعليمية لا يمكن أن تحقق ما يراد منها إذا لم تكن واقعية و آخذة بكل الأسباب الضرورية سواء بسواء ، فإهمال أي جانب من مكونات العملية التعليمية سوف يؤدي إلى فشل المنظومة حتما.

و الجزائر حينما نالت استقلالها ، كان عليها أن تتبنى منهجا تعليميا يحقق لها ما تصبوا إليه من توفير اليد العاملة المؤهلة و الاستقلالية في الأخذ بالتكنولوجيات الحديثة و المتسارعة التطور، وقد كانت لها عدة إصلاحات متواترة كانت نتيجة حتمية للتماشي و التغيرات الحاصلة و كذا لما يشهده العالم من نمو في الثورة التكنولوجية و تطور مفاهيم التعليم، فعملية التعليم و التكوين في الجزائر تشغلهما وزارات خاصة بدأ بوزارة التربية و التعليم ثم وزارة التعليم العالي ، كذلك وزارة التكوين و التعليم المهنيين و هذا حتى تتمكن من تحقيق اكبر استفادة من العنصر البشري المتواجد داخل الدولة كذلك تفاديا لعدم إهمال أي فئة عمرية أو أي مستوى تعليميي معين، و هذا ما حاولنا توضيحه في هذا الفصل عبر الولوج إلى مراحل تطور التعليم العالي و كذا مراحل تطور التكوين و التعليم المهني.

كما أننا في هذا الفصل تطرقنا إلى معرفة كل منظمة على حدا (التعليم العالي ثم التكوين و التعليم المهني)، و لأجل الإلمام بذلك خصصنا لكل منظمة مبحثا خاصا ندرس فيه ماهية تلك المنظمة و منه شرحنا أهدافها و أهميتها و أسسها في ثلاث مطالب مستقلة، ثم خصصنا مطلبا رابعا لكل مبحث عرضنا فيه النظريات المتعلقة بالتعليم في كل واحدة منهما.

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

إن تتبع الخطوات و المراحل التي مر بها نظام التعليم العالي في المجتمعات و دراستها بعمق وفق ما كانت عليه و ما يجب أن تكون عليه هو أداة تمكن القائمين على أمور هذا النظام من تفحص خصائصه و استكشاف التغيرات و النقائص التي تكتنفه و محاولة تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في الماضي و مسايرة ما يحدث في العالم من مستجدات، و لهذا و جدنا أنه من المهم أن نحذو هذا الحذو لنتبع المراحل التي مر بها نظام التعليم العالي في الجزائر، وفق الظروف المحيطة و الإمكانيات الموجودة لنخلص إلى مدى حاجة مجتمعنا إلى هذا النظام و تلك المؤسسة الهامة.

يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر و هي " جامعة الجزائر " سنة 1907 و التي تعتبر بمثابة أول جامعة عربية، حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية ستينيات القرن الماضي، أين استحدثت من بعدها جامعات أخرى جديدة، و لقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970، حيث كانت تظم جامعة الجزائر أربع

كليات : " كلية الآداب و العلوم الإنسانية " " كلية العلوم " " كلية الطب " و " كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية " و مع انطلاق عملية الإصلاح الكبرى للتعليم العالي في الجزائر سنة 1971، أي بعد إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بعدما واجهت التركة الاستعمارية الثقيلة غداة حصولها على الاستقلال، حيث أن أكثر من 90% من أفراد الشعب يعانون من الأمية بفعل سياسة التجهيل الممنهجة التي مارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة القرن و ربع القرن، فحاولت هذه الإصلاحات مواجهة تلك الوضعية الحرجة مع نقص الإطارات في شتى الميادين، فسخرت الدولة بذلك كل الإمكانيات المادية و البشرية عبر تأسيس نظام تعليمي يتيح من خلاله فرص التعليم لكافة أفراد الشعب بدون استثناء تحت شعار " مجانية التعليم". و قد مر التعليم العالي في الجزائر بمراحل كبرى نستعرضها فيما يلي :

المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى سنة 1969 :

امتدت هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية تأسيس وزارة متخصصة في التعليم العالي و البحث العلمي ، و قد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات عبر المدن الكبرى الجزائرية الرئيسة، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا، فهو نفسه ما كان موروثا عن المستعمرة فرنسا، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات و هي: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة، كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام تدرس تخصصات مختلفة، و كان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، يشمل المراحل التالية:

- **مرحلة الليسانس:** و تدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
- **شهادة الدراسات المعمقة:** و تدوم سنة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث العلمي إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- **شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة:** و تدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
- **شهادة دكتوراه دولة:** قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي حسب تخصصات الباحثين و اهتماماتهم، و قد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي و التعريب الجزئي و الجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة. (بوفلجة، 2002، صفحة 110)

المرحلة الثانية : من سنة 1970 إلى سنة 1977 (مرحلة الشروع في الإصلاحات)

وهي مرحلة تميزت بالسعي وراء التخلص من التبعية الفرنسية في النظام البيداغوجي

و بذلك شهدت تغيرا لرسالة الجامعة في الجزائر من حيث الأهداف و الوسائل تغيرا جذريا مما كانت عليه في عهد الاحتلال الفرنسي حيث أسندت لها المهام التالية:

أولا: العمل على إقامة نظام جامعي قادر على أن يقدم في أسرع وقت للقطاع الاقتصادي النشط ما يحتاجه من الإطارات الضرورية من حيث الكم و من حيث الكيف.

ثانيا: العمل على إقامة نظام جامعي جديد مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد التي تتميز بالنية الناقصة و الإمكانيات البشرية المحدودة.

ثالثا: العمل على إقامة نظام جامعي يكفي في أسرع وقت من متطلبات التنمية في البلاد مع المعايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علميا و تقنيا.

رابعا: تكوين إطارات تضاهي في كفاءتها التقنية إطارات الدول المتقدمة و تمكينها من مواجهة مشكلات التخلف و مبادرتها بالحلول الكافية و الناجعة لضمان التقدم المنشود.

خامسا: إعطاء التعليم العالي بعده التقني و العلمي بالإضافة إلى إعطائه بعده الوطني و خاصة في مجال اللغة العربية.

كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** في هذه الفترة ارتفع عدد الطلبة بشكل لم يسبق أن حدث من قبل فقد تضاعف مجموع الطلبة من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970، إذ أصبح التعليم الجامعي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية، و في سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم تشكيل المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا و أكثر صلة بمستويات التنمية و التي سجلت في مختلف المجالات و من أهم أعمالها:
  - تكوين الإطارات العليا المهمة لتنمية البلاد.
  - تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيها الجامعي.
  - تدعيم عملية الإصلاح للتعليم الجامعي التي شرع فيها سنة 1971.
  - تكييف التعليم مع احتياجات التنمية. (بوزيان، 2015، صفحة 95-96)
- **المخطط الرباعي الرابع 1983 -1987:** و عرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، حيث عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها و تحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل، كالتخصصات التقنية و التقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق و الطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مشغلة. (غراف، 2010-2011، صفحة 45)

المرحلة الثالثة : منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا : وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.

- القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- إنشاء 13 مركزا جامعيا و تحويل 19 مركزا جامعيا إلى جامعات.

و الأهم في ذلك الإصلاح الشامل للجامعة الجزائرية هو إقحام النظام الجديد LMD (ليسانس– ماستر – دكتوراه) بداية من موسم 2004–2005، أملا في مواكبة التطورات العلمية في مجال التعليم العالي من جهة، و إيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى، ولقد تم تعميم ذلك النظام بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن ليشهد الموسم 2008–2009 تخرج أول دفعة من حملة شهادة الماستر.

و يشتمل النظام الجديد على ثلاثة مراحل هي:

أولا– ليسانس : يتكون من وحدات تعليمية موزعة على ست سداسيات، و يتضمن مرحلتين، تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، و تتمثل الثانية في تكوين متخصص، كما ينقسم هذا الطور إلى غايتين، غاية ذات طابع مهني، تمكن الطالب مباشرة من الاندماج في عالم الشغل، و غاية ثانية أكاديمية تمكنه من مواصلة الدراسة.

ثانيا– ماستر: يشتمل هذا الطور على وحدات موزعة على أربع سداسيات مفتوحة للطلبة المتفوقين و بشروط محددة و يهدف هذا التكوين إلى مهمتين:

1– مهمة مهنية (ماستر مهني).

2– مهمة أكاديمية (ماستر بحث).

ثالثا – دكتوراه: و هي مرحلة مكونة من ست سداسيات تهدف إلى تعميق المعارف في تخصص محدد و تحسين المستوى عن طريق البحث و من أجل البحث.

إن ما يميز هذا النظام عن سابقيه، هو اعتماد طريقة الأرصدة في التقييم، إذ يتعين على الطالب اكتساب 180 رصيدا للحصول على شهادة الليسانس و 120 رصيدا للحصول على شهادة الماستر، و الرصيد هو وحدة حساب تمكن من قياس عمل الطالب خلال السداسي بين (الدروس و الأعمال الموجهة و البحوث ...). (بوطيبة، 2009–2010، صفحة 96)

المطلب الأول: أهداف التعليم العالي

على الرغم من تعدد أهداف الجامعة و تنوعها إلا أن مضمون هذه الأهداف يتركز حول أربعة وظائف رئيسية و هي :

الهدف الأول: إعداد القوى البشرية

و هي من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم العالي الجامعي منذ نشأته ، و هذا من خلال إعداد الكوادر المطلوبة و التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية و المهنية و الإدارية ذات المستويات

العليا و تهيئتها للقيام بمهامها القيادية و الفكرية في مختلف النشاطات من أجل تقديم الاستشارة و المساهمة في القيام بمهمات القيادة .

الهدف الثاني : البحث العلمي (تطوير المعرفة)

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الأربع التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر ، فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة و الاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث و التعمق العلمي و الإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لتوظيفها في خدمة الإنسان و المجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية و الاقتصادية و إيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هاته الجامعات ، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي .

الهدف الثالث: التنشيط الثقافي و الفكري العام

يعتبر نشاط العلم و الثقافة من رسالات الجامعة و التي هي بمثابة مركز للإشعاع الفكري و المعرفي و تنمية الملكات و المهارات العلمية و المهنية و التي تمثل الحجر الأساس لعمليات التنمية الوطنية ، فللجامعة دور كبير في تقديم المعرفة و تشجيع القيم الأخلاقية و النهوض بالمجتمع ، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع و التجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.(غربي،2013-2014، صفحة 51)

الهدف الرابع: خدمة المجتمع

من المعروف أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى و احتياجات المجتمع ، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين و فلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، و بعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع ، حيث في القرن 19 بدأت في توفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها العلوم و الهندسية و المحاسبة ، حتى حل القرن العشرون عندها أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع بما فيها علم الاجتماع و الإدارة و الأعمال ...إلخ.

و هناك بعض الأهداف التي ركز عليها تقرير اليونسكو فيما يخص التعليم العالي المتمثلة خصوصا في :

- تربية قادة الفكر و السياسة و رؤساء الشركات و القادرين على إثراء الثقافة و تطوير رؤية المجتمع للكون و الإنسان و الحياة.
- إصلاح التعليم و تجويده و إعداد المعلمين و تدريبهم.
- أن يصير التعليم العالي مكانا للتعليم و مصدرا للمعرفة و التعلم المستمر.
- فهم التكنولوجيا الجديدة و متطلباتها، و متغيرات سوق العمل.
- أن يمثل التعليم العالي المستودع الحي للتراث و الثقافة و خلق المجتمع المتعلم.

- أن يعمل التعليم العالي على سد الفجوة بين الشعوب و الثقافات و الحد من الهجرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية.
- أن تعتبر الجامعات مكانا لتحسين التعاون الدولي و تنمية العلاقات و الارتباطات بين الدول المتقدمة و الدول النامية. (نمور، 2012، صفحة 32)

إضافة إلى تلك الأهداف المعلنة نجد أن هناك أهدافا تحاول الجامعة الوصول إليها و هي:

- تلبية حاجيات التعليم و تطلعات الأفراد من خلال تطوير قابليتهم الفكرية و قدراتهم من خلال حياتهم، إذ يقدم التعليم العالي للأفراد أفضل الوسائل لاستعمال قدراتهم و الفرص المقدمة لهم من المجتمع.
- تلبية جميع متطلبات تطوير المجتمع و تقديم سوق العمل الذي يعتمد على المعرفة ، علما أن المجتمع يقوم على أساس المعرفة و العلم مع القدرات و المتغيرات ذات المستوى العالي و الخبرة اللازمة لتطور المجتمع الحديث و ازدهاره ، و يعمل التعليم العالي على تعليم الناس و تدريبهم من أجل تحقيق الوظائف الاجتماعية المتخصصة و دخول المهن التعليمية و مواكبة النشاطات في الإدارة و التجارة و الصناعة و العلوم التكنولوجية و الآداب و الفنون.
- العمل على المساهمة في تطبيع مواطنين متنورين لديهم الشعور بالمسؤولية ،كما يشجع التعليم العالي تطوير القدرات من أجل استعراض الأفكار السائدة و المتجددة و السياسات و الممارسات التي تستند إلى الالتزام بكل ما هو جيد في المجتمع. (حديد و الخياط، 2018، صفحة 7)

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي

جل دول العالم اليوم تولي اهتماما كبيرا للتعليم العالي، لما له من أهمية و تأثير على غالبية شؤون الحياة الاقتصادية منها أو الثقافية أو الاجتماعية و غيرها، فهو بذلك بات المحور الأساس في إحداث التنمية الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك صار ميزة تنافسية بين الدول يصعب اكتسابها فالعالم يشهد ظاهرة تنافسية شديدة و محمومة في شتى المجالات و سعي الدول لامتلاك الريادة في مجال التعليم العالي يتطلب منها بذل الجهد الكثير و إعطاء الأولوية لهذه المؤسسات التعليمية، فتطور مجتمعاتها من تطور تلك المؤسسات و ما تنتجه من مخرجات كفأه تدفع مجتمعاتها إلى مواكبة الحضارة، ليس هذا فقط بل أيضا من خلال ما تنتجه تلك المؤسسات العلمية من شراكة علمية بين الجامعات و بين المؤسسات المجتمعية و الاقتصادية من جهة أخرى.

يؤكد معظم التربويين بأن عملية التعليم بشكل عام و التعليم العالي بشكل خاص له أبعاد مهمة و كبيرة و خطيرة في آن واحد، لأن العملية التعليمية ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و نفسية و ثقافية بالإضافة كونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان أو مكان محددين، و ليست مرتبطة بجيل دون غيره فالجامعة لا يمكنها أن تؤدي دورها الكامل في المجتمع دون تحقق التفاعل بين الفرد و بيئته الاجتماعية

وعليه يمكن استخلاص أهمية الجامعة باعتبارها الأساس الأول لتطور أي مجتمع و في أي مجال و في جميع مظاهره الحياتية و في مختلف قطاعاته، لأنها تتصل بالتكوين النفسي و بناء العقول.

إن التعليم الجامعي يتميز عن غيره كونه الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمة، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على التعليم النظري وحده، بل يمتد إلى الدراسات التطبيقية العلمية العالية كما أن مهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من العلم و الوصول إلى الحقائق العلمية و إنما تعدتها لتشمل تحمل مسؤولية تطوير المجتمع و النهوض به من جميع جوانب الحياة، و المساهمة في حل مشكلاته و تحقيق الرخاء و التوافق بين المجتمع و حاجياته.

فالتعليم العالي من أهم الوسائل التي تمكن أي مجتمع من إحداث التغيير السريع و المنشود فله قوته و أهميته الخاصة، باعتباره المسؤول الأساسي عن إعداد الشباب و تهيئتهم للحياة و سوق العمل و تكوينه لرأس المال البشري المؤهل و المكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية و القادر على الاستجابة لمتطلباته و التغيرات المستمرة ، سواء كانت محلية أو عالمية. (يونس، 2006-2007، صفحة 128)

فلقد حظي التعليم دوما باهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، بعد أن أدركت أن التعليم الجيد مفتاح نهضتها، فمنذ أن أكد آدم سميث على أهمية التعليم في اكتساب أفراد المجتمع القدرات و المهارات النافعة أثناء تعليمهم و تدريبهم، و من أن أوضح ألفريد مارشال أن ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع الاستثمار ، و أن عملية التعليم نفسها عملية استثمار قومي ، حيث أصبح التعليم بمراحله ضرورة اقتصادية و اجتماعية تفرضها متطلبات التنمية.

فلقد أدركت دول العالم المتقدم أهمية التعليم و خاصة التعليم العالي ، لأن معظم التكنولوجيات الحديثة و كذا التقنيات الجديدة، مخترعوها من مخرجات التعليمذ، و على اعتبار أنهم أناس مهرة قادرون فكريا و عقليا على استيعابها فهي تعتمد في سبيل ذلك على تكوين طلبة و باحثين قادرين على القيام بهذه المهمة.(غربي،2013-2014، صفحة 53)

حيث يرى كاستلز (Castells) أن التعليم العالي محرك للتنمية في الاقتصاد العالمي الجديد و هو شكل من أشكال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري و له مساهمة حقيقية في النمو الاقتصادي للبلدان ، و في الوقت الحالي يتيح التعليم العالي مدخلا لتحول الدول إلى اقتصاديات المعرفة فهو يساهم في إيجاد العمال المتعلمين و أولئك القادرين على التعامل مع اقتصاد المعرفة ، فالتعليم العالي يساهم في التنمية الاجتماعية للأفراد و يساعد في التحديث و التحول الشامل للمجتمعات ، و الأهم من ذلك ربما يساعد من خلال التدريس و البحث العلمي في إنشاء المعرفة و استيعابها و نشرها.

المطلب الثالث: أسس التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي تقليديا رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، و هو العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة و خصوصا في العصر الحاضر، حيث أصبح التعليم المستمر من أهم

بنود إستراتيجيات الدول، و لكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشئت لأجلها، لابد لها من عناصر و أطراف فاعلة و متفاعلة ، تتمثل في :

1- هيئة التدريس (الأستاذ) :

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة، يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي، الذي يعد حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية و هو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة و مسؤولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة.

فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري و التشريعات فحسب، بل لا بد أن تجمع في مدرجاتها و مخابرها عددا من المدرسين و الباحثين الذين لا يكتفون بتلقين طلابهم مجموعة من المعلومات المعروفة سابقا أو بمجرد نقل الخبرة الموجودة في البلاد الأجنبية ، ولكنهم يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام تلك المعلومات و تمثيلها و إعادة صياغتها و تطويرها وفق معطيات الواقع الوطني.

و يعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنه "الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها و استثناء من يحمل درجة ماجستير و يعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد Maitre assistant، أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد، و يعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية الكبرى في قوة الجامعة و مستواها و نوعيتها و سمعتها، و أساتذة الجامعات يقومون عادة بدورين في وقت واحد:

- **الدور الأول:** يتمثل في القيام بتدريس طلبة الجامعة في مختلف مراحل التعليم الجامعي.
- **الدور الثاني:** يتمثل في القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم و ترقيته.

و الأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي و التأليف و وظيفة التدريس في وقت واحد، كما نجد الأستاذ الجامعي أيضا رجلا إداريا توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي و الجامعي، حيث نجده مثلا رئيس قسم أو عميد كلية أو حتى عميدا للجامعة. (حفيظي، 2013-2012، الصفحات 44-45)

2- الجماعة الطلابية (الطالب الجامعي):

الطالب الجامعي هو شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام أو التقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة فله الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم و ذوقه و يتماشى و ميله ، و عرفه المشرع الجزائري بأنه " كل شخص حامل لشهادة بكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها ".

و يعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية من مكونات الجامعة ، و يمثل عدديا الفئة الغالبة في هذه الأخيرة ، و من خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته الجامعية يتمكن الطالب من تطوير قدراته و استعداداته الشخصية ، و تنمية مهاراته بهدف التحصن بالمعرفة اللازمة في حياته العلمية اللاحقة ، و لعمل أفضل السبل التعليمية الحديثة التي تتيح له ذلك ، هو أن يكون محور

العملية التكوينية و التعليمية يتيح له فرصة اكتشاف المعرفة بنفسه ، عن طريق قيامة بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية.

3- الهيكل الإداري و التنظيمي:

الجامعة هي تنظيم اجتماعي يسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، تحدد لشاغليها مهامهم و اختصاصاتهم و ترسم لهم علاقاتهم مع الآخرين، فالهيكل التنظيمي لأي مؤسسة هو مجموعة القواعد و الأجهزة التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف التنظيم، و يمكن اعتبار الجامعة إحدى هذه التنظيمات المعقدة نسبيا ، و ذات ثقافة تنظيمية و أسلوب إداري خاصين، لهما آثار على فعالية تسييرها. (دليو، 2001، الصفحات 44-45)

و يعتبر نجاح المؤسسة الجامعية و العملية التكوينية بها مرهون بوجود إطارات إدارية متخصصة، و هيكل تنظيمي مرن و أفراد واعين و مساهمين في تحسين المردود و رفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية. ففي الدول الحديثة تسعى الجامعة لدعم جهازها التنظيمي بإداريين يتميزون بخصائص كالإلمام بشؤون التسيير و المعرفة بطبيعة العمل في المعاهد و الكليات ، خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية و القدرة على معالجة المشاكل المادية التي يتعرض لها الطلاب و الأساتذة بالإضافة إلى تجديد الجهاز الإداري و تدريبه و إعطائه مجالات للمبادرة.(غربي، 2013-2014، صفحة59)

المطلب الرابع: نظريات التعليم العالي

تتبلور إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام التعليمي و التربوي عند مناقشتهم و تحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام و غيره من النظم الاجتماعية الأخرى ، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام و التي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية أو لوظيفة النظام التعليمي التربوي ...الخ.

و على اعتبار أن النظرية تقدم تفسيرا ملائما لنظرة معينة من خلال نسق استنباطي مكون من عدة مقدمات و نتائج ، و الاتساق هو الميزة القائمة بين تلك القضايا و تبسط كل قضية بصورة منطقية من القضايا التي سبقتها ، و لكون النظرية تنطلق في الأساس من الواقع لتعود إليه بعد عملية تجريدية ، كان العمل على تحديد بعض النظريات التي عالجت الجامعة من كل جوانبها أمر مهم لإثراء هذه الدراسة و هو ما سنوضحه في ما يلي :

أولا : الاتجاهات النظرية الكلاسيكية

أ- **الاتجاه الوظيفي :** الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه هي اعتبار المجتمع نسقا اجتماعيا عاما يشمل نظما فرعية متداخلة و مترابطة بعضها ببعض ينجز كل منها وظيفة محددة، و هو في تفاعل دائم مع مكونات النسق الاجتماعي العام، وفقا لهذا المعنى فإن الوظيفة تعني التأثير الذي يحدثه الجزء في الكل و

في الأجزاء الأخرى المكونة للكل، انطلاقا من هذا الطرح فإن الأنظمة الفرعية للمجتمع كالنظام التعليمي لا يتم فهمها و تحليلها إلا من خلال وظيفتها في تحقيق التضامن أو التكامل الداخلي بين مكونات المجتمع. فلقد ساهم رواد هذا الاتجاه أمثال "دوركايم، بارسوستر، ماكس فيبر" و غيرهم في دراسة الجامعة من خلال التركيز على دورها و وظيفتها الأساسية في المجتمع، حيث كان لهم إسهامات سوسيولوجية في التعلم و التعليم العالي على الخصوص حيث يرى :

1- روبرت ماكيفر R.Maciver: و هو أحد أوائل علماء الاجتماع الذين حاولوا دراسة الجامعة من المنظور السوسيولوجي حيث ركز على مشاكلها في العصر الحديث ، حيث أعطى تفسيرات حول الجامعات و المؤسسات الأكاديمية و وظيفتا المركبة في المجتمع ، و تعتبر مشكلة الحرية الأكاديمية واحدة من أهم المشكلات التي اهتم بدراستها و تحليلها حيث أشار بوضوح إلى مكونات قضية الحرية الأكاديمية بالجامعات ، فميز بين ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1-1- البعد الوظيفي: و هو معرفة مدى حرية الجامعات و أعضاء الهيئة الأكاديمية بها في ضوء دورهم المهني و الأكاديمي و في تحديد العمليات التدريسية و البحثية و اختيار أفضل الطرق و الوسائل لسير العملية الأكاديمية حتى تؤدي دورها بفاعلية و كفاءة.

1-2- البعد الأكاديمي المهني: و يرتكز هذا البعد على توضيح مدى اهتمام الجامعة و أعضائها باستمرارية و اتصال المعرفة، تلك الوظيفة التي تخدم المجتمع المحلي، و من الصعب تقدير أبعادها الإيجابية على نحو قاطع لأنها تمتد لتشمل المجتمع الأكبر و الحضارة و الجنس البشري.

1-3- البعد النظامي: و هو ما يوضح طبيعة حق المساواة الليبرالية لقضية الحرية، ذلك الحق الذي لا يقل أهمية عن وظيفة الجامعة في البحث عن المعرفة و استمرارية تجديدها.

من خلال الأبعاد الثلاثة التي طرحها ماكيفر، نلاحظ مدى واقعية و عمق تصوراته عند دراسة مشكلة الحرية الأكاديمية في الجامعات ، و يأتي اهتمامه بهذه المشكلة من خلال تأكيده على أهمية حقوق الجامعة و أعضائها الأكاديميين و إلى ضرورة تهيئة الجو العلمي و الأكاديمي المناسب الذي يؤدي بهم إلى زيادة فاعلية الجامعة ، و إنجاز وظائفها في المجتمع، و كذلك تأكيده المستمر على حق الأستاذ الجامعي في الحصول على الحرية الأكاديمية بكل معانيها ليتحمل مسؤولياته نحو المجتمع و الحضارة . (بوزيان، 2015، صفحة 79-80)

2- إميل دوركايم E.Dorkhiem: اهتم بدراسة سوسيولوجية التعليم العالي شأنه في ذلك شأن علماء الاجتماع الأوائل، محاولا فهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات التنمية، وقد ركز دوركايم على دراسة دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية و مدى تأثيرها في تطور تنمية المجتمع الصناعي الذي عاصر المراحل التطورية لنشأته، فالمجتمع لا يستطيع أن يبقى ما لم توجد بين أعضائه درجة معقولة من التجانس و التكامل، و يؤكد على ضرورة جعل التعليم تخصصيا من أجل توفير التنوع و الاختلاف الذي عليه التكامل في المجتمع، ذلك عن طريق اكتساب الأفراد للمهارات النوعية الضرورية اللازمة للمهنة التي

سوف يقومون بها في المستقبل لتحقيق مبدأ تقسيم العمل، الأمر الذي من شأنه خلق تعاون و تضامن في الحياة الاجتماعية للأفراد.

3- ماكس فيبر M.weber: جاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشة لعملية تطور و ازدهار الرأسمالية الغربية ككل، و حاول فيبر دراسة المؤسسات التعليمية انطلاقا من خبرته كأستاذ جامعي، حيث قام بدراسة و تحليل قضايا تخص الجامعة و المشكلات التي تواجه نظام التعليم العالي في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و عموما قد سعى فيبر في تحليلاته لمعالجة العديد من نواحي القصور و المشكلات الفعلية التي تواجه نظام التعليم العالي في ألمانيا و ذلك عن طريق تحليلات مقارنة لمميزات نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، و من أهم القضايا و المظاهر البنائية و الوظيفية للجامعات في كل من الدولتين هي مشكلة العملية التعليمية و طرق التدريس الجامعي، و نوعية الجامعة للطلاب و العلاقة بين الجامعة و المجتمع و العلاقة بين الدولة و الجامعة و نوعية البيروقراطية الموجودة.

كما عرض فيبر بعض الأفكار العامة لمستقبل المهنة الأكاديمية و التقدم التكنولوجي و عمليات التحديث البنائي و الوظيفي لأدوار الجامعة في المجتمع، كقضية الديمقراطية الأكاديمية سواء للأساتذة أو الطلاب و مشكلة الحيادية الأخلاقية و الموضوعية العلمية و الأكاديمية و مسؤوليات الأستاذ الجامعي و حقوقه، و غير ذلك من المشكلات التي مازالت مركز اهتمام العديد من المهتمين بدراسة قضايا التعليم العالي و مشكلات الجامعة الحديثة و تجارب تطبيق الجودة الشاملة فيها.

4- تالكوت بارسونز T.parsons: يمثل بارسونز الاتجاه البنائي الوظيفي المحدث نسبيا خاصة و أن تصوراته جاءت بعد الرعيل الأول من علماء الاجتماع و العلماء المحدثين في هذا العلم ، و سعى لمناقشة التربية في ضوء معالجته لنظريته عن الانسياق الاجتماعي Social system التي تندرج تحت النظرية البنائية الوظيفية العامة، و ركز عموما على جعل النظام التربوي أو التعليمي أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي و إلى حدوث التكامل و التجانس و التعاون و التماثل للقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع ككل.

كما حاول بارسونز أن يعرض نظام الجامعات الأمريكية و طبيعة وظائفها المتعددة للمجتمع إذ ركز على خاصية التخصص كأحد السمات الهامة التي يتصف بها المجتمع الحديث، و اعتبر التخصص هو المحرك الأساسي الذي عن طريقه يمكن فهم طبيعة التباين بين المستويات المهنية الأكاديمية بالجامعات، و تحليل العمليات البنائية الديناميكية بها، و يؤكد على أهمية التكامل بين تلك التخصصات المهنية و الأكاديمية عن طريق ما يسمى بعمليات الاتصال التنظيمي المهني بالجامعات، و يشير إلى أهمية إثراء هذه العملية باعتبارها العامل الأول الذي يؤدي إلى استمرارية وجود هذه الجامعات و الاهتمام بالنواحي التعليمية المتخصصة في كافة مراحلها ، نظرا لما تضمنه هذه العملية من تطوير للتعليم و الرقي بمستويات البحث العلمي .

ثانيا : الاتجاهات النظرية المعاصرة

أ- نظرية البناء الوظيفي و المماثلة البيولوجية

1- ايرك آشبي E.Ashby : يعتبر أحد المحللين الاجتماعيين الذين حاولوا دراسة طبيعة التصورات الاجتماعية و التاريخية لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة عن طريق تبني الأفكار التصورية العامة لأصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي ، و نظرية المماثلة البيولوجية عند "هربرت سبنسر H.Spencer " بصفة خاصة ، كما عمد إلى تحليل عمليات تكييف الجامعات في الوقت الحاضر على طبيعة التغيرات البيئية المستمرة ، فيتصور أن الجامعات ماهية إلا بناءات عضوية تقوم بعمليات التمثيل و التطور و النمو طبقا لقوانينها و لوائحها الداخلية الخاصة بها، حتى أصبحت اليوم من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها في دعم الاقتصاد و بقاء الأمم و استمرار وجودها. (بن سباع، 2013-2014، الصفحات 29-33)

ب- نظرية رأس المال البشري:

2- تيودور شولتز T.Schultz يعتبر له الباع الأكبر في تحليل العلاقة بين التعليم و مخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال و أحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية، و من ثم لا يمكن النظر إلى التعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج، و أكد شولتز على أهمية التعليم و دوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات و الكفاءات اللازمة أو المؤهلات المطلوبة لتكوين الخبرات الشخصية للفرد. (محمد عبد الله، 1991، صفحة 90)

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، و حاول أن يبرهن على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية و كيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس و الجامعات، و تخريجها للكوادر العملية و الفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.

و الواقع أن تحليلات نظرية رأس المال البشري لم تقتصر على أفكار شولتز، لأن أهمية التعليم كاستثمار لرأس المال البشري و ضرورته أدركها علماء الاقتصاد منذ وقت طويل، حيث نجد أن آدم سميث A.Smith في كتابه ثروة الأمم يشير إلى أهمية التعليم كعامل للاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، و يبين أنه من العوامل التي لابد منها لإحداث أي تنمية، و أن القدرات المكتسبة عن طريق التعليم و الدراسة و التدريب تكلف دائما نفقات تعتبر رأس مال ثابت و متحقق في شخص المتعلم و ثروة له.

3- آلفريد مارشال A.Marchall : يرى أن التعليم نوع من الاستثمار القومي و قيمته ما ينفق عليه، و يعتبر ربحا عظيما قد يأتي عن طريق إعطاء أفراد الشعب فرصا أثر للتعلم لاكتشاف مواهبهم و قدراتهم و أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال المادي الذي يستثمر في الإنسان. (على أحمد، 2002، الصفحات 39-40)

المبحث الثاني: ماهية التعليم المهني

لا يمكن بأي حال من الأحوال إنجاح أي سياسة تنموية إلا إذا توافرا الكفاءات البشرية المهنية القادرة على تجسيد حلن البناء للمجتمع، و لا يمكن أن تنجح سياسة صناعية لدولة ما إلا إذا صحبتها خطة محكمة تقود منظومة التكوين المهني و التقني للأفراد المعنيين و الذين على عاتقهم تحقيق تلك النجاحات بالتضافر و التكامل، من هنا كانت حقيقة حاجة واضعي الخطط التنموية إلى الاهتمام بقطاع التكوين المهني و الجزائر أدركت ذلك بمجرد أن نالت استقلالها فاليد العاملة المؤهلة تغنيك على الحاجة إلى يد عاملة خارجية تضعك في حيز التبعية.

و المهنة هي الجزء الأهم في حلقة التعليم المهني و هي الهدف و المسعى لكافة الباحثين عن العمل في شتى المجالات، و هي المهارة الشخصية العالية التي تأتي نتيجة الحصول على فترات زمنية من التدريب في أداء عمل متخصص بعينه، و بذلك فالشخص المهني هو ذلك الشخص الذي يقوم بأداء عمله اعتمادا على جملة القدرات و الخبرات و المواهب التي أكتسبها من التدريب و المزاولة و التأقلم، فالشخص المهني هو محترف في مجاله يختلف عن الشخص الهاوي الغير مدرب، فالكفاءة و النزاهة و الالتزام بأخلاق المهنة شيء ضروري لمزاولة أي مهنة و ممارستها.

النشاط المهني الحرفي من أقدم الأنشطة التي زاولها الإنسان منذ القدم، فقد ارتبط تطوره بتطور الحاجات الإنسانية، فبعد أن كان مجرد نشاط يمارس بطريقة عشوائية بغرض سد النفقات المعيشية، أصبح مع مرور الزمن يكتسي طابع التنظيم و الحداثة ، و هذا جاء نتيجة تغير ملامح النظرة الدونية لهذا النشاط و الذي ضم بمرور الوقت فئات متنوعة من أفراد المجتمع توارثية عبر الأجيال، فتطور التنظيمات و التشريعات الاجتماعية إضافة إلى تغير ملامح التربية خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية مما أدى إلى التأثير في شكل المهنة و منه ما تطلبه التكوين المهني لها بمفهومه الحديث، الأمر الذي أوجب إقامة منظمات تعني بنشاط التدريب لتهيئة أفراد مؤهلين للقيام بالعمل على الشكل المحدد و الخاص و المضبوط، من هنا تشكلت النواة الأولى لبوادر التكوين المهني الذي كان محل اهتمام و محور نقاش لما له من أهمية كبيرة في مواكبة العصرنة و التطور التكنولوجي و الاتجاه نحو التخصص.

فقد عرفت المجتمعات القبلية قديما التعليم المهني، حيث كان آنذاك يقتصر على تدريب أفرادها على حرفة معينة، و التي كانت الغاية منها الحفاظ على بقاء القبيلة و استمرار حياتها، و في القرون الوسطى أصبح التعليم المهني يقوم به المعلمون في مختلف الحرف حيث يقدمون نوعا من التعليم لصبيان الحرف، فكان التعليم المهني يسير بطرق ارتجالية و لم تكن له أهداف واضحة و محددة.

و في الوقت الحالي زاد الاهتمام بموضوع التعليم المهني خاصة في السنوات الأخيرة بالدول المصنعة نتيجة التغير التكنولوجي و تطور المهارات المطلوبة في تقنيات الإنتاج، أما في الدول النامية فأهمية التكوين في تزايد نتيجة الرغبة في التصنيع السريع و الانتقال من اقتصاد فلاحي متخلف إلى اقتصاد

صناعي متطور خلال مدة زمنية محدودة و ما يتطلب ذلك من يد عاملة مؤهلة، قادرة على استيعاب التقنيات المتطورة.

مر التعليم المهني في الجزائر بالعديد من المراحل كان يرتقي فيها و يتعزز شيئا فشيئا و يفرض له مكانة خاصة في بناء المجتمع مؤثرا فيه و متأثرا به هدفه في ذلك التكامل و التكاتف لترقية المجتمع ذاته مما جعله قطاعا هادفا بحق يسعى دوما نحو التنمية اقتصادية و البشرية و تحسين الجودة لأداء حرفي و مهني كفء و مهاري، فكان له الفضل في إعداد أفراد فاعلين في المجتمع، فقد تميزت كل فترة من الفترات التي مر بها بجملة من الخصائص، تبلورت في مكتسبات معنوية و مادية و بيداغوجية.

المرحلة الأولى– ما قبل الاستقلال:

لم يترك الاستعمار الفرنسي للجزائر شيئا يستحق الذكر في مجال التكوين و التعليم المهني، بسبب سياسة التهميش و التدمير التي انتهجها مقابل الجزائريين و التي كان يهدف من ورائها إلى عدم إعطاء الفرص للشباب الجزائري للتعلم بل قابلهم بتدمير ممنهج لكل المنظومة التعليمية و التكوينية الحرفية الموجودة سابقا، فمنذ أن احتل الجزائر قام بعزل الشعب الجزائر عن التعليم أو حتى التلقين الحرفي مثلما فعل مع باقي المنظومة التعليمية و التربوية، فقد سارع إلى إغلاق المدارس و مطاردة العلماء و مصادرة المكتبات أملا في تعميم الجهل، و لم يبدأ في التفكير في إنشاء بعض المدارس التكوينية إلا في سنة 1935، و بشكل مقتضب، ففتح مدرسة واحدة للصناعة و الحرف في منطقة القبائل، و خوفا من تمرد الشباب الجزائري أغلق هذه المؤسسة.(شوتري و صالحي، 2011،صفحة 409)

في 1866 قام الاستعمار بفتح مدرسة الصناعة التقليدية وقد سجل بها 50 طالبا، و منها أنشئت عدة مدارس و ورشات مهنية للتأهيل و منها المدرسة المهنية سنة 1881، كما فتحت عدة ورشات في المدن الرئيسية لتعليم البنات المسلمات النسيج و الطرز تحت شعار تجديد الفن الأهلي، بعدها تقرر إحداث مراكز مهنية طبقا لأحكام المرسوم الفرنسي المؤرخ في 16 أكتوبر 1892 تابعة لمدارس الأهالي يدرس فيها معلمون فرنسيون من خريجي الفرع الخاص لدار المعلمين، و في سنة 1896 تأسست مدرسة كبيرة للتكوين المهني بوهران، و كانت تجمع الفرنسيين و الجزائريين، و لكن برنامج كل فريق مختلف عن الآخر و تعلم هذه المدرسة المهن كالحدادة و التجارة و الطرز و النحت و النسيج. (قويجيل، 2013–2014، صفحة 60)

المرحلة الثانية – من سنة 1962 إلى 1970:

عند استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ورثت 25 مركزا كان تحوي 320 فرعا متخصصا في البناء و 5000 منصب متكون، كانت جل تلك المناصب لا تستجيب للاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية آنذاك وكان تركيز السلطة الحاكمة الجديدة على محورين أساسيين هما:

أ– إعطاء دفع جديد للقطاع و تنشيطه من خلال جملة من الإجراءات أهمها :

- توظيف و تكوين المسيرين و المكونين.
- إعادة فتح مراكز التكوين المهني و ضم تلك التابعة لها.

- فتح اختصاصات جديدة تستجيب للاحتياجات الاقتصادية.

ب- تطوير طاقات و قدرات التكوين من خلال:

- توسيع و رفع قدرات المراكز الموجودة.
- بناء 18 مركزا جديدا.
- إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني INFP بمقتضى الأمر 45/67 المؤرخ في 1967/3/27.
- إنشاء معهدين للبناء و الأشغال العمومية بمقتضى الأمر رقم 106/67 المؤرخ في 1967/12/26. (بوثلجة، 1990، صفحة 73)

و من أجل تطوير هذه المنظمة التي تعد جزءا من المنظومة التعليمية و التربوية في الجزائر المستقلة، قامت السلطات السياسية ببعض الإجراءات لترقية التكوين و التعليم المهني و مساعدته في القيام بالدور المنوط به، لقد كانت هذه الإجراءات تهدف إلى توظيف مكونين و إطارات إدارية لتسيير مراكز التكوين، مما أدى إلى إنشاء "محافظة للتكوين و ترقية الإطارات" سنة 1963 تهدف إلى دراسة و ترقية سياسة التكوين لفئة الكبار و تهيئة الإصلاحات الضرورية لتنمية هذا المجال الحيوي للنهوض بالاقتصاد الوطني. (بلعباس، 1997، صفحة 190)

المرحلة الثالثة – مابين سنة 1970 إلى 1980:

لقد تحدد الدور الأساسي للتكوين المهني في منح الفرد تكوينا قاعديا قبل إدماجه مهنيا من أجل تأهيله للممارسة المهنية، كذلك الإتقان و التكيف المستمر من منصبه.و من هنا يبدو جليا أن للتكوين علاقة وطيدة بعالم الشغل ، فعدم توفر اليد العاملة المؤهلة يشكل عائقا في وجه التنمية و لهذا الغرض توجهت مجهودات الدولة خلال هذه الفترة نحو إنشاء مراكز التكوين المهني. (راض، 2000-2001، الصفحات 38-39)

ففي المخطط الرباعي الأول للفترة 1970 إلى 1973 وضعت لتنفيذ خطتها من أجل الوصول إلى 17000 منصب تكوين ثلاث أساليب جديدة خاصة بالتكوين هي:

- أسلوب التكوين الدائم Permanent.
- أسلوب التكوين المتواصل Continue.
- أسلوب الرسكلة أو الإتقان Recyclage ou Perfectionnement.

أما في المخطط الرباعي الثاني و الذي يرمي إلى إنشاء 25000 منصب تكويني جديد عملت من أجل تحقيق ذلك على إنشاء 82 مركزا جديدا و بذلك قفز عدد المتربصين إلى 30000 متربص نهاية سنة 1979، و من أهم الإنجازات في تلك الفترة ما يلي:

- صدور نصوص قانونية تضم القانون الأساسي لمراكز التكوين المهني بمقتضى المرسوم رقم 114/74 المؤرخ في 1974.
- إدماج موظفي قطاع التكوين المهني في الوظيف العمومي.

- في سنة 1975 تقرر بناء و تجهيز 100 مركز تكوين مهني للتدريب و الإعداد الكمي و النوعي للكوادر و الفنيين لإنجاز المشاريع الصناعية المبرمجة.
- تم إنشاء معاهد عليا للتكنولوجيا و مدارس عليا و مؤسسات أخرى للتكوين تابعة لقطاع الفلاحة و الطاقة و الصناعة و المالية و التعليم و الصحة و غيرهم من القطاعات. (العوني ن.، 2016-2017، الصفحات 131-132)

المرحلة الرابعة – من سنة 1980 إلى 1990:

لقد تزامنت هذه الفترة مع مرحلة توسيع القدرات البيداغوجية و تنويع أنماط التكوين و إقامة إطار مؤسساتي للجهاز الوطني للتكوين بأكمله، فقلد ظهرت أنماط للتكوين جديدة مثل التكوين عن طريق التمهين و كان ذلك سنة 1982 و التكوين عن بعد سنة 1985، و كان الهدف منها مضاعفة الفرص التكوينية للشباب و تكييفها مع حاجيات سوق العمل.

إن القانون الصادر سنة 1984 المتعلق بتنظيم أعداد التلاميذ المتربصين يرسخ هذه المبادئ محددا آليات تنظيم توافد التلاميذ على الأطوار التعليمية التكوينية و الحياة العملية، ففي بداية الثمانينات تم تطوير نمطين للتكوين المهني و هما التكوين و التمهين عن بعد بالإضافة إلى النمط التقليدي و كان ذلك محققا وفق المرسوم رقم 81-07 المؤرخ في 27جوان 1981 (شوتري و صالحي، 2011، صفحة 414)، و الذي يهدف إلى المساهمة في تكوين العمال المؤهلين في مختلف القطاعات الاقتصادية و الحرفية و السماح باستيعاب جزء من التسريبات المدرسية، بدأ في تطبيق هذا القانون سنة 1982 حيث استفاد منه نحو 32000 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 18 سنة، و من سنة 1987 بدأ التركيز أكثر و بجدية و حزم على ضرورة إصلاح المنظومة التكوينية حيث أن تسيير المؤسسة الاقتصادية يعتبر أحد العوامل المساعدة في تطوير العملية التكوينية. (جرو، 2014-2015، الصفحات 93-94)

المرحلة الخامسة – من سنة 1990 إلى 2009:

أدت الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق و هو ما أدى بالضرورة إلى إعادة النظر في التكوين المهني و تأكيد طابعه الاقتصادي، ففي سنة 1990 فتح ملف التكوين المهني و الإصلاحات الاقتصادية على الأبواب، ليتسع التفكير إلى مختلف الفرقاء المعنيين بعملية التكوين (مؤسسات) اقتصادية و المجموعات ، و الجماعة الإدارية.

عزم الدولة على إجراء إصلاحات جذرية تمخض عنه جملة من الإجراءات تتضمنها مخطط توجيهات و الذي أوصى بالخصوص على وضع و إنشاء جهاز للتحاور يشمل القطاعات المكونة و المستخدمة، من أجل توفير شروط مناسبة للتكوين و التشغيل، كإنشاء مجالس محلية استشارية للتكوين المهني، كذا توسيع أنماط التكوين إلى جانب التكوين الإقامي و تنويع الشعب و التخصصات به، ثم تحسين الأداء البيداغوجي للمكونين، و إحداث مؤسسة للدراسة و البحث، تقوم بدور المرصد في مجال إدماج جملة الشهادات الصادرة عن المنظمة، و التي تقوم بصفة دائمة حول الحرف و التأهيلات، و هناك الكثير من

التوصيات التي جاء بها المخطط الإصلاحي، إلا أن التجديد المقرر الشروع فيه عرف مع الأسف ركودا مرده أساسا التغيرات العديدة التي وقعت في الإدارة المركزية للتكوين المهني و كذلك مؤسسات الدعم التي بدورها تأثرت بعدم الاستقرار و لم تبدأ المنظومة في الحصول على الدعم إلا سنة 1993. (رحماني، 2008-2009، الصفحات 16-17)

إضافة إلى تراكم ديون الجزائر التي بلغت سقف 33 مليار دولار، من جهة و من جهة أخرى اعتماد أصول مالية ضخمة لمكافحة الإرهاب مما أثر سلبا على كل القطاعات بدون استثناء.

في 07 أوت 2000 تم تنصيب اللجنة القطاعية المشتركة التي تتضمن ممثلين عن وزارة التكوين المهني و وزارة التعليم العالي و وزارة التربية الوطنية و تم الاتفاق على إنشاء شهادتين في الكفاءة المهنية الأولى تحت تسمية شهادة البكالوريا المهنية و الثانية شهادة التأهيل في التعليم المهني ، كما تم تزامنا إنشاء لجنة لمتابعة البكالويا المهنية بموجب القرار رقم 345 المؤرخ في 23 أكتوبر 2002 و كان مقر اللجنة بالمعهد الوطني للتكوين المهني بالأبيار، كما أدرج التعليم المهني بداية شهر سبتمبر من سنة 2005 في منظومة التكوين المهني بفتح 26 فوجا تعليميا في 13 معهدا موزعين على 9 ولايات.(العوني ن.، 2016-2017، الصفحات 134-135)

المطلب الأول : أهداف التعليم المهني

لمنظومة التكوين و التعليم المهني في الجزائر جملة من الأهداف منها التعليمية و منها التأطيرية و منها حتى الاجتماعية و على العموم سنلخص أهدافه في ما يلي :

- تأهيل اليد العاملة الوطنية خصوصا مع فتح المجال للقطاع الخاص، و تشجيع الاستثمار و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما أدى إلى توسع الاقتصاد الوطني و تنوعت مع هذا التوسع المهارات المطلوبة من كل القطاعات.
- تقليل الحاجة إلى اليد العاملة الخارجية، حيث في سياق انطلاق المشاريع الاقتصادية، و انفتاح الاقتصاد الجزائري و مع دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ و قرب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بدأت العدوى من الشركات الأجنبية تتوافد للاستثمار و إنجاز مختلف المشاريع المعلنة خاصة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، لهذا برزت الحاجة لتوفير يد عاملة وطنية مؤهلة لهذه الشركات، و ثانيا تكون في مستوى اليد العاملة الأجنبية خصوصا و أن عدد العمال الأجانب بدأ يتضاعف من سنة لأخرى فقد بلغ في سنة 2006 حوالي 18000 عامل من 150 دولة 45%منهم من جنسية صينية تشتغل خاصة في قطاع البناء
- تمكين الفرد من استيعاب ثقافة مهنية مختصة مرتبطة بمهنة معينة معترف بها بصفة رسمية و قانونية من طرف النظام التكويني التابعة له.

- تمكين الفرد من الحصول على منصب عمل في المجتمع الذي يعيش فيه و بالتالي تحقيق الاندماج الاجتماعي المنشود.
- تمكين الفرد من الوصول إلى القدرة الإنتاجية في مجاله المهني الخاص.

و بما أن الدولة الجزائرية هي جزأ من نظام عالمي موحد تربطه ببعضه اتفاقيات و معاهدات و ارتباطات مصلحيه، فالجزائر تلتزم كغيرها ببعض ما تتفق على تحقيقه وفق النظام العالمي المنشود، عبر الوسائط الموجودة المتحكمة و المنظمة لتلك العلاقات الدولية كمنظمة اليونيسكو، هذه الأخيرة التي لها إسهامات في مجال التوجيه و التنظيم بين الدول، فقد حددت أهدافا للتكوين المهني التزمت به الجزائر كغيرها و من جملة تلك التوصيات:

1- توسيع آفاق التعليم بجعله مدخلا إلى عالم الشغل و عالم التكنولوجيا و منتجاتها، و ذلك عن طريق دراسة المواد و الأدوات الأساسية التقنية و عملية الإنتاج و التوزيع و إدارة المنشآت في مجموعها، و توسيع نطاق عملية التعلم عن طريق الخبرات العملية.

2- مساعدة أولئك الذين قد يتركون التعليم المدرسي في أية مرحلة من مراحله دون أن تتوافر لديهم النية و الصلاحية لمزاولة مهن بعينها، لأجل بإكسابهم الاتجاهات العقلية و طرق التفكير الكفيلة بزيادة قدراتهم و إمكانياتهم و تسهيل اختيارهم لمهنة أو التحاقهم بعمل لأول مرة ، و تمكينهم من مواصلة تدريبهم المهني و تعليمهم الشخصي.

كما أن التكوين و التعليم المهني بحد ذاته يهدف كذلك إلى :

- نشر الثقافة الصناعية .
- توفير المكونين المحليين.
- رفع مستوى الشباب التعليمي و المهني و إدماجهم اجتماعيا و مهنيا.
- التحكم في مشكل البطالة و سياسة التوظيف. (سامعي، 2010-2011، الصفحات 99-100)

و لفهم أعمق للأهداف التي يرمي إليها التكوين و التعليم المهني فإن " مصطفى فهمي العطروزي" يرى أن التكوين المهني يحمل على عاتقه جملة من الأهداف يرمي إلى تحقيقها ك:

- مساعدة العامل على فهم و إدراك العلاقة بين عمله و عمل الآخرين من جهة و من جهة أخرى العلاقة بين عمله و هدف المؤسسة التي يعمل لصالحا.
- تدريب العاملين الجدد أو الذين ينقلون إلى أعمال جديدة.
- تدريب العاملين على المهارات و العادات و المعارف المطلوبة لتأدية مهامهم.
- رفع كفاية العاملين عن طريق تطوير المهارات و المعارف التي اكتسبوها من قبل و تقديم و تطوير تلك المعارف و المهارات لتتأقلم و التعديلات الجديدة التي تحدث على الإجراءات المعمول بها في المؤسسة أو لمواجهة الأعباء الجديدة نتيجة توسيع اختصاصاتها. (فهمي العطروزي، 1969، صفحة 242)

إضافة إلى تنمية المعرفة و المعلومات لدى المتكون و ذلك في إكسابه للمعلومات و المهارات اللازمة لأداء العمليات المهنية المختلفة و القدرة على تنظيم العمل و الاستفادة من الوقت و تنمية رغباته و دوافعه للعمل. (عبد الباقي و حنفي، 1988، صفحة 252)

كما أن من الأهداف الرامي إليها التكوين و التعليم المهني " إكساب المتكون الخبرة و تنمية الشعور بأهمية التفوق و التميز في العمل، كذلك تزويد العاملين بمهارات و تقنيات خاصة بالعمل الذي يباشرونه لأدائه على أحسن وجه، و بالتالي تحقيق الأغراض المنشودة في المجتمع و المساهمة في حل المشاكل و الصعاب التي تواجه العاملين في العمل و ذلك بتبادل الخبرات و المعارف لهدف تحقيق أقصى مردود بأقل جهد و أقل تكلفة ". (سلاطنية، 1995-1996، صفحة 49)

المطلب الثاني: أهمية التعليم المهني

على منوال أهداف التكوين و التعليم المهني نستقي الأهمية التي يكون عليها التكوين و التعليم المهني سواء في مجاله الإداري و خدمته للسياسة العامة للدولة في مجالات عدة أو من الجهة الاجتماعية التي تربطه بكافة أفراد الشعب سواء بسواء الذين استفادوا منه مباشرة طلبة و متربصين أو الذين يقفون وراءهم الأسرة بكافة أطيافها، و عليه فإن التكوين و التعليم المهني بما سطر له من أهداف نجد أنه قد اكتسى الأهمية خصوصا في كونه المقصد في :

- تلبية حاجيات المجتمع من خلال توفير اليد العاملة و المؤهلة و المنتجة للمؤسسات مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه، بهدف تحسين إنتاجها و مردودها و بقائها في مجال التنافس. (مي، 2009، الصفحات 119-121)

- إعداد و تأهيل قوا عاملة وطنية تكون رديفا حيويا للإطارات ذات التأهيل العلمي و التحصيل النظري، و ذلك لسد حاجات القطاع الخاص و العام على حد سواء، لتوسع قاعدة القوى العاملة في المجالات المهنية المختلفة التي يتطلبها تنفيذ المشروعات، و إتاحة الفرصة لصقل المهارات المهنية و الانخراط في سوق العمل مباشرة، و مسايرة التطورات التي تحدث في هذا السوق.(صالحي و شوتري، 2019، صفحة 30)

- المساعدة في التشخيص الجيد لاحتياجات الشغل و أن عملية إعداد البرامج التكوينية تكون وفق المتطلبات التي تحويها المؤسسات الاقتصادية و منه توفير اليد العاملة ذات المؤهلات الضرورية للشغل.

- المساهمة في التحكم في التكنولوجيات، لأن التطور التكنولوجي و التغير الاجتماعي و الاقتصادي السريع أدى بالتكوين المهني إلى اكتساب تلك المكانة و الأهمية لكونه المكون الفاعل الأساسي في تزويد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة.

- هو المفتاح الحقيقي للتنمية مهما كان نوعها، خاصة و أنه أثبت الفاعلية في كثير من المجالات، فبما يقدمه من مساهمة في الحياة الاقتصادية أدى ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج عبر تقديمه اليد العاملة المحلية دون الأجنبية، كذلك ساهم في تقليص مدد الإنجاز للمشاريع ، كما كان له اليد الطولى في ترقية

فئات المجتمع الخاصة و إدماجها في الحياة العملية.(جرو، 2014-2015، الصفحات 23-24) و تزويد المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين بالمواد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في منصب الشغل، بما سطره لنفسه من هدف رئيس و هو تكوين و إعداد القوى البشرية في جميع المستويات من ابتدائي إلى متوسط إلى ثانوي.

المطلب الثالث: أسس التعليم المهني

بما توليه الدولة لهذا القطاع الحساس فقد أعطته مكانته الحقيقية و أعطته مبدأ الاستقلالية بحث أنشئت له وزارة مستقلة عن التعليم و هي وزارة التكوين و التعليم المهنيين، حيث تشرف هذه الوزارة على كل ما يندرج ضمن مبدأ التكوين المهني و التعليم المهني سواء بقطاعه العام أو بالقطاع الخاص، و على العموم فإن هياكل التكوين و التعليم المهني تنقسم إلى قسمين من حيث مبدأ مباشرة التكوين أو دعم مساندة التكوين، أي أن الوزارة تحوي هياكل تكوينية و أخرى لها دور الدعم الفني و البيداغوجي و المرافقة.

أولا – هياكل التكوين

- مراكز التكوين المهني و التمهين و تتوفر على تكوين في المستويات من 1إلى 4.
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني و تقدم تكوينا في المستويات 4 و 5.
- معاهد التكوين التعليم المهني المتخصصة في تكوين المكونين و إنجاز البرامج.
- المعهد الوطني للتكوين الوطني و الذي يهتم بتكوين و تحسين مستوى الإطارات المسيرة و تطوير الوسائل البيداغوجية.

ثانيا – هياكل الدعم

- المعهد الوطني للتكوين المهني
- مركز الدراسات و البحث في المهن و المؤهلات
- المعهد الوطني لتطوير و ترقية التمهين و التكوين المستمر
- المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد
- الوكالة الوطنية لعتاد التكوين المهني و التي تختص بشراء المعدات البيداغوجية.

كانت هذه المكونات العامة لوزارة التكوين و التعليم المهنيين، أما من ناحية نظام التكوين الموجه للمتربصين بمراكز التكوين المهني و معاهده فهي على الكيفية التالية:

أ- **التكوين الإقامي:** يجري هذا النمط من التكوين المهني داخل هياكل تكوين متخصص و مجهز، تتمثل في مراكز التكوين المهني و معاهده المتخصصة في التكوين المهني، و هو يضمن تكوين في تخصص ما لمدة تربص معلومة و يستكمل بفترات تطبيقية تنظم في الوسط الاقتصادي المتمثل في المؤسسات الموجودة الخاصة أو العامة.

ب- **التمهين:** و هو النمط الثاني المعتمد في تكوين المتربصين لدى مراكز التكوين المهني أو المعاهد المتخصصة في التكوين المهني و هو عبارة عن شراكة عقدية تربط مؤسسة التكوين و المؤسسات العمومية أو الخاصة بهدف إكساب المتربص دروسا تطبيقية مباشرة عن المهنة التي يتكون فيها و يتكفل بذلك مركز التكوين أو المعهد بتخصيص أستاذ متابع لعملية التكوين عن طريق التمهين في الميدان.

ت- **التكوين عن بعد:** و يتم بالمراسلة يتكفل به المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد و يتم في المهن و التخصصات التي تتطلب تجهيزات خاصة أو معقدة و يمنح نفس الشهادات أي دبلوم دولة التي تمنحها مراكز و معاهد التكوين المهني.

ث- **التكوين المسائي:** نمط موجه بالدرجة الأولى إلى العمال و يتم في مراكز التكوين المهني مساء بعد الانتهاء من مهامهم العادية.

ج- **التكوين المتواصل:** موجه للعمال و الموظفين طيلة حياتهم المهنية و هو نفسه التكوين أثناء الخدمة بهدف ضمان تحسين الكفاءات و تجديد المعلومات، و يسمح بضمان الترقية الاجتماعية و المهنية و الاندماج الاجتماعي عند تغيير المهنة.

ح- **تكوين الماكثات بالبيت و دون المستوى:** موجه للفئات الاجتماعية التي لم تكمل دراستها و التي غادرة الدراسة مبكرا دون الحصول على المستوى الدراسي الذي يمكنهم من الالتحاق بمراكز التكوين المهني، و الهدف من هذا النمط من التكوين هو منح هذه الفئة معلومات عامة ضرورية في تخصص ما و رفع مستواهم المهني فيها حتى يتمكنوا من بعدها في الإدماج في فترات تكوينية عادية في النمط الإقامي او عن طريق التمهين.

خ- **التكوين المهني في الحرف التقليدية:** و هو موجه لؤلئك العاملين الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص، و لأجل حماية التراث التقليدي للأمة و إعطائه الدفعة التي تمكنه من الاستمرارية لجأت وزارة التكوين المهني و بالتعاون مع وزارات ذات الشأن بإدماج هذا النمط من التكوين المهني في العديد من التخصصات في مجال الحرف التقليدية، و يضمن التكوين فيها نمط الإقامي أو عن طريق التمهين أو التكوين المتواصل.

د- **التكوين المهني في القطاع الخاص:** و هي مراكز تكوين مهني و معاهد يفتحها الأشخاص الطبيعيين تخضع لمديريات التكوين المهني للولاية المعينة و تفتح بشروط يحددها القانون.(قويجيل، 2013-2014، صفحة 74)

المطلب الرابع: نظريات التعليم المهني

عملية التعليم المهني هي أحد فعاليات المجتمع التي يتطلع إليها كل فرد منه، فبواسطتها يتمكن أفراد المجتمع من الاندماج في الوسط الاقتصادي و منه التفاعل الاجتماعي، فعملية التعليم المهني تتأثر

بواقع المجتمع كما تؤثر فيه، سلبا و إيجابا فكلما اقتربت عملية التعليم المهني من واقع المجتمع و متطلباته و ما يحيط به من سياسات اقتصادية كان التأثير إيجابيا و العكس صحيح.

أولا – نظرية العلاقات الإنسانية :

عملية التعليم المهني " ترتبط بكل من المؤسسات التعليمية و الصناعية، فنظرية العلاقات الإنسانية التي اهتمت بدراسة السلوك الإنساني و تأثير الجماعات التي ينتمي إليها العمال في سلوكهم و على هذا الأساس ينظر رواد هذه المدرسة إلى التكوين و التعليم المهني على أنه جزء من المكانة الاجتماعية للعمال". (عزامي، 2010، الصفحات 26-28-35)

كما اهتمت هذه النظرية بتفاعل العاملين في جميع أنواع المجالات و منها:

- بيئة العمال الاجتماعية و العاملين و مشاعرهم الإنسانية.
- اهتمام المدير بحاجات العاملين و مقابلتها مثل المشاركة في اتخاذ القرارات.
- رفع الكفاءة الإنتاجية يتم من خلال الاهتمام بتنمية العلاقات الاجتماعية و الإنسانية داخل العمل.

كما دعمت مدرسة العلاقات الإنسانية شؤون العاملين برسم سياسات منها:

- سياسة اختيار العمال و توظيفهم.
- سياسة تدريب العمال و الرفع من مستوياتهم.
- سياسة التقويم و تحديد الأجور و المكافآت.
- سياسة الترقيات.
- سياسة الخدمات الاجتماعية.(قويجيل، 2013-2014، صفحة 40)

ثانيا – النظرية العلمية

ارتبط اسم النظرية العلمية باسم رائدها الأول فريدريك تايلور، حيث كان يرى أن الهدف من دراسته هو تغيير العلاقات القائمة بين الإدارة و العمال في ذلك الوقت و التي طبعت بالشك و عدم الثقة و النزاع بين طرفي العملية الإنتاجية، فقد كان العمال يطالبون الإدارة بزيادة الأجور و لأجل تحقق ذلك لجأوا إلى سلاح الإضراب عن العمل أو البطء فيه، في حين كانت الإدارة تعمل على تخفيض التكاليف مستعملة في ذلك سلاح الفصل و التسريح عن العمل.

لحل المشكلة القائمة رأى تايلور ضرورة إحداث تغيير جذري في طريقة تفكير كل فرد من الإدارة و العمال، و هذا لا يتم حسب رأيه إلا بقبول طرفي الإنتاج بتطبيق الإدارة العلمية التي يرى أنها تتضمن في المقام الأول ثورة عقلية يقع عبؤها على طرفي الإنتاج و ذلك بتوجيه اهتمامهما بزيادة الإنتاج و بالتعاون على ذلك حتى يتمكن كلاهما من جني الثمار في صورة أجور أعلى للعاملين و أرباح أكبر لصاحب العمل أو المؤسسة.

كانت الفكرة الرئيسية التي انطلقت منها مدرسة الإدارة العلمية أنه يمكن تحقق الفاعلية التنظيمية و الزيادة في الإنتاج عن طريق إتباع أسلوب علمي قوامه التخصص و التكوين الفني، فلقد قامت هذه النظرية على مجموعة من المبادئ من بينها:

- استخدام طرق دراسة الحركة و الزمن لتحديد أحسن طريقة لأداء العمل ليكون أكثر فاعلية و ذلك عن طريق تحليل العمل إلى جزئيات مع دراسة كل جزئية على حدة.
- السرعة و تعني الوقت المستغرق لإنجاز العمل ضمن مستوى كفاءة محددة و كمية محددة من الجهد.
- القدرة على الاستمرار.
- استخدام الحوافز لإغراء العمال على تأدية العمل بالطريقة المطلوبة و بالسرعة و المعدل المطلوب عن طريق تقدير الأجور الأساسية و الإضافية بناء على نوع العمل و مستوياته. (بن عامر و محمد عبد الوهاب، 1998، صفحة 13)

و بهذا تعتبر النظرية العلمية عملية داخلية تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لرفع كفاءة العاملين و الإنتاج بالإضافة إلى أنها اهتمت بنظام الحوافز كعنصر أساسي لإغراب العمال على تأدية العمل بالطريقة المطلوبة، أي أنها تركز على الجانب المادي من خلال الأجور و الحوافز، و هي ما يسعى إليه الفرد أساسا من العمل و يمكن دفعه للأداء من خلالها. (ماهر، 2002، صفحة 29)

ثالثا – نظرية البنائية الوظيفية

إن التناول الوظيفي يتبنى تصورا نظريا لتوازن المنظمة ، و يمثل هذا التصور الجديد في النموذج العضوي الذي يهدف إلى تبيان الوظائف التي تضمن صيانة المنظمة لتحقيق أهدافها المرسومة بالاعتماد على جملة من الشروط الداخلية و الخارجية، و من الذين نهجوا هذا المسلك " تالكوت بارسونز" الذي تصور التنظيم نسقا اجتماعيا يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات و الأقسام و الإدارات، فالنسق القيمي في التنظيم مستمد من النسق القيمي للمجتمع، و هو الذي يحدد كل الظروف الداخلية و الخارجية، إذا هذه الأنساق الفرعية ترتبط فيما بينها، و كل نسق يعتمد على الأنساق الأخرى.

و يرى أن التنظيم إذا أراد أن يحافظ على وجوده و استمراره فعليه أن يقوم بالمتطلبات الوظيفية اللازمة المتمثلة في :

- التكيف، و يقصد به كيفية حصول المؤسسة على الموارد المالية و البشرية من المحيط الخارجي الذي يعمل فيه.
- إنجاز الأهداف، و هي الغايات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها و هي علة وجود أي تنظيم.
- الكمون، و هو ما كمن من الشيء و ينقسم إلى قسمين أولهما تدعيم النمط و هو المحافظة على هوية و ذاتية التنظيم، أما الثاني فهو استيعاب التوترات أي كيفية حل الخلافات و النزاعات في التنظيم.

و من خلال عرضنا لهذه النظرية فالتنظيم يقوم على عدة متغيرات منها تقييم العمال و التخصص ، و بذلك فهو ينظر إلى التكوين كمتطلب وظيفي يساعد على تحق التكامل و التوازن و يساهم في تحقيق الأهداف التنظيمية، حيث يتحدد وضع كل فرد حسب دوره و مكانته داخل المؤسسة اعتمادا على عدد من الخصائص و السمات العامة كالمهارات اللازمة و الحوافز المادية و المعنوية و توزيعها عادة. (بوختان، 2007-2008، الصفحات 48-50)

خلاصة

يتكرر السؤال دائماً بعد الحصول على شهادة البكالوريا عن اختيار التوجه نحو التعليم العالي و المتمثل في الجامعة أو التوجه نحو التكوين و التعليم المهني و المتمثل في مراكز و معاهد وزارة التكوين و التعليم المهنيين، السؤال بقدر سهولته بالنسبة لشريحة كبيرة من التلاميذ إما لمستواهم الجيد المادي أو المعنوي الذي يمكنهم من الاختيار بسهولة، لكن يبقى السؤال و الاختيار صعباً بالنسبة لشريحة كبيرة من الحاصلين على شهادة البكالوريا و ليست لهم القدرة الكافية لمواجهة متطلبات مواصلة مسيرة حياتهم التعليمية، ذلك السؤال الذي يبحث عن إجابة حتمية تغير مسارهم إنه المخايرة بين التكوين و التعليم المهني أو ولوج مقاعد الجامعة ؟

الجواب على هذا السؤال رغم صعوبته إلا أنه يصبح سهلاً إذا كان التلميذ قادراً على تحديد قدراته و كذلك أهدافه من الدراسة بعد البكالوريا. فقد أثبتت السنوات أن المعدل و المستوى الدراسي في المرحلة قبل البكالوريا لا يحدد مستوى و قدرة الطالب على المسايرة فكثير من الحاصلين على شهادة البكالوريا بمعدل بسيط استطاعوا التفوق و إظهار قدرة كبيرة على التأقلم لا سيما في التعليم الجامعي.

الجامعة " تخرج أفواج من العاطلين" مقولة يتداولها الشارع كثيرا بكل فئاته و مستوياته برغم صحتها، إلا أنها وليدة عدة عوامل فعلية و هذا ما نحاول معرفته في هذا البحث، فليس هناك فصل بين السياسة و الاقتصاد و الظروف الاجتماعية و حتى ما تقدمه الجامعة من تخصصات و مناهج علمية هي أسباب عملت على إفشال الطالب و دفعه لقطع دراسته و التوجه نحو التكوين و التعليم المهني، أملا في الحصول على خبرة مهنية و شهادة تمكنه من ولوج عالم الشغل بسهولة ، و وهذا ما لا توفره له الشهادة الجامعية بسهولة. إنه التخطيط و النظرة لكل منظمة و مدى أهميتها، فكما رأينا رغم الإصلاحات و المحاولات العديدة لإعطاء الوجه الحسن للجامعة إلا أنها بقيت حبيسة الدروس النظرية و عدم ملاءمتها للواقع الاقتصادي خصوصا فيما يطرحه سوق الشغل، أما التكوين و التعليم المهني فيعد الأقرب منه إلى السياسة التشغيلية لكون منظومته لا تتكفل بكم هائل من الموارد البشرية المزاولة للتكوين به، كذلك المدة التكوينية القصيرة خلافا لما هي عليه في الجامعة التي تجبر الطالب على التحلي بالنفس الطويل و القدرة على الاستمرارية.

فالتكوين المهني الذي تستمر به الدراسة مدة لا تزيد على السنتين في الغالب، يمكن من ولوج أسهل لسوق الشغل مع إمكانية الاستمرار في التكوين المستمر و الحصول على شهادات أعلى كشهادة التقني و التقني سامي و هي موازية لبعض الشهادات التي تمنحها الجامعة، أما منهجه فهو تطبيقي مكلل بتربصات ميدانية تقرب صاحبها من فهم أعمق واقع المهنة و خبرة الغير فيها.

الفصل الثالث

العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني

تمهيد

الطالب الجامعي هو فرد من أفراد المجتمع يتأثر بما يحيط به و له نظرته الخاصة بما يرسمه لنفسك لضمان مستقبل أفضل، فهو يقارن و يدرس و يبحث عن ما يريحه في مشوار حياته، فقد يلجأ الطالب الجامعي أحيانا إلى قطع علاقته بالجامعة و مغادرة تلك الفرصة الذهبية في نيل شهادة عليا و يرضى لنفسه بأقل منها، متأثرا بما يتجاذبه من مؤثرات سلبية تواجهه في مشواره الأكاديمي كسوء توافق المنهج التعليمي و ما يطرحه سوق العمل أو بما يرغمه اقتصاديا على خطو تلك الخطوة لما يراه من ندره في وجود المناصب التشغيلية التي قد يتجه لها بعد تخرجه، أو قد تكون من أسباب قطع علاقته الجامعية بعض الضغوطات الأسرية كالحالة المادية للأسرة أو عدم الرضي عن التخصص المختار، و هنا يجد ذلك الطالب الجامعي نفسه ليس له سبيل إلا في الالتحاق بأحد مراكز التكوين و التعليم المهني أو أحد المعاهد التكوينية المتخصصة التي تمنحه شهادة أدنى من تلك التي كان سيفوز بها لو أتم مشواره الدراسي بالجامعة ، و هنا نكون أمام خسارة لمورد بشري حقيقي كان سيلعب الدور الرئيس في التأثير الإيجابي في اقتصاد الدولة أو المجتمع.

و حتى نتمكن من الإطلاع أكثر على تلك العوامل المؤدية بالطالب الجامعي للتوجه نحو التعليم المهني كان هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث أولها مخصص للعوامل الأكاديمية، و الثاني للعوامل الاقتصادية و الثالث مخصص للعوامل الاجتماعية.

المبحث الأول: العوامل الأكاديمية

إن مرحلة الدراسة في الثانوية هي مرحلة حاسمة في تكوين و صقل الطالب، حيث يكون فيها في حالة نفسية خاصة بين الأمل الشديد لنيل شهادة البكالوريا و التوجه نحو الجامعة أملا في المستوى العالي في التعليم و التخصص فيه و معرفة الأسلوب الجديد عليه في التعليم لم يألفه في الثانوية و المتوسطة، و بين تلك الصورة التي يرسمها لنفسه في محيط الجامعة و كيفية التأقلم مع أسلوب الحياة الجامعية و كثافة العلاقات و الانشغالات و البحوث العلمية الجادة.

لكن الاصطدام بالواقع المحتوم، قد يغير من حدة عزيمته في مواصلة الدراسة بالجامعة، حيث لا يجد ما كان قد رسمه أو تخيله، فالدراسة بالجامعة دراسة أكاديمية محكومة بمنهجية مسطرة قد لا تتوافق و ظروفه الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى قدراته العقلية في استيعاب ما تقدمه له من دروس و مناهج ، فرغم الدعم المالي و ما تهيئة من خدمات و إيواء و تسهيلات معيشية إلا أنها لا تكفي لوحدها إذا كان الأمل المعقود على الشهادة هو سرعة الظفر بمنصب شغل، فالطالب يبحث و يسأل و يتساءل و يحاول الموازنة بين ما هو عليه و ما هي أفضل الحلول لظروفه و واقعه الاقتصادي و الاجتماعي.

كانت لكثير من الباحثين و الدارسين للشأن الجامعي أراء تخص مدى تأقلم و رضى الطالب الجامعي عن الجانب الأكاديمي و واقع الجامعة، حيث يقول الدكتور عبد المريد عبد الجبار " إن التوافق مع متطلبات الحياة الجامعية لذو أهمية خاصة، نظرا لما يترتب عليه من نجاح الطالب أو إخفاقه في دراسته الجامعية. (د.عبد المريد، 2010، صفحة 2)

يتمثل التوافق مع الحياة الجامعية في تعدد فروع الدراسة الأكاديمية، و أحداث الحياة الجامعية الضاغطة، و العلاقات الاجتماعية و العاطفية مع زملاء الدراسة، و ضغوط البيئة الجامعية و مشكلات الطلاب الذين يتركون مدنهم الصغيرة و يرحلون لطلب العلم في المدن الكبيرة. (علي عبد السلام، 2008، صفحة 3)

هناك تباين في توقعات الطلاب و انطباعاتهم عن الحياة الجامعية من طالب لآخر و ذلك من كثرة الضغوط التي يتعرضون لها في الحياة الجامعية منها ضغوط أكاديمية و نفسية و اقتصادية و اجتماعية و خلقية ...الخ مما قد يؤثر على توافقهم مع ما يقع عليهم من مسؤوليات الدراسة الجامعية. (Mahyuddin R.abdullah, 2009, p. 379)

إن التفكير السلبي في ترك الدراسة الجامعية و التوجه نحو التعليم المهني يبدأ من يوم الإطلاع على نتائج البكالويا، فهناك من الطلبة من لا يرضى على نتيجته التي تحصل عليها و عقد عليها العزم في نيل تخصص بذاته، هذا ما يجعله في دائرة الإحباط الذاتي الذي يرى أن عملية التخلي عن الجامعة يكون نتيجة عدم نجاح الطالب في تحقيق ما يريد تحقيقه فيلزمه الفشل و خيبة الأمل التي تؤدي إلى انخفاض تقديره لذاته و تقل ثقته بنفسه مما يعكس مشاعر الإحباط و خيبة الأمل من الدراسة و عليه يلجا إلى ترك صفوف الجامعة كليا و هذا أحد العوامل النفسية الذاتية.

إن التوجه نحو تخصص ما يكون في الجامعات الجزائرية وفق شرط الاختيار الحر لمجموعة تخصصات حسب الأولوية لدى الطالب مع إمكانية تدخل الإدارة في تحديد التخصص نظرا لشروط تقنية تضعها ، و هنا يكون الطالب بين خيار الرضا بذلك التخصص كونه من اختياراته الأساسية أو عدم الرضي لكون الاختصاص كان مطلوبا في الاختيارات الثانوية، و في الحالة الثانية نجد أن الطالب قد لا يرضى عن التخصص الموجه له مما يكون السبب في إصابته بخيبة الأمل مما يقلل تفاعله مع ما يقدم له من منهاج دراسي و يكون أحد الأسباب التي قد تؤدي به إلى قطع العلاقة الجامعية.

تحاول الجامعة أن تتوافق و ما يتطلبه سوق العمل من موارد بشرية متخصصة و عالية الكفاءة، لكون هذا الهدف هو المجال الرئيسي الذي يسيطر على تفكير الطالب الجامعي، فلا يمكن قبول وجود تخصص ما بدون وجود مناصب شغل له بسوق العمل، و هو أحد الأسباب التي قد تدفع الطالب إلى التفكير في ماهية التخصص الذي يزاوله و مدى توافقه و ميدان الشغل، حيث أن أساس المهمة التعليمية هو تهيئة الطالب ليكون عنصرا فعالا و منتجا في اقتصاد البلد، فكلما تضاءلت فرص العمل أمام الطالب الجامعي كانت سببا في عدم إعطائه أهمية لما قد تقدمه له الجامعة لمستقبله.

الظروف الاقتصادية و السياسية المتحكمة، يكون لها الأثر البالغ على حياة المواطنين و على ثرائهم و قدرة معيشتهم و قدرة فتحهم لمشاريع خاصة بهم، فازدهار الاقتصاد يعطي كما من الفرص الخاصة و العامة في تنوع المشاريع و يفتح الباب واسعا للعرض و الطلب، مما ينتج عنه الرضا العام بأحوالهم، و الطالب الجامعي فرد من هذا المجتمع و من تلك المنظومة يتأثر بها سلبا و إيجابا، و ما تقدمه له الجامعة من منهج تعليمي و شهادة متحصل عليها قد توفقه لفتح مشروع خاص به ، وقد لا توفقه لذلك، و حسب هذه الدراسة فإن الطالب الجامعي قليل إمكانية الحصول على فرصة فتح المشروع الخاص به في ضل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها البلاد و لعدم توافق الشهادة و المنهج المدرس مع متطلبات سوق العمل، و هو أحد العوامل التي تدفع الطالب في التفكير بعدم هدر سنوات من عمره في الدراسة الجامعية تفضي به على الركون إلى البطالة أو عدم القدرة على فتح مشروع خاص به، إلا أنه من الواجب التنويه على المجهود الذي تبذله الدولة لدمج الطلبة الجامعيين في مشاريع خاصة عبر الدعوم المالية التي توفرها لهم لأجل ذلك في صناديق الدعم المختلفة، رغم ذلك فهناك من الطلبة الذي لا يثق في قدراته الذاتية و مدى المستوى التعليمي الذي وصل إليه ليضع الثقة في نفسه و يبادر بفتح مشروعه الخاص، متحججا بكون ما تلقاه كان نظريا و لا يتوافق و ما تتطلب المهن من خبرة تطبيقية.

تحوي الجامعة طاقات بشرية هائلة ففي موقع أخبار الجزائر أولا بأول بتاريخ 22-8-2019 جاء فيه (هذا هو عدد الطلبة الجدد بالجامعات- تستقبل الجامعات الجزائرية عبر التراب الوطني للموسم 2019- 2020 368 الف طالب من الحاملين الجدد لشهادة البكالوريا) ، و في موقع جريدة الشروق أون لاين بتاريخ 29 ماي 2018 (نقلت تصريحا لوزير التعليم العالي بقوله أنه يتوقع 2 مليون طالب جامعي للسنة الدراسية المقبلة 2019) (بوثلجي، 2018، موقع إلكتروني) ، هذه الكثافة العددية تنعكس على عدد

الطلبة في الصفوف الجامعية حتما، نظرا لكون للنقص في الهياكل و القدرة المالية على استيعاب الموارد البشرية الكافية للتكفل بكل هذا الكم من الطلبة في تخصصات عدة.

إن الكثافة العددية في صفوف التدريس الجامعية، سيكون له الأثر البالغ في إيجاد الجو الملائم للتأقلم و للاستيعاب الذهني و لمردودية الأستاذ في حد ذاته، مما ينعكس سلبا للتأثير في الطالب للهروب من هذا الواقع إلى واقع أقل منه ضررا وهو مجال التكوين و التعليم المهني الذي لا يستقطب ذلك العدد و لا يوجد بصفوف الدراسة به إلا أعداد قليلة مقارنة بما تحويه الجامعة، زد على ذلك ما ذكرناه من كون الدروس النظرية مقارنة بالدروس التطبيقية سيجعل التكوين و التعليم المهني مستقطبا أفضل للشباب الراغب في الحصول على مهنة لها وقعها في سوق الشغل.

و على العموم فإننا في آخر ما نتوصل إليه خلال هذا السرد للعوامل أن هناك عوامل ذاتية و أخرى أكاديمية و أخرى اجتماعية داخل الجامعة تتحكم في ما قد يلجأ إليه الطالب من قطع لعلاقته التعليمية و الالتحاق بصفوف التكوين و التعليم المهني تلخص جلها في النقاط الأربعة التالية:

- انقطاع الصلة بين ما يتلقاه الطالب و من علوم و معارف و بين حياته المستقبلية المهنية، حيث يرى أن ذلك لن يسهم في إعداده للحصول على مهنة المستقبل.
- عدم التفاعل مع التخصص الذي يدرسه لعدم رغبته فيه أو ميوله له، كونه أجبر على الدخول فيه لعدم توفر الفرصة أمامة لتحقيق رغبته، و هو ما يؤدي إلى فشله و تركه للدراسة.
- عدم وجود التوجه البناء و المخطط له عبر التنسيق بين سوق العمل و ما تطرحه الجامعة من تخصصات و الكيفية التي يتلقى بها الطالب للمعارف مما يجعله قليل الخبرة في الجانب التطبيقي أو معدوم الفرصة لكون تخصصه لا يمت للواقع بصلة.
- طول الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب بمقاعد الدراسة الجامعية، مما يبعث لديه الشعور بالملل و هو ما يؤدي ببعضهم للاستعجال في إيجاد بديل لكسب المال لظرف ما، و هم غالبا ما يجدون ذلك متوفرا في منظومة التكوين و التعليم المهني.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية

الظروف الاقتصادية العامة للدولة تنعكس على الحالة العامة للشعب و من ثم على الأسر و على الطالب الجامعي على خصوصيته، تتطلب الجامعة وجود حالة استقرار مادي و معنوي لدى الأسرة مما يمكن الطالب من مزاولة تعليمه العالي، و بالنظر في حالة الاقتصاد الجزائري فإنه ليس في الحالة الجيدة التي تمكن من إعطاء الطالب الجامعي تلك الضمانة، فالأسر الجزائرية على غالبيتها لا تتمتع بالاستقرار المالي و حد الكفاية لإعالة الأسرة، تقابله شح في تنوع مناصب العمل لقلة النشاط الاقتصادي المنتج سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

و قد جاء في سوء الوضع الاقتصادي و ما ينجر عنه من التفكير في قطع الدراسة أنه "يمارس الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه الأسرة أمرا سلبيا على انتظام الطلاب في الدراسة و على التفكير في مواصلتها، حيث أن قصور الإمكانيات الاقتصادية عن الوفاء بمتطلبات الحياة يدفع بأولياء الأمور في الاستفادة من أبنائهم اقتصاديا، و ذلك بإشراكهم في ما يقومون به من أعمال. (بن عيسى، 2015-2016، صفحة 129)

ضمانة الجامعة للطالب بأنه مؤتمن على مستقبل في ما ستقدمه له من معرفة و شهادة تكون مقبولة في الوسط التشغيلي، هو المؤشر الذي يمكن أن يغيب العوامل الاقتصادية أو يحد من تأثيرها على الطالب في التخلي عن صفوف الدراسة الجامعية، لكن ذلك يعتبر مستحيلا في ضل ما يشهده الظرف السوسيو اقتصادي للجزائر "و بكل موضوعية تعرف الجامعة قطيعة مع القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية المحيطة بها، كما أن النظام الجامعي في حد ذاته لا يزال متحجرا ثقافيا، نظرا لوجود نمط واحد من الجامعات الناتج عن عملية التسوية المطلقة بين جميع الهياكل الإدارية و التربوية التابعة لمؤسسة التعليم العالي و البحث العلمي، مما أدى إلى ظهور نمط واحد من التنظيم الإداري و التربوي يهدف إلى التكوين عن طريق التعليم و التلقين و التقويم بالمراقبة المستمرة المفقدة للمرونة و التوزيع في أشكال العمل الجامعي. (مساك.أ، 2010، الصفحات 09-10)

تفاعل الجامعة و سياسة التشغيل هو العامل الحاسم في إقناع الطالب الجامعي بأهمية التعليم العالي، " لكن إخفاقات الجامعة الجزائرية في التأثير و التفاعل مع محيطها السوسيو اقتصادي فبغض النظر عن بعض إيجابياتها و لاسيما الكمية منها، فإنها مؤسسة استهلاكية للبرامج و المناهج المنتجة بالغرب و لو بعد انتهاء صلاحية ذلك عند منتجيها، و هو ما جعلها تخفق في الاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية، و عوضا أن تكون مصدرا للتأثير في محيطها الاجتماعي، أصبحت هي من يتلقى التأثير فانتقلت سلبيات البيروقراطية و الاستهلاكية المفرطة و مظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي و معها تحولت مهمتها إلى توزيع الشهادات عوضا عن تكوين الخبرات و الكفاءات التي نحن أحوج لها. (تومي.ح، 2011، الصفحات 37-38)

من هنا كان شبح البطالة في صفوف خريجي الجامعة السابقين، عينة حقيقية يأخذ بها كل من يريد الالتحاق بالجامعة و هاجسا لدى من يزاولون الدراسة فيها، يتخذها جميعهم دليلا على عدم أهمية التعليم العالي و أن مراكز التكوين و التعليم المهني توفر لهم فرص الظفر بمنصب عمل أكثر من الجامعة و شهادة الجامعة، و بذلك يتمكنون من كسب قوت يومهم و إعالة أسرهم.

و هناك من الطلبة من يلجأ إلى ممارسة مهنة أثناء الدراسة مما سبب له عدم التوفيق بين العمل و الدراسة و يرهقه جسديا و عقليا، إصرارا منه لمواصلة الدراسة رغم كل شيء لكن هذه الفئة غالبا ما تستسلم لطول المشوار الدراسي في الجامعة فتجد لذة أكثر في مواصلة العمل بدل مواصلة الدراسة، لأن العمل و وجود منصب عمل و الظفر به أصبح حلم الجميع و فرصة لا تعوض وليس أمام من يجده إلا

التضحية بغيره، و لأجل ذلك يلجأ الطالب إلى التكوين و التعليم المهني لصقل مهاراته في المهنة المختارة و كسب الشهادة المطلوبة لامتلاك تلك الفرصة و في مدة زمنية أقصر منها لو كان في الجامعة.

المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية

لا يمكن للجامعة تأدية دورها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه و ازدهاره، ولذا فإن الخدمة العامة أصبحت وظيفة أساسية للجامعة لا يقل شأنها عن الوظيفتين السابقتين، وحين يتناول بيليكان واجبات الجامعة يوجه الاهتمام أولا إزاء المجتمع المحلي والقومي والإنساني، مؤكدا أن معالجة مشكلات المجتمع وحاجات البيئة التي غيرت كليا نتيجة التقدم التقني تتطلب أخذ الكفاية التقنية والمنفعة الاجتماعية والقيمة الإنسانية مع بالحسبان، كما أن لها واجبات إزاء الإصلاح التربوي عامة والإصلاح الذاتي خاصة. (بيليكان،ياروسلاف، 1993، صفحة 128)

ومجالات خدمة الجامعة للمجتمع كثيرة جدا وذلك من خلال المعاهد الزراعية والتجارية والتكنولوجية الصناعية والطبية والاجتماعية والأدبية والفنية، أما في قطاع الخدمات فإن أكثر العوامل صلة بالتنمية هي وجود القوى العاملة للقيام بوظائف سائر الخدمات المالية والإدارية والصحية والإسكان. وتعمل الجامعة على فهم المشكلات الشخصية والأسرية والاجتماعية للأفراد ومساعدتهم على حلها من خلال علمائها ومفكريها. (جابر، 2013-2014، صفحة 43)

قد تلعب الجامعة دورا حساسا في تنمية المجتمع و قد يكون لها السبق في الرفع من قدرات الفرد و الجماعة و قد تكون الملاذ لمن يلتحق بها في كسب مستقبل زاهر و قد تكون الفاعل في رفع شأن مريديها أمام غيرهم من أفراد المجتمع، لو أنها قامت بالدور المنوط بها، لكن الوضع الذي عليه الجامعة و نظرة المجتمع لها حاليا أصبح لا يخولها لعب كل تلك الأدوار إلا في مناطق محتشمة، مما جعل الطالب الجامعي يبحث عن البديل و لو في الإطار الأدنى لمستواه التعليمي لينعم بشيء من الاستقلالية المادية و الاستقرار النفسي و الاجتماعي أمام ذاته و أمام من ينتظرونه ليكون فاعلا في وسطهم و في المجتمع، إنه في حالة دراستنا ملاذه الوحيد و هو اللجوء إلى التكوين و التعليم المهني.

فقد نجد أن بطالة الأب و عدد الإخوة و متطلبات الحياة الكثيرة تدفع الشاب إلى الإحساس بشيء من الذنب كونه يدرس و لا يعيل و يعين والديه في إعالة الأسرة مما يولد لديه شيء من الارتباك و التردد في مواصلة مشواره الدراسي، كما أن نوع التخصص الذي يكون به الطالب و ما يمثله ذلك التخصص داخل عالم الشغل من عدم إمكانية الحصول على منصب عمل بشهادته كذلك هو عائق و مشكل عويص يضع الطالب في مساءلة نفسه لماذا يهدر وقته في شيء ليس فيه أمل، خصوصا لو أنه لم يكن له دور في اختيار تخصصه ذاك مما يزيد كرهه له و محاولة الابتعاد عنه، و قد تبدأ بالإهمال في حضور الدروس ثم بالترك في آخر المطاف.

و في بعض الأحيان نجد أن الطالب الجامعي مربوط بالإرث العلمي و الثقافي أو المهني للأسرة، فهو يحاول المحافظة على ما تمارسه الأسرة من أعمال مهنية، فإن وافق ذلك وجود المهنة ذاتها بالجامعة واصل دراسته و إن لم يجد توجه لمراكز التكوين و التعليم المهني ليجد عندها ضالته. و غالبا ما تكون لدى المهن الحرة.

و لأجل كل ما سبق فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية تفرض على الطالب أن يكون فاعلا في اختياراته و أن يوجد لنفسه فرص عمل لكن ليحقق ذلك لابد من أن تحقق له الجامعة عنصرين أساسيين أولهما التكوين الجامعي الجيد والمعزز بالمعارف التقنية والواقعية، وثانيا تقبل المجتمع له ولما تلقاه من تكوين من خلال منحه الفرصة لاستغلال هامش حريته لصنع فرص العمل المتلائمة مع تطلعاته وما يفرضه الواقع الحالي.

خلاصة

التعليم بصورة عامة في بلادنا يفتقد لأبسط مقومات التعليم في أوروبا وأميركا، خصوصاً في مجال التعليم الجامعي حيث هناك العديد من المشاكل التي تؤخر مسيرة وتطور مستوى الطلاب في تعليمهم الجامعي الذي أصبح يعتمد على تحفيظ الطالب أكثر من فهمه لواقع الأشياء.

من المشاكل ضعف البنية التحتية، فتجد أن الجامعة ليس فيها قاعات كافية تستوعب عدد الطلاب الموجود وأحياناً متطلبات القاعات من تكييف وتجميل، كلها من الأشياء التي تنقص من البيئة التعليمية، لذلك يجب وضع ميزانية للبنية التحتية للجامعة من معامل وورش وقاعات وباقي المستلزمات التي تقوم عليها أي مؤسسة تعليمية.

كذلك ضعف المناهج التربوية، دون مراعاة للتطور السريع في منظومة التعليم العالمية، كذلك من المشاكل ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي لأن التعليم العالي مازال لا يحضى بالنظرة الإيجابية له كونه السبيل الأوحد للأمن و الاستقرار.

إن من مشاكل التعليم أيضاً أنه نتيجة طبيعية لهجرة الأدمغة وقلة الموارد البشرية مما يجعل بعض الأدمغة العلمية المشرفة تغادر الوطن لسوء البيئة والمنهج والرواتب المخصصة لهم، كذلك غياب الإنفاق على البحث العلمي إنفاق حقيقي يمثل نسبة محترمة ومعقولة من الناتج الداخل العام بالإضافة إلى غياب رؤى واستراتيجيات وطنية واضحة.

زيادة على ذلك و من خلال دراستنا للواقع فإن الطالب الجامعي الذي هو محور العملية التعليمية تتجاذبه عوامل مختلفة تدفعه أحيانا إلى ترك مزاولته للدراسة الجامعية و التوجه للتعليم المهني وبعد حصرها تبين لنا أنها إما عوامل أكاديمية مرتبطة بالواقع الذي يعايش داخل الجامعة أو عوامل اجتماعية تتعلق بعلاقته بالأسرة أو بالمجتمع و إما عوامل اقتصادية لها علاقة وطيدة بالوضع الاقتصادي العام للدولة و سياسة التشغيل.

فعلاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وعلى صورتها الحاصلة منذ الاستقلال إلى اليوم تعكسها وتلخصها تلك النمطية والارتجالية السياسية في صياغة برامج وإصلاحات الجامعة، فإذا سلمنا أنّ الدور الأساسي لهذه الجامعة يكمن في إعداد الإطارات اللازمة في جميع الميادين، وتنمية الأفكار بالبحث العلمي المتّصل بالواقع حيث يساهم في مختلف نشاطات المجتمع بما يؤدي إلى التغير المجتمعي من الأسوأ إلى الأحسن، فإنه في الجزائر نجد العكس، الكفاءات العلمية والتقنية الجزائرية غير مستغلة نظرا للأوضاع السائدة في جامعاتنا لسوء التسيير وانعدام الحريات الأكاديمية، حيث أنّها لا تهتم بمستخرجيها ولا تعمل على ربط البرامج الأكاديمية بالتغيّرات التكنولوجية والعلمية، وهذا ما يبقيها في الإطار التقليدي، وفي عزلة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي رغم أنّه من المفروض أن يكون هناك اندماج بين إطاراتها والمجتمع.

كذا الجامعة لا تزال معزولة عن المجتمع، بل وتمارس فعل العزلة، الشيء الذي يجعلها عبارة عن هياكل وبناءات فارغة رغم أن العالم المعاصر يفرض عليها التفتّح على المجتمع والمحيط بها وممارسة وظيفتها التطويرية والإبداعية والمعرفية، ورغم كل هذا الزمن الذي عاشته وتعيشه الجامعة الجزائرية فإنها لم تستفد من تجاربها والإصلاحات التي عرفتها، فتضخّم الطلبة وكثرة الطلب الاجتماعي وكذا بطالة خريجي الجامعات لا يزال متواصلا بل وبوتيرة أكبر، ما يحتم عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة حضورها عن طريق مخطّطات إعادة التنظيم وإعادة تعريف هياكلها وأهدافها انطلاقا من إعادة التنظيم المبرمج والموجّه نحو المستقبل، لأنّ واقع الجامعة حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها من اجل إخراج المعرفة من حيّزها ونشرها في المحيط الخارجي مع تقليص المسافة بينهما من أجل إدماج الطالب في الحياة الاجتماعية، وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تستجيب للقضايا الاجتماعية من خلال برامج تكوينية واقعية متفاعلة، فهناك قطيعة بينها كمؤسّسة اجتماعية وبين المجتمع الجزائري، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين"داخل الجامعة وخارجها " وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسّسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم وتحوّلات المجتمع عموما.(مساك.أ، 2010، صفحة 20).

ولهذا كله، تحتّم الضرورة توجيه اهتمام المؤسسة الجامعية إلى ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصّصات والتكيّف مع التحولات والتغيرات الاجتماعية في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري، فتصبح بذلك مرجعا لحل مشاكله ومساهما فعالا في تغييره نحو الأحسن.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

و إجراءات البحث الميداني

تمهيد

تحتل المرحلة الميدانية أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية، و ذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع المعلومة النظرية و الإطلاع على البحوث و الدراسات السابقة التي تناولت المشكلة بشكل مباشر، و إنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادنا على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته، و مراجعة تلك البيانات مراجعة دقيقة أثناء القيام بالعمل الميداني، و لذالك فالمرحلة الميدانية من أهم مراحل البحث العلمي لما تتطلبه من بصمات واقعية و خاصة بالباحث و عيناته القريبة منه.

بانتهاجنا الاستقصاء المباشر عبر طرحنا لاستبيان إلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحقيقا منا لذلك المبدأ و هو جمع المعلومات من عينات حقيقية و واقعية، مع استعانتنا ببعض الأساليب الإحصائية التي مكنتنا من إعطاء التحاليل المناسبة لها و الخروج بالنتائج النهائية لبحثنا.

المبحث الأول : منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لإشكالية بحثنا، المنهج الوصفي كونه الطريقة الأنجع لوصف الظاهرة و تصويرها كما و نوعا عن طريق جمع معلومات مباشرة عن المشكلة ثم تصنيفها و تحليلها و دراستها، حيث قمنا بحصر مجموعة العوامل الفاعلة في الظاهرة عبر طرح استبيان يضم الأسئلة المباشرة و غير المباشرة على عينة من طلبة يزاولن دراستهم بالمعهد المتخصص للتكوين المهني ، كانوا سابقا يدرسون بالجامعة و قطعوا العلاقة التعليمية بها، ثم قمنا بتحليل تلك الإجابات و دراستها و استخلاص نتائجها.

هذا المنهج الذي يعرفه محمد عبيدات باعتباره منهجا يعتمد عليه الباحث قصد جمع الحقائق عن موضوع البحث و تحليلها و تفسيرها لاستخلاص دلالاتها و وضع مؤشرات و بناء تنبؤات مستقبلية، و من ثم الوصول إلى تعميم بشأن موضوع البحث، و يعتمد الباحث في ذلك على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية و الملاحظة و الاستبيان. (عبيدات و آخرون، 2006، صفحة 47)

المبحث الثاني :مجالات الدراسة

المطلب الأول : المجال المكاني

المجال المكاني: بكوننا من سكان مدينة اولادجلال و بتوفر المدينة على معهد وطني متخصص للتكوين المهني (المعهد الوطني المتخصص للتكوين المهني سماتي بوزيد أولاد جلال) و هو المكان الذي تمت فيه دراسة العينات المختارة.

المطلب الثاني : المجال البشري

العينة المختارة للدراسة هي مجموعة من طلبة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالولاية المنتدبة أولاد جلال ، من الفئتين ذكورا و إناثا، الذين سبق لهم أن زاولوا الدراسة بالجامعة فعلا ثم قاموا بقطع العلاقة و التوجه إلى التكوين و التعليم المهني، تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 30 ستة.

المطلب الثالث : المجال الزمني

تمت الدراسة خلال السنة الجامعية 2019–2020، بعد الإطلاع على بعض المصادر و المراجع التي تحدثت في الموضوع و محاولة الإلمام بالنقاط التي يمكننا الاستناد عليها كمعالم للبحث قمت بعدها باتخاذ خطوات تمثلت خصوصا في :

الخطوة الأولى: تصميم الاستمارة بعد تحديد نوع المنهج المستعمل للدراسة من 20 إلى 30 جويلية 2020.

الخطوة الثانية: عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة من أجل التحكيم و إجراءات التعديلات وإعادة الصياغة عددهم 2 و هما (البروفيسورة طويل فتيحة ، الدكتورة خينش دليلة) ذلك يوم 7 أوت 2020.

الخطوة الثالثة: توزيع الاستمارة على العينات بتاريخ 25أوت 2020 حيث تم شرح الأسئلة للعينات ثم تقوم العينة بالإجابة على الورقة مباشرة.

الخطوة الرابعة: تفريغ و تحليل البيانات من 29 أوت إلى غاية 1 سبتمبر 2020.

المبحث الثالث: عينة الدراسة

اتبعت في دراستي العينة القصدية و التي تمثل جزءا من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص و الصفات و يتم اللجوء إليها عندما تغني الباحث عن دراسة كافة وحدات المجتمع، فالعينة القصدية هي واحدة من العينات التي تشملها مجموعة العينات غير الاحتمالية، و التي تعتمد على أسلوب الصدفة و القصد معا في اختيار العينة، حيث تتكون العينة فيها من أفراد تمت مقابلتهم أو الاتصال بهم بطريقة معينة، بغرض إعطاء فكرة عن رأي معين أو حول قضية ما و بسرعة ، فكلما زاد حجم العينة زادت مصداقيتها و دقة نتائجها.

و تسمى كذلك العينة القصدية بالعينة العمدية أو الغرضية، حيث "يكون الإختيار في هذا النوع من العينات على اساس حر من قبل الباحث، وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة أو أهداف الدراسة المطلوبة مثال ذلك اختيار الطلبة الذين تكون معدلاتهم في الامتحان النهائي جيد جدا فما فوق فقط ، لأن هدف الدراسة هو معرفة العوامل التي تؤدي إلى التفوق عند هذا النوع من الطلبة مثلا ". (عقيل حسين، 1999، صفحة 240)

و على ذلك الأساس كانت عينات دراستنا مجموعة من الإناث و الذكور مختارة على أساس الصدفة داخل مجتمع مقصود بذاته، و هم طلبة التكوين و التعليم المهني، عددهم 30 طالبا، خلال الموسم الدراسي 2019–2020، أعمارهم تتراوح بين 20 و 30 سنة، تجمعهم خاصية مشتركة هي أنهم التحقوا سابقا بتخصصات جامعية و زاولوا الدراسة فعلا لكنهم قطعوها و اتجهوا لمعهد التعليم المهني بمدينة أولاد جلال، منتشرون حاليا في تخصصات متعددة، و بالنظر إلى الظروف الخاصة في ضل جائحة كورونا و التي تحتم علينا التباعد الصحي فقد لجأنا إلى التواصل معهم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، بريد الكتروني) ، حيث طرحت لهم استمارة استقصائية تحوي مجموعة الأسئلة التي تخدم البحث. كما ظهرت لدينا خلال العملية مجموعة صغيرة التحقت بالجامعة بعد نيل شهادة البكالوريا و قامت بالتسجيل لكنها لم تزاول الدراسة بل فضلت التخلي قبل موعد بداية الدراسة الجامعية.

المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات

1– استعملنا أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة و التي تعرف على أنها الطريقة العلمية الشائعة في جمع البيانات حول الظواهر الاجتماعية، و التي تطرق إلى تعريفها عديد من الباحثين و الكتاب على الشكل التالي:

عرفها "موريس انجرس" على أنها " تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد و بطريقة موجهة، لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا و هو ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف استكشاف علاقات رياضية و إقامة مقارنات كمية". (موريس، 2004، صفحة 204)

كما عرفها أيضا " محمد زيان عمر " على أنها " مجموعة من الأسئلة تعد إعدادا محددا و ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص المختارين لتسجيل إجاباتهم على ورقة الاستمارة ثم إعادتها ثانية " (زيان، 1988، صفحة 117)

عرفها "رشيد زرواتي" على أنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، و يتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد. (زرواتي، 2002، صفحة 123)

ولقد صممت الاستمارة لتحوي البيانات الخاصة بالمبحوث ثم الأسئلة ذات الصلة بالإشكالية و على الترتيب المتجانس وفق الدراسة للعوامل المتطرق إليها. حيث لجأنا إلى استخدام طريقة (ليكرت Likert) و المستعملة لقياس الاتجاهات، اقترحها ليكرت عام 1932، و انتشرت بشكل واسع في بناء نقييس نحو شتى الموضوعات و تعتمد الطريقة على عدد كبير من الفقرات التي تجمع من المبحوثين بع تحديد مكونات أو عناصر الموضوع المراد قياسه، ثم توجيه استمارة استطلاعية لعينة من مجتمع البحث، حيث يطلب من أفراد العينة الإجابة على الأسئلة مفتوحة النهاية نحو الموضوع المقارن، و توضع كل عبارة بدائل

متدرجة للإجابة قد تكون خماسية أو ثلاثية و نحن اعتمدنا على طريقة البعد الثلاثي تمثلت في (موافق – معارض – محايد). (عباس محمود، 1998، صفحة 38)

صدق الاستمارة:

إن مصطلح الصدق الذي يقابله في اللغة الفرنسية هو مصطلح (Validité) وفق تعريف الباحثين هو " دراسة أو اختيار مدى ملاءمة أدوات و طرق القياس المستخدمة في التحليل الكمي للظاهرة موضوع البحث و درجة صلاحيتها لتوفير المعلومات المطلوبة و المحققة لأهداف الدراسة ".

و من أجل ذلك و في محاولة التحقق من صدق الاستمارة تم عرضها على أساتذة محكمين لإبداء رأيهم في مدى فاعلية ما جاء فيها و صحة الصياغة اللغوية و المفردات المستعملة بالقياس مع المحور الذي تندرج تحته، من خلال ملاحظاتهم العامة التي تفيد في تطوير الاستمارة كأداة بحث كانت ملاحظاتهم تخص إعادة صياغة بعض المفردات ، و حذف بعض العبارات نظرا للتشابه و تفادي التكرار.

الفصل الخامس

تحليل البيانات الميدانية

و نتائج الدراسة

المبحث الأول: تحليل و تفسير البيانات الميدانية

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجدول رقم (01): الجنس

السؤال 01	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	11	42.31	1,58	0,504
أنثى	15	57,69		
المجموع	26	100,0		

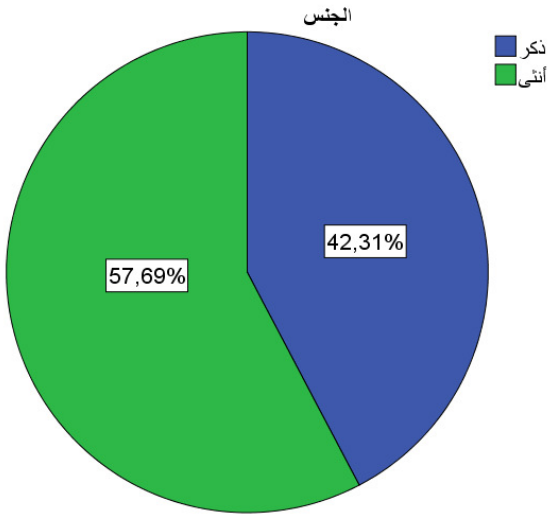

<u>التعليق عن الجدول رقم 01:</u> يظهر الجدول أن نسبة 57.7 % من مفردات العينة هم إناث و نسبة 42.3% هم ذكور و هو ما يطابق الواقع في كون الإناث أكبر نسبة من الذكور في الوسط الجامعي.

<u>تحليل الشكل رقم 01:</u> يبن الشكل أن فئة الإناث هن الغالبون على فئة الذكور ، ويرجع ذلك لعدة معطيات أولها نسبة المواليد لدى الجنسين حيث نسبة الإناث في ارتفاع مستمر. و ان الإناث في الغالب يتوقفون في مستويات تعليمية معينة.

الجدول رقم (02): السن

السؤال 02	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 20 سنة	01	3.85	2,12	0,431
من 20 على 30 سنة	21	80.77		
أكثر من 30 سنة	04	15.38		
المجموع	26	100,0		

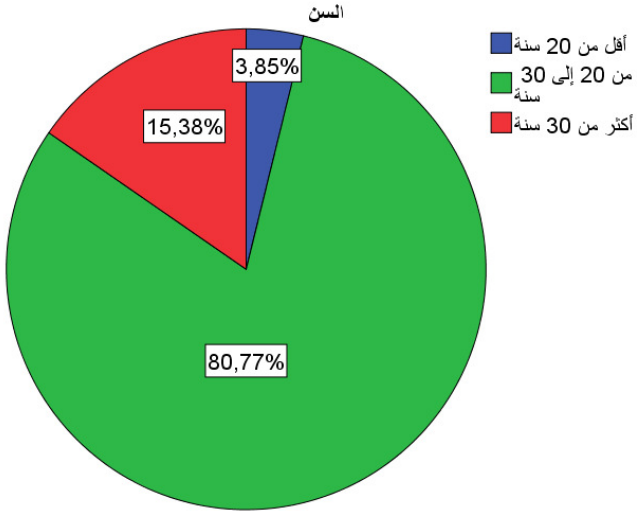

<u>التعليق عن الجدول رقم 02:</u> يظهر الجدول نسبة 80.77% من الفئة العمرية بين 20 إلى 30 سنة هي الفئة الغالبة داخل العينة ، و أن هناك نسبة قليلة 3.8% هم فئة عمرية أقل من 20 سنة ، و 15.4% هم الفئة الأكثر من 30 سنة.

<u>تحليل الشكل رقم 02:</u> يبين الشكل أن الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة هي الغالبة المتأثرة بالظاهرة لكون هذه السن هي المرحلة الحساسة التي يبحث فيها الشاب على بناء مستقبله. أما الفئة الأقل من 20 سنة فهي فئة ما زالت لم تصطدم بالواقع ، و الفئة العمرية أكثر من 30 سنة فغالبيتها إما أكملت الدراسة بالجامعة أو اتجهت سابقا إلى جهات أخرى في ميدان الشغل أو هي التي تأخرت في اتخاذ القرار.

الجدول رقم (03): المستوى الجامعي

السؤال 03	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ليسانس	23	88,46	1,15	0,464
ماستر	02	07,69		
دكتوراه	01	03,85		
المجموع	26	100,0		

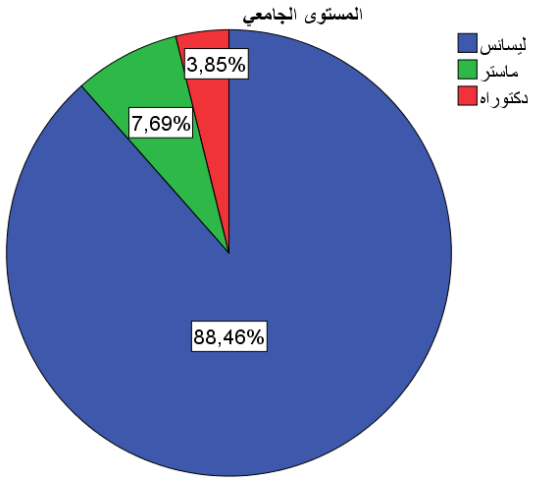

<u>التعليق عن الجدول رقم 03:</u> يظهر الجدول أن نسبة 88.5 % هم من كانوا يزاولون الدراسة بالجامعة في مرحلة الليسانس و 7.7% كانوا من مرحلة الماستير، و 3.8% من مرحلة الدكتوراه.

<u>تحليل الشكل رقم 03:</u> نلاحظ أن النسبة الأكبر هي من فئة الطلبة الذين زاولوا الدراسة الجامعية في مرحلة الليسانس و هذا يدل على أن الظاهرة متفشية و لها تأثيرها على الطالب الجامعي في بداية مرحلته التعليمية الأكاديمية. أما في المراحل المتأخرة من زاولوا في صفوف الماستر أو الدكتوراه كانت استجابتهم للظاهرة قليلة و هذا ما يمكن تفسيره بطول المدة الدراسية في الجامعة و التي تتغير فيها أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية و تتغير كذلك خلالها الظروف السياسية ما يؤثر على الجوانب الأكاديمية.

الجدول رقم (04): كم مكثت في الجامعة؟

السؤال 04	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لم ألتحق	02	07,69	2,31	0,679
أقل من 02 سنة	15	57,69		
من 02 إلى 04 سنة	08	30,77		
أكثر من 04 سنة	01	03,85		
المجموع	26	100,0		

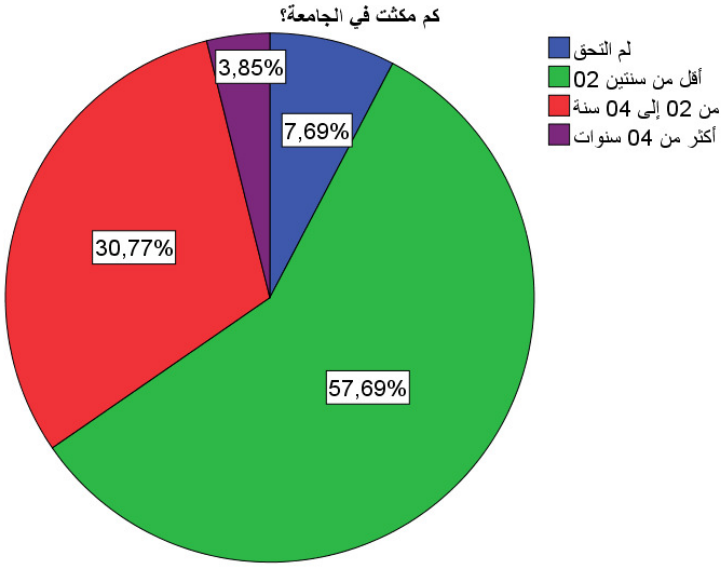

<u>التعليق عن الجدول رقم 04:</u> نلاحظ أن نسبة 57.7% من الطلبة لم يمكثوا أكثر من سنتين في الدراسة ، و 30.8% مكثوا بالجامعة لفترة بين 2 سنة على 4 سنوات و 7.7% لم يلتحقوا بالجامعة رغم أنهم قاموا بعملية التسجيل العادية خلال بداية السنة، في حين 3.8% مكثوا لمدة تزيد عن 4 سنوات.

<u>تحليل الشكل رقم 04:</u> نلاحظ أن النسبة الأكبر تأثرا في الظاهرة هم طلبة جامعيون لم يمكثوا لأكثر من سنتين في الجامعة، مما يدل على أن العوامل أثرت فيهم في سن مبكرة و في مرحلة من التعليم المبكر، كما يدل ذلك على أن الجامعة تخسر الروافد البشرية في بداية مشوارهم الجامعي.

المحور الأول : العوامل الأكاديمية

المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهنيين

الجدول رقم (05):

عدم رضاك على معدلك في البكالوريا دفعك للتوجه نحوالتعليم المهني

السؤال 05	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	06	23,1	2,12	0,766
محايد	11	42,3		
معارض	09	34,6		
المجموع	26	100,0		

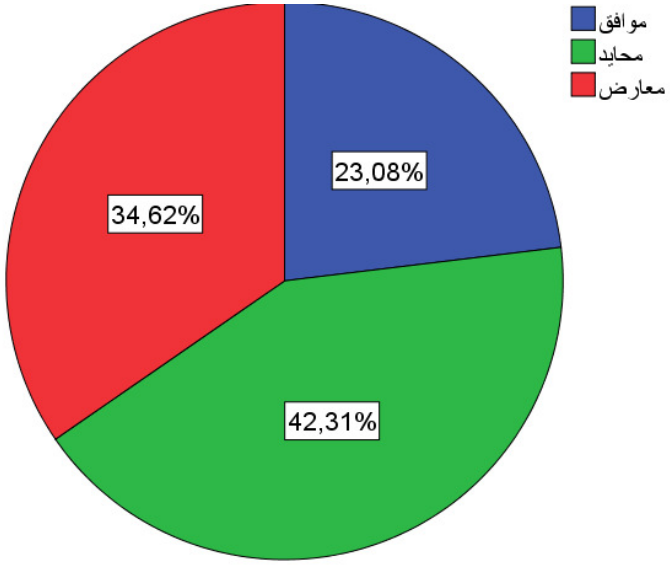

<u>التعليق عن الجدول رقم 05:</u> يبن الجدول نسبة 42.3% (محايد) و 34.6% معارض، في حين أن نسبة 23.1% موافقة.

<u>تحليل الشكل رقم 05:</u> نلاحظ من خلال الشكل أن مشاعر الرضا من عدمها على معدل البكالوريا لدى الطالب، ليس له أهمية كبيرة، و هذا ما نلاحظه من خلال نسبة المتفاعلين مع هذا السؤال فعدد المحايدين كان الأكبر مما يدل أنهم لا يلقون له بالا، و عدد المعارضين كان أقل بقليل من المحايدين، بمواجهة الموافقين الذين لم يكن عددهم بالمعتبر، مما يدل أن الموضوع ليس له فعالية ضمن العوامل الأكاديمية.

الجدول رقم (06):

التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة يؤدي بك إلى التوجه نحو التعليم المهني

السؤال 06	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	22	84,6	1,27	0,667
محايد	01	03,8		
معارض	03	11,5		
المجموع	26	100,0		

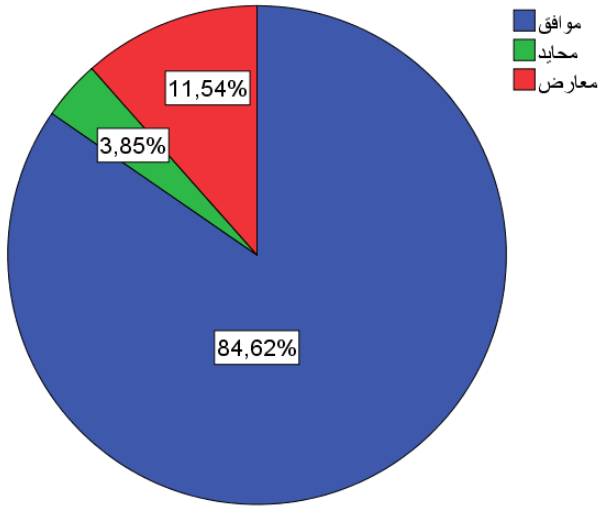

<u>التعليق عن الجدول رقم 06:</u> نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 84.6% القائلين موافق ونسبة 11.5 % معارض ونسبة 03.8 % محايد وفي ذلك يتبن ان التوجه نحو التخصص غير المناسب بالجامعة هو الذي يؤدي الى التوجه نحو التعليم المهني

<u>تحليل الشكل رقم 06:</u> يظهر لنا في الشكل أن عدد الموافقون على أن التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة يؤدي بالطالب إلى قطع علاقته بالجامعة و التوجه نحو التعليم المهني، فالميول الشخصي للتخصص ضروري لاستجابة الطالب له و العكس صحيح، أما المجموعة المحايدة لهذا النهج فهي قليلة جدا مما يعكس لديهم اللامبالاة بالتخصص.

الجدول رقم (07):

أساليب التدريس النظرية في الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني

السؤال 07	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	20	76,9	1,35	0,689
محايد	03	11,5		
معارض	03	11,5		
المجموع	26	100,0		

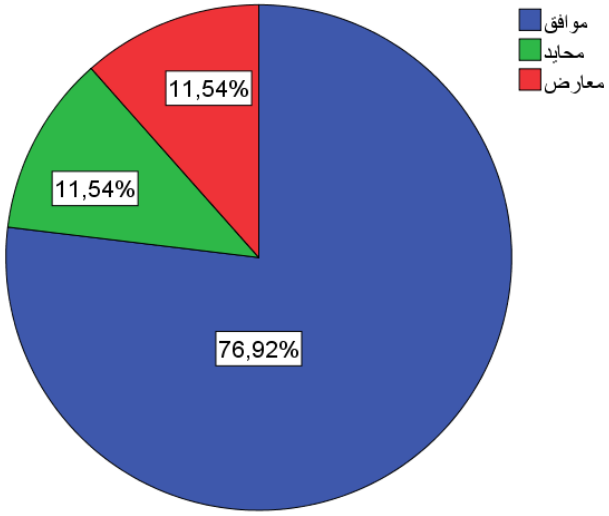

<u>التعليق عن الجدول رقم07 :</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 76.9% من القائلين موافق ونسبة 11.5% محايد ونسبة 11.5% معارض وذلك يتبين لنا ان الأساليب النظرية في الجامعة هي التي تدفع بالطالب للتوقف عن الدراسة في الجامعة ويتجه للتعليم المهني

<u>تحليل الشكل رقم07:</u> يظهر الشكل أن أساليب التدريس النظرية في الجامعة هي واحدة من العوامل التي تدفع الطالب للتعليم المهني بحيث فاقت نسبة الموافقين كثيرا نسب المحايدين و المعارضين فالموافقون يعتبرون أن أساليب التدريس بالجامعة لا تهتم بتحضيرهم بعالم الشغل ، بحيث تعمل بشكل منفصل عن ما هو موجود فعليا في الواقع المهني، لأن الأساليب النظرية لا تكفي لبناء الشخصية المهنية للطالب لمواجهة عالم الشغل بكل صعوباته و تعقيداته , قد كانت لنا إشارات على ذلك في الجزء النظري.

الجدول رقم (08):

الكثافة العددية لطلبة الصف في الجامعة تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني

السؤال 08	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	11	42,3	1,81	0,801
محايد	09	34,6		
معارض	06	23,1		
المجموع	26	100,0		

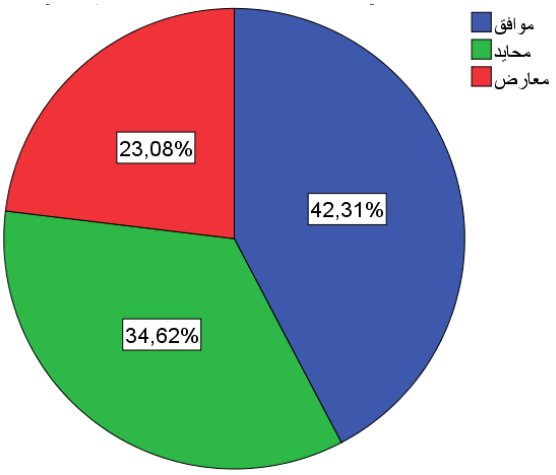

<u>التعليق عن الجدول رقم 08 :</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 42.3% من القائلين موافق في حين بلغت نسبة 34.6% من القائلين محايد ونسبة 23.1% معارض وفي ذلك يتبين أن الكثافة العددية للطلبة داخل الصف في الجامعة دفعت الطلبة للتوقف والتوجه نحو التعليم المهني

<u>تحليل الشكل رقم 08:</u> تؤيد أكبر نسبة فيه أن الكثافة العددية لطلبة الصف الجامعي دفعتهم إلى التوجه نحو التعليم المهني و ذلك لأن الكثافة العددية في الصف تؤثر على التحصيل العلمي كما تؤثر على قدراتهم في الاستيعاب للمادة، و تشتت انتباههم داخل الصف و قد أشرنا إليه في الجانب النظري كما أشرنا أن الكثافة العددية تمس حتى بالأستاذ ذاته و قدرته على التعامل و التوصيل، كما أكدت ذلك دراسة قامت بها الدكتورة زهية دباب تحت عنوان (اكتظاظ الصفوف الدراسية و تأثيرها على التحصيل العلمي للطلبة الجامعيين) دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، نشرت في المجلة العربية للعلوم التربوية و النفسية بتاريخ 9 آفريل 2019، هدفت إلى معرفة كيفية تأثير كثافة الصف الدراسي على استيعاب الطالب الجامعي لمحتوى المادة العلمية المعروضة أمامه، و كذا على فاعلية الاتصال البيداغوجي بينه و بين الأستاذ الجامعي، توصلت فيها إلى أن للاكتظاظ الصفي تأثير على التحصيل العلمي للطلبة الجامعيين.

الجدول رقم (09):

التخصصات المهنية في المعهد تمنحك فرص للعمل أكثر بعد التخرج

السؤال 09	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	24	92,3	1,08	0,272
محايد	02	07,7		
معارض	00	00,0		
المجموع	26	100,0		

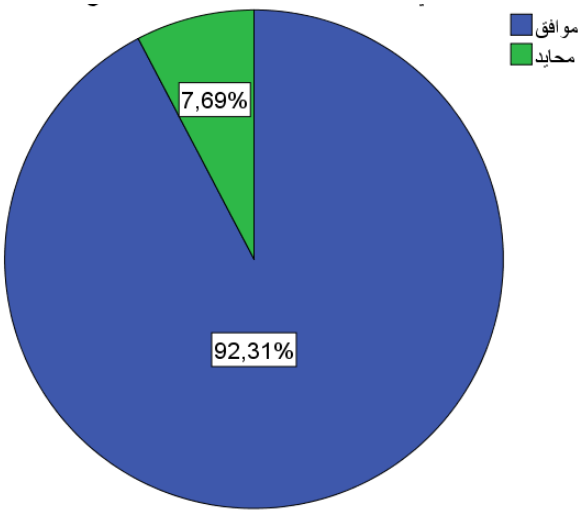

<u>التعليق عن الجدول رقم 09:</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 92.3% القائلين موافق ونسبة 07.7 % محايد وانعدام النسبة للمعارضين وفي ذلك يتبين ان التخصصات المهنية في المعهد تمنح فرص للعمل أكثر بعد التخرج

<u>تحليل الشكل رقم 09:</u> الملاحظ أن النسبة الأكبر عبرت عن كون التخصصات المهنية في المعاهد المهنية تمنح الطالب فرصا أكبر للعمل بعد التخرج خلافا عن ذلك لو تخرجوا من الجامعة، و هذا ما تعكسه النسبة الكبيرة من حملت الشهادات الجامعية الذين لم يجدوا لأنفسهم موطأ قدم في سوق الشغل عكس خريجي التكوين المهني و قد وضحنا ذلك في الجانب النظري.

الجدول رقم (10):

هناك علاقة بين ما تتلقونه من تعليم مهني في التخصصات وبين متطلبات السوق

السؤال 10	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	23	88,5	1,19	0,567
محايد	01	03,8		
معارض	02	07,7		
المجموع	26	100,0		

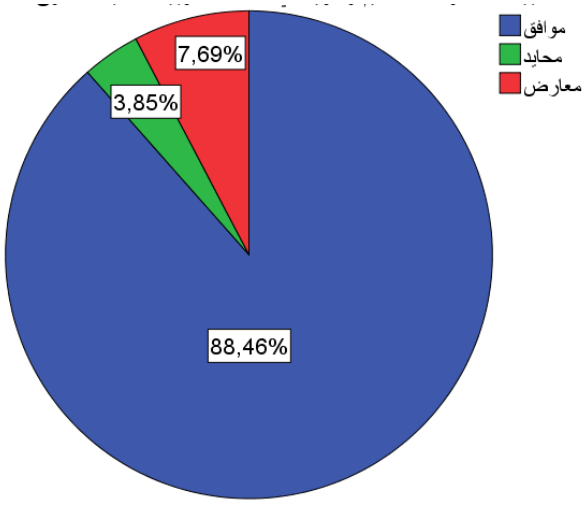

<u>التعليق عن الجدول رقم 10:</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 88.5 % من القائلين موافق ونسبة 07.7 % معارض ونسبة 03.8% محايد وفي ذلك يتبين بان هناك علاقة بين ما يتلقونه من تعليم مهني في التخصصات وبين متطلبات السوق

<u>تحليل الشكل رقم 10:</u> نلاحظ من الشكل ان النسبة الأكبر موافقة على أن هناك علاقة بين ما يتلقونه في التعليم المهني في التخصصات وبين متطلبات السوق أي أن التعليم المهني يمنحهم المؤهلات اللازمة التي تتطلبها المهن و التي تندرج تحت مجال تخصصهم في حين هناك من يرى عكس ذلك و أهم أقلية أي أنهم لمسوا ربما النقص الذي يميز تكوينهم والذي يتجسد من خلال الصعوبات في إيجاد واختيار مهن المستقبل وتتمثل هذه الصعوبات ربما كون متطلبات تلك المهن تفوق مستوى تكوين الطالب من حيث بعض المهارات والتقنيات اللازمة لممارسة نشاطات تلك المهن هذا النقص قد يرجع الئ التقصير في إيصال المعلومات في المقابل ارتأت البقية اختيار البديل الثالث و هو الحياد و لعل ذلك يرجع إلى عدم معرفتهم بوجود تلك العلاقة أو جهلهم بمختلف نشاطات تلك المهن.

الجدول رقم (11):

تعتقد أن تخصصك يمنحك القدرة على إنشاء مشروع خاص بعد التخرج

السؤال 11	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	21	80,8	1,19	0,402
محايد	05	19,2		
معارض	00	00,0		
المجموع	26	100,0		

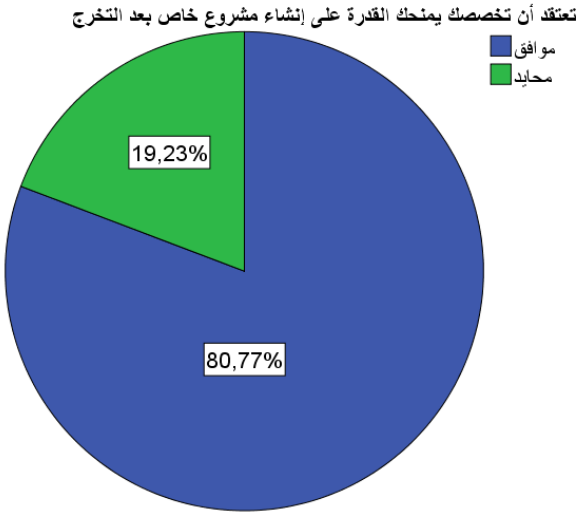

التعليق عن الجدول رقم 11 : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 80.8% من القائلين موافق ونسبة 19.2 %محايد مقابل انعدام النسبة للمعارضين وفي ذلك يتبين أن التخصص يمنح الطالب القدرة على إنشاء مشروع خاص بعد التخرج

تحليل الشكل رقم 11: يوافق العدد الأكبر على أن التخصص الذي يمارسونه في التعليم المهني يمنحهم القدرة على إنشاء مشروعهم الخاص بعد التخرج، و هذا لا يأتي من فراغ لكون الطالب حين تخطيطه لمشروع الخاص أدرك بأن المؤهلات المهنية تأتي في المقدمة و تليها الإمكانات المادية، ما يمكنه من الوصول إلى تنفيذ مشروعه، فالمناهج المتبعة داخل التعليم المهني هي مناهج تطبيقية قريبة من واقع المهنة أكثر منها في مناهج التعليم العالي.

كما طرحنا سؤالا مفتوحا بصيغة العموم بغرض الإطلاع على بعض الأسباب التي يدركها مجتمع العينة و لم نصغها في الأسئلة الموجهة و هو الشكل التالي: **ماهي الأسباب الأكاديمية لتوجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني؟.** فكانت الإجابات مقدرة بالنسب على النحو التالي :

حيث قدم 21 إجابة على هذا السؤال، أي بنسبة 80.77 % من مجموع المبحوثين، شملت بعض هذه الإجابات أكثر من رأي حول الأسباب الأكاديمية لعزوف الطلبة عن الدراسة في الجامعة والالتحاق بمعاهد التعليم المهني، مما أعطانا 25 رأيا، جُمعت هذه الآراء حسب فحواها في العناصر التالية:

1. معدلات بكالوريا لا تسمح بالالتحاق بالتخصصات المرجوة في الجامعة، بالمقابل يوفر التعليم المهني فرص الالتحاق بهذه التخصصات واكتساب المهنية فيها؛
2. ظروف الطالب البيداغوجية وتناقض رغبته مع التخصص الجامعي تحد من حريته الشخصية، مما يدفعه للالتحاق بمعاهد التعليم المهني؛
3. غياب الجانب التطبيق في الدراسات الجامعية، على عكس معاهد التعليم المهني، والتي تضمن كل من الجانبين النظري والتطبيقي على حد سواء، مما يكسب المتربص الخبرة المهنية التي يحتاجها سوق العمل.
4. الكثافة العددية للطلبة في الجامعة أكثر من معاهد التعليم المهني، مما يجعل التعليم المهني يضمن التلقين واكتساب المعرفة.
5. شهادة المعهد معترف بها أكثر من شهادة الجامعة.

المحور الرابع :
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني

الجدول رقم (12):

بطالة الأب كانت سبب عزوفك عن الجامعة

السؤال 14	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	6	23,1	2,23	0,815
محايد	8	30,8		
معارض	12	46,2		
المجموع	26	100,0		

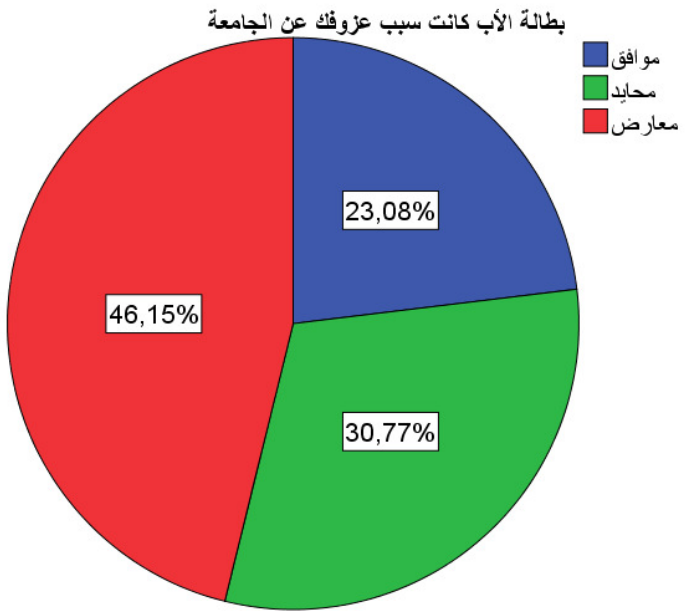

<u>التعليق عن الجدول رقم 12:</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 46.2% معارض مقابل 30.83% محايد ونسبة 23.1 % موافق وفي ذلك يتبين أن بطالة الأب لم تكن سبب في العزوف عن الجامعة

<u>تحليل الشكل رقم 12:</u> يوضح الشكل أن بطالبة الأب لم تكن هي العائق في مواصلة الدراسة الجامعية، و هذا ما يدل على أن القرار كان ذاتيا من الطالب لإدراكه للواقع الاقتصادي، يكفي أن نشير إلى أن هذا الإحساس موجود لدى فئة الذكور أكثر من الإناث، كون الذكور قادرون على مزاولة نشاطات موازية مع الدراسة في الجامعة عكس الإناث، مما يجعل هذه الفئة معرضة للعزوف عن الجامعة و الاكتفاء بالدراسة في معاهد التعليم المهني القريبة من محل إقامتها، و قد جئنا على ذلك في المجال النظري.

الجدول رقم (13):

اختيار والديك لتخصصك الجامعي جعلك تنقطع عن الدراسة الجامعية والتوجه للتعليم المهني

السؤال 15	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	07	26,9	2,27	0,874
محايد	05	19,2		
معارض	14	53,8		
المجموع	26	100,0		

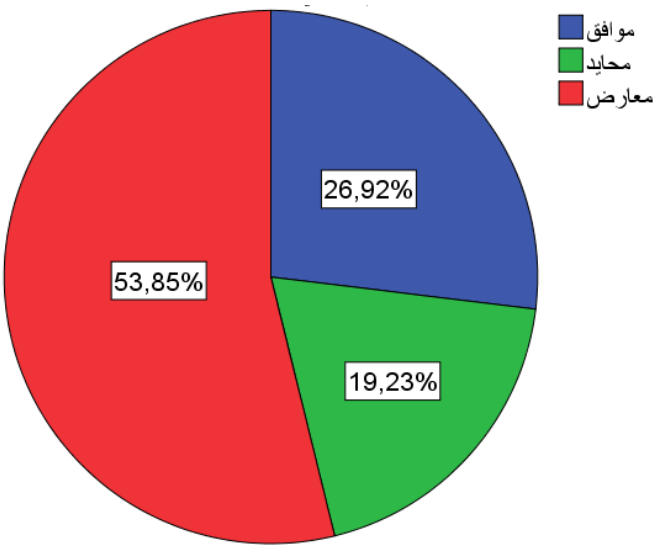

<u>التعليق عن الجدول رقم 13:</u> نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 53.8 % معارض في حين ان نسبة 26.9 % موافق يقابلها نسبة 19.2 % محايد

<u>تحليل الشكل رقم 13:</u> يعبر الشكل على أن نسبة تفوق النصف تعارض أن يكون سبب الانقطاع من الجامعة هو اختيار الوالدين لتخصص الجامعة، أي أن الاختيار غالبا ما يكون ذاتيا بدون تدخل، مما يجعل هذا التوجه غير موضوعي ، لكن في المقابل توجد فئة لا يستهان بها وافقت على أنه كان للوالدين تدخل في اختيار تخصصهم لكون الآباء عادة ما يستعملون أبناءهم كوسيلة لتحقيق أحلامهم و طموحاتهم، فما يكون منهم إلا الرضوخ إما لرد الجميل لهم أو لعدم قدرتهم على مقاومة الضغوط الممارسة عليهم.

الجدول رقم (14):

المحافظة على التاريخ المهني للأسرة يجبرك على اختيار مهنة ضد رغبتك

السؤال 16	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	11	42,3	1,96	0,916
محايد	05	19,2		
معارض	10	38,5		
المجموع	26	100,0		

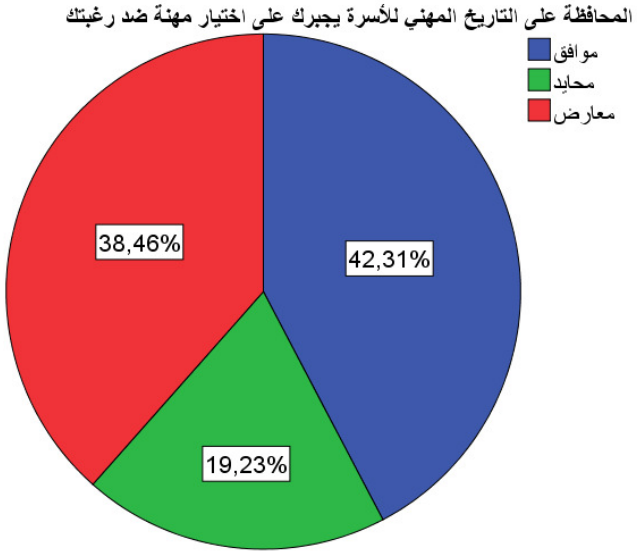

التعليق عن الجدول رقم 14: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 42.3% موافق في حين ان نسبة 38.5% معارض ونسبة 19.2% محايد

تحليل الشكل رقم 14: يظهر لنا الشكل أن المحافظة على التاريخ المهني للأسرة ليس بالضرورة من المؤثرات على الطالب في اختيار التخصص أو المهنة المستقبلية حيث جاءت النسب متقاربة بين الموافقين و المعارضين، كذلك يدل عليه عدد المحايدين، فحيادهم يدل على أن هذا الموضوع غير مطروح لديهم، لكن من خلال الدراسات و الوقائع تبين لنا أن هناك من يميلون إلى اختيار مهنة أحد الوالدين و هذا ما جاء في دراسة (ورتز worts) حيث قارن بين مهن الآباء و الاختيار المهني لأبنائهم ، مستخدما بعض طلبة السنة الجامعية الأولى، فوجد أن بعض المهن كالعلمية و الفيزيائية و الاجتماعية و الصيدلية هي مهن موروثة، كون الأخيرة هي مهن تمارسها طبقة من المجتمع تعد في مستوى مادي جيد، مما يجعل الطالب لا يرضى بما هو دونها.

الجدول رقم (15):

التأثر بحالات معينة من خريجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في عالم الشغل كان سببا للتوجه للتعليم المهني

السؤال 19	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	23	88,5	1,15	0,464
محايد	02	07,7		
معارض	01	03,8		
المجموع	26	100,0		

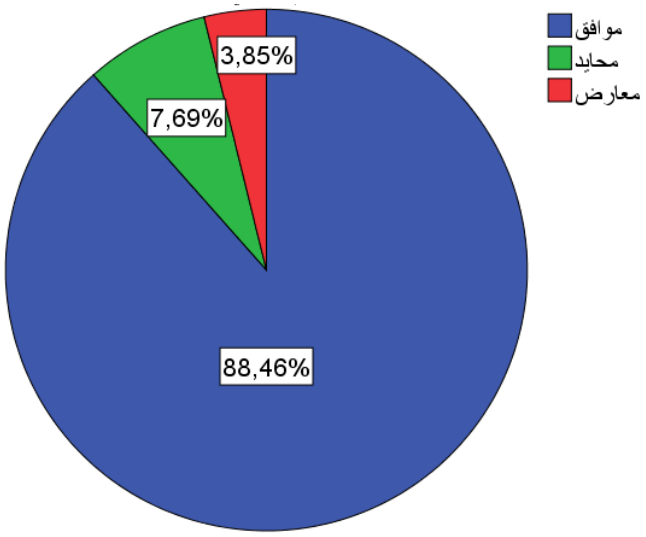

<u>التعليق عن الجدول رقم 15:</u> نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 88.5% موافق في حين بلغت نسبة 07.7 % محايد ونسبة 03.8 % معارض.

<u>تحليل الشكل رقم 15:</u> من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة الأكبر و الغالبة وافقت على أن التأثر بحالات معينة من خريجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في عالم الشغل كان سببا في توجههم للتعليم المهني، فكما أشرنا في التحليل النظري أن شبح البطالة لدى الخريجين السابقين أو عدم تأقلمهم مع المهن يعطي انطباعا سيئا لدى من هم يزاولون الدراسة بحيث يتخذونهم مثالا لتقبل عالم الشغل لحاملي الشهادة الجامعية في مستقبلهم.

الجدول رقم (16):

تخصص التكوين يمنحك مهنة ذات أهمية داخل المجتمع

السؤال 21	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	22	84,6	1,15	0,368
محايد	04	15,4		
معارض	00	0,00		
المجموع	26	100,0		

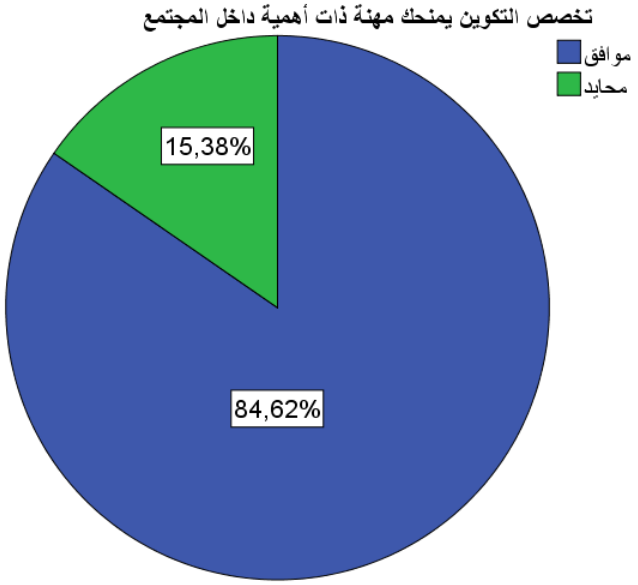

<u>التعليق عن الجدول رقم 16:</u> يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة 84.6% موافق في حين بلغت نسبة 15.4% محايد مقابل نسبة معدومة من المعارضين.

<u>تحليل الشكل رقم 16:</u> وافقت الغالبية على أن التخصص في التكوين المهني يمنح مهنة ذات أهمية داخل المجتمع، و هذا يدل على أن الجميع يرى في التكوين و التعليم المهني ملاذا حقيقيا لهم لكسر حاجز اكتساب المهنة التي تجعل لهم مكانة لدى المجتمع و تقوي شعورهم بالانتماء له، أما المجموعة القليلة التي اتخذت موقفا محايدا فتفسير ذلك أنه ليس موقفا سلبيا بقدر ما هو تعبير عن عدم الوثوق بعالم الشغل فتفشي البطالة و ندرة فرص الاختيار تجعل الفرد مجبرا على قبول أي مهنة دون أي شروط.

الجدول رقم (17):

الحصول على مهنة مناسبة لمتطلبات المجتمع تمكنك من تكوين أسرة

السؤال 22	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	21	80,8	1,23	0,514
محايد	04	15,4		
معارض	01	03,8		
المجموع	26	100,0		

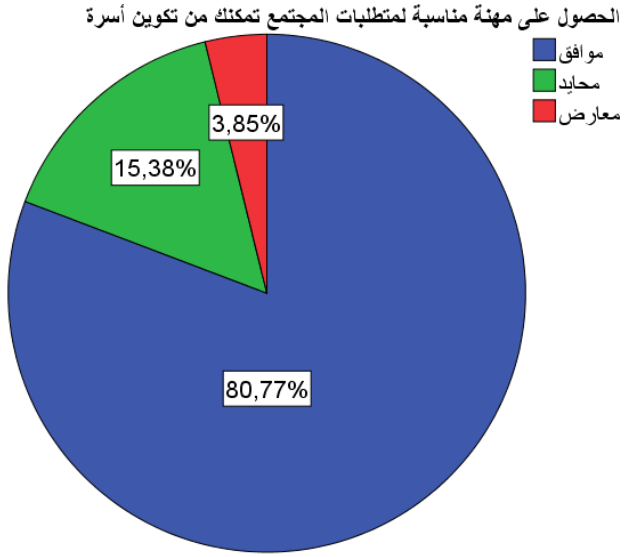

التعليق عن الجدول رقم 17: نلاحظ في الجدول أن نسبة 80.8% موافق و 15.4% محايد و نسبة 3.8% معارض

تحليل الشكل رقم 17: إن الحصول على مهنة مناسبة لمتطلبات المجتمع تمكن من تكوين أسرة، و هذا ما عبرت عليه النسبة الغالبة في الشكل كون تكوين أسرة يتطلب الإيفاء بكثير من الشروط و تحمل كثير من الأعباء المادية، و هذا ما تحققه له ممارسة المهنة المناسبة له و للمجتمع، مما تشعره بالراحة النفسية و الاطمئنان على مستقبله و مستقبل أسرته، أما ما عبرت عنه الفئة الثانية المحايدة فيمكن تفسيره بأنهم لا يرون أولوية لتكوين الأسرة، بل لهم هدف ضمان الاستقرار الذاتي المادي و المعنوي، ثم تأتي الاهتمامات الأخرى.

الجدول رقم (18):

اختيار التخصص كان حسب رغبتك

السؤال 24	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	19	73,1	1,50	0,860
محايد	01	03,8		
معارض	06	23,1		
المجموع	26	100,0		

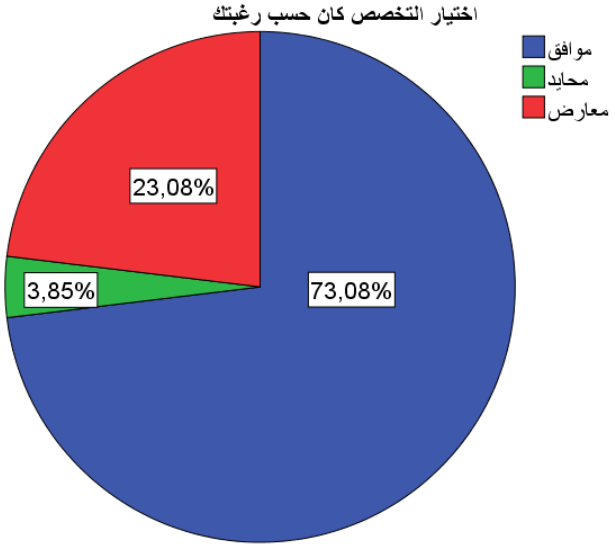

<u>التعليق عن الجدول رقم 18:</u> نلاحظ أن نسبة 73.1% موافق و نسبة 23.1% معارض و نسبة 3.8% محايد

<u>تحليل الشكل رقم 18:</u> من الشكل نلاحظ أن النسبة الأكبر موافقة على أن اختيارها للتخصص في التعليم المهني كان حسب رغبتهم، و هذا ما يفتقدونه غالبا في الجامعة لأن اختيار التخصص في الجامعة مرتبط بثلاث مؤثرات هي الرغبة الذاتية و رغبة الأهل و ما توافق عليه الإدارة الجامعية وفق ما تخطط له، وقد عبرنا على ذلك في دراستنا النظرية حيث أشرنا أن التخصص في الجامعات الجزائرية يكون وفق شرط الاختيار الحر لمجوع تخصصات حسب الأولوية لدى الطالب مع إمكانية تدخل الإدارة في تحديد التخصص الموافق عليه، نظرا للشروط التقنية التي تضعها، مما يضع الطالب بين خيار القبول و الرضي أو عدم قبوله له مما يسبب له الإحباط و خيبة الأمل يؤثر ذلك في تفاعله مع ما يقدم له من مناهج ، وقد يكون هو سببا في قطع علاقته بالجامعة.

المحور الثالث :

العوامل الاقتصادية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهنيين

الجدول رقم (19):

الوضع المالي الضعيف للأسرة هو الذي دفعك للتوجه للتعليم المهني

السؤال 13	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	11	42,3	1,88	0,864
محايد	07	26,9		
معارض	08	30,8		
المجموع	26	100,0		

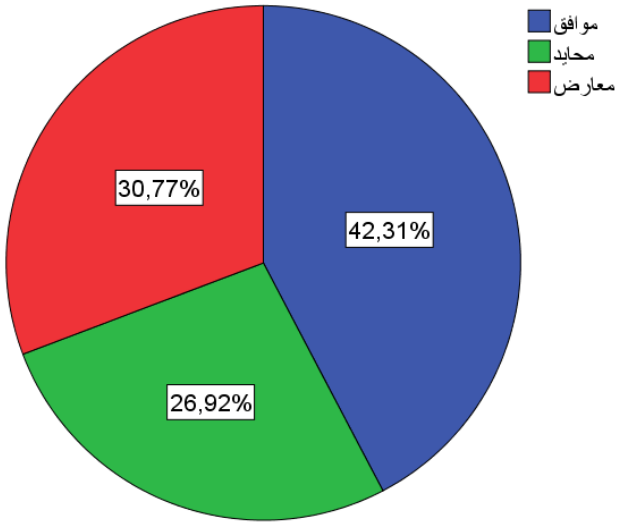

التعليق عن الجدول رقم 19: نلاحظ أن 42.3% موافقون ثم تليهم نسبة 30.8% معارض في حين أن نسبة 26.9% محايد

تحليل الشكل رقم 19: تشير النسب التي يوضحها الشكل على أن الوضع المالي الضعيف للأسرة هو الدافع للتوجه للتعليم المهني و قد عبر عن ذلك حوالي النصف من مجتمع البحث، لكن هناك مجموعة معتبرة عبرت بالمعارضة و هذا لا يعني أن الوضع المالي للأسرة لا يلعب الدور الأكبر في انقطاع الطالب عن الدراسة لأنه من البديهي و المعروف أن كل شيء تتحكم فيه المادة، و الرد على هذه النسبة المعارضة هو تلك النسبة التي أبدت الحياد، فالحياد هنا هو قبول ضمني بأن وضع الأسرة المادي هو سبب في مواصلة الدراسة أو قطعها، و قد اشرنا في الجانب النظري أن بطالة الأب أو ضعف دخلة و عدد الإخوة و متطلبات الأسرة و الظروف الاقتصادية تتحكم في قرارات الطالب.

الجدول رقم (20):

تعودك على ممارسة مهنة أثناء دراستك في الجامعة جعلك تتوقف عن الدراسة في الجامعة والتوجه للتعليم المهني

السؤال 17	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	13	50,0	1,73	0,827
محايد	07	26,9		
معارض	06	23,1		
المجموع	26	100,0		

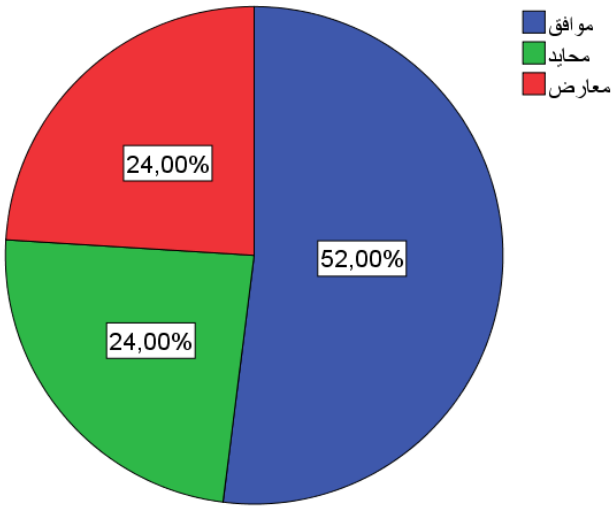

التعليق عن الجدول رقم20: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 50.0% موافق و نسبة 26.9% محايد و نسبة 23.1% معارض

تحليل الشكل رقم 20: نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية الطلبة وافقوا على أن تعودهم على ممارسة مهنة إثناء الدراسة في الجامعة كان مغريا لهم وجعلهم يتجهون للتعليم المهني، بهدف الإسراع في نيل شهادة تمكنهم من منصب عمل يدر أكثر مما كانوا يحصلون عليه و هم في الجامعة، فالعمل يتطلب منهم الالتزام بالتوقيت و الثبات في المنصب، و قد اشرنا على ذلك في الجانب النظري حيث وجدنا أن الشاب ترهقه حالة محاولة التوفيق بين الدراسة و العمل من جهة كما ترهقه المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها الدراسة و نيل الشهادة، مما يضطر الطالب للتضحية بمساره الدراسي لصالح الظفر بشهادة من التعليم المهني سريعة و محاكية لما يتطلبه سوق العمل.

الجدول رقم (21):

شبح البطالة وخوفك من المستقبل يجعلك تتوجه للتعليم المهني

السؤال 18	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	23	88,5	1,15	0,464
محايد	02	07,7		
معارض	01	03,8		
المجموع	26	100,0		

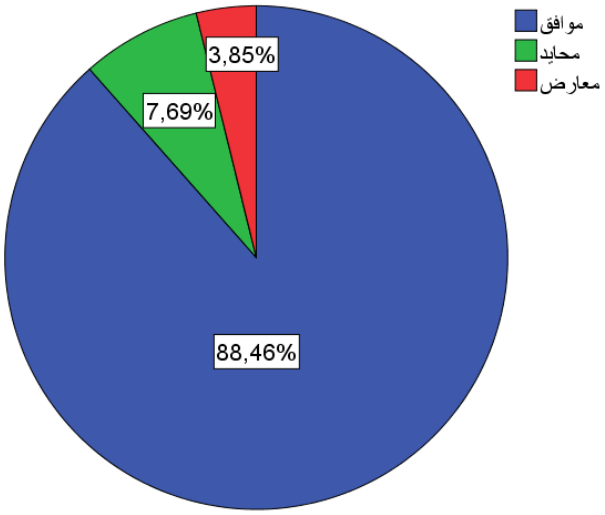

<u>التعليق عن الجدول رقم 21:</u> يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة 88.5% موافق و نسبة 7.7% محايد و نسبة 3.8% معارض

<u>تحليل الشكل رقم 21:</u> نلاحظ من خلال الشكل أن الأغلبية اختاروا البديل الأول و هو موافقتهم على أن شبح البطالة و الخوف من المستقبل جعلهم يتجهون للتعليم المهني، فالجامعة لا تضع تصورا لما بعد الشهادة عكس ما هو عليه في التعليم المهني، الذي يدرس احتياجات سوق الشغل، فالمتجهون له يرون فيه فرصة للعمل و توسيع نجاحهم على جميع الأصعدة، فقد اشرنا إلى ذلك في دراستنا النظرية بكون شبح البطالة لدى الخريجين من الجامعة هو هاجس يؤرخ المزاولين و يضعهم بين خيارين موصلة الدراسة أو قطعها و الاتجاه إلى التكوين و التعليم المهني الذي يرون فيه شهادة مقبولة و منصب عمل أكيد و استقرار مستقبليا.

الجدول رقم (22):

التعليم المهني يمنحك فرص متعددة ودخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة

السؤال 20	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	23	88,5	1,19	0,567
محايد	01	03,8		
معارض	02	07,7		
المجموع	26	100,0		

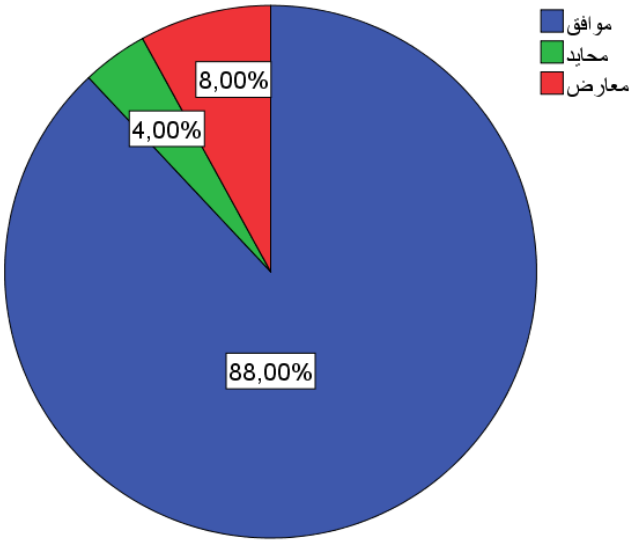

<u>التعليق عن الجدول رقم 22:</u> نلاحظ أن نسبة 88.5% موافقون و نسبة 07.7% معارض و نسبة 3.8% محايد

<u>تحليل الشكل رقم 22:</u> من خلال الشكل يتضح لنا أن غالبية مجتمع الدراسة يوافقون على أن التعليم المهني يمنحهم فرصا متعددة و دخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة، فسؤالنا هذا جاء متكررا للتأكيد على أن فرص العمل بالشهادة الجامعية يعتبر شيء من المستحيل خلافا لما هو عليه خريجو التعليم المهني، و قد اشرنا على ذلك في كثير من المواضع السابقة.

الجدول رقم (23):

الرغبة في العمل أكثر من الدراسة تجعلك تتجه للتعليم المهني

السؤال 23	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق	18	69,2	1,46	0,761
محايد	04	15,4		
معارض	04	15,4		
المجموع	26	100,0		

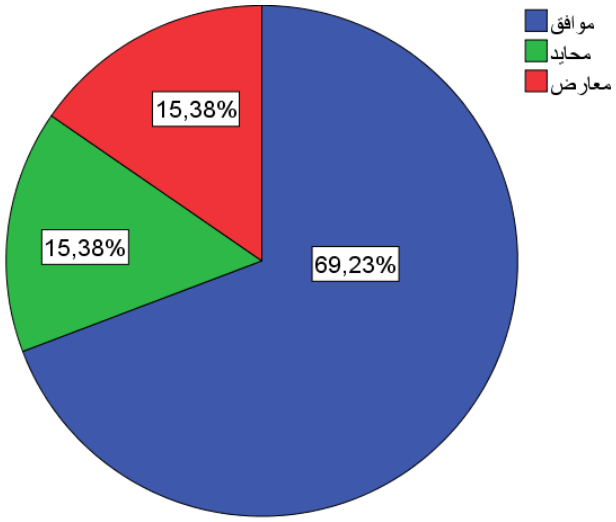

<u>التعليق عن الجدول رقم23:</u> نلاحظ أن نسبة 69.2% موافقون في حين تعادلت النسب بين محايد و معارض بنسبة 15.4%

<u>تحليل الشكل رقم 23:</u> نلاحظ هنا أن الغالبية توافق على كون التوجه التعليم المهني هي الرغبة في العمل و الرغبة في العمل دافعها الرغبة في كسب دخل مادي، و هذا ما توفره الشهادة بالتعليم المهني الذي له ترابط و تناغما مع سوق الشغل و ينمح الخبرة الكافية للمهنة بأسلوبه التطبيقي، عكس التلقين النظري الموجود بمناهج التعليم العالي الذي يجعل الجامعة غير متناغمة مع ما تتطلبه الوظيفة، و قد اشرنا لذلك في الدراسة النظرية و تعمقنا فيه لأنه المحور الأساس المشكلة.

بحثا على ما يمكن أن يكون سببا آخر في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ولم نتطرق له في الأسئلة الموجهة طرحنا سؤالا مفتوحا يشمل عاملين مباشرة على الشكل التالي: **في رأيك، ما هي الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لتوجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني؟**

قدم المبحوثين 21 إجابة على هذا السؤال، أي بنسبة 80.77 % من مجموع المبحوثين شملت بعض هذه الإجابات أكثر من رأي حول الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لعزوف الطلبة عن الدراسة في الجامعة والالتحاق بمعاهد التعليم المهني، مما أعطانا 26 رأيا، جُمعت هذه الآراء حسب فحواها في العناصر التالية:

1. ضعف الدخل الأسري وما يترتب عنه من مشاكل مالية للطالب وأسرته على حد سواء.
2. الاحتياج المادي وبُعد الجامعة عن المنزل، خاصة أن هذه الأخيرة يلزمها ميزانية خاصة، لا يستطيع الطالب توفيرها، مما يدفعه لاكتساب مهنة في أقرب وقت تسمح له بدخول مجال العمل.
3. البطالة وعدم توفر العمل لخريجي الجامعة.
4. ارتباط خريجي معاهد التعليم المهني بالمجال الاقتصادي على عكس خريجي الجامعات، والذين ارتبطوا بالمجال الإداري أكثر.

المبحث الثاني: تفسير نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات الفرعية

تفسيرا لما جاء من نتائج عبر طرح التساؤلات المفضية إلى معرفة مدى صحة كون العوامل المطروحة بمختلف محاورها، لها تأثير فعلي على قرارات الطالب الجامعي في قطع الدراسة و التوجه نحو التعليم المهني نخلص إلى أنه:

1- من خلال إجابات العينة المختارة حول التساؤل الأول الخاص بالعوامل الأكاديمية المؤدية بالطالب إلى التوجه نحو التعليم المهني، كانت 5 إجابات موافقة بنسب عالية و 2 فقط كانت متقاربة، و هذا ما نثبت به وجودها و تأثيرها في الظاهرة.

- ما يوفره التعليم المهني من تخصصات بمناهج تتماشى و متطلبات سوق العمل كان عاملا رئيسيا من جملة العوامل الآكاديمة و هذا ما يوضحه الجدول (9-10).
- يأتي بعده عامل التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة كان دافعا لهم للتوجه نحو التعليم المهني وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6).
- يليه ثقتهم في كون التخصص الذي يزاولونه بالتعليم المهني يمنحهم القدرة على إنشاء مشروعهم وهذا ما وضحته النسبة العالية بالجدول رقم (11).

- كذلك كون أساليب أساليب التدريس النظرية في الجامعة دفعتهم للتوجه للتعليم المهني وهذا ما أكده الجدول رقم (7).
- أما موضوع الكثافة العددية للطلبة في الصف داخل الجامعة و عدم الرضي على المعدل في البكالوريا فكانا في آخر انشغالاتهم وهذا ما يوضحه الجدولين رقم (5) ورقم (8).

محاولة منا للتأكد من حصرنا لكل العوامل الأكاديمية و أهميتها طرحنا السؤال المفتوح على مجتمع البحث و كانت تؤشر على نفس الدوافع المذكورة في الأسئلة الموجهة.

2- من خلال إجابات العينة المختارة حول التساؤل الثاني الخاص بحصر مجموعة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني تبين أن النسبة الغالبة وافقت على كون العوامل الاجتماعية المطروحة هي دوافع شكلت الظاهرة، و بترتيبها حسب مدى تأثيرها كانت :

- شكل موضوع التأثر بحالات من خريجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في إيجاد العمل سببا رئيسا في توجههم نحو التعليم المهني وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15).
- و جاءت العوامل التي أجيب عنها حول التخصص في التعليم المهني يمنحهم مكانة هامة داخل المجتمع و يمكنهم من تكوين أسرة، و أن اختيارهم للتخصص كان حسب رغبتهم في المرتبة الثانية ضمن العوامل الاجتماعية وهذا موضح بالجداول(16-17-18).
- أما العوامل التي جاءت على ذكر بطالة الأب، و كذلك المحافظة على التاريخ المهني للأسرة و كون اختيار التخصص بالتعليم المهني كان بأمر من الوالدين، فلم تكن الإجابات حولهم بالقوية و الجازمة مما يجعلها في آخر العوامل التي يمكن لها تكون مؤثرة في بروز الظاهرة جاء ذلك في الجداول (12-13-14)

3- من خلال إجابات العينة المختارة حول التساؤل الثالث الخاص بحصر مجموعة العوامل الاقتصادية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني فإن إجاباتهم كانت تلوح إلى أن عامل الوضع المادي الذاتي للطالب أكثر أهمية من الوضع المالي الذي عليه الأسرة و ذلك يرجع لوجود طموح الاستقلالية المالية و رغبة في تخفيف عبء المصاريف الذاتية عن ميزانية الأسرة فقد جاء ترتيب العوامل الاقتصادية حسب قوة تأثيرها في وجود الظاهرة هو كالتالي:

- احتلت العوامل المتجانسة الثلاث، عامل شبح البطالة و الخوف من المستقبل و الرغبة في العمل و كون التعليم المهني يمنح الطالب دخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة، الأولوية ضمن العوامل الاقتصادية، و يظهر ذلك في الجداول (21-22-23).
- أما عاملي الوضع المادي للأسرة و تعود الطالب على ممارسة مهنة أثناء الجامعة، كانا دافعية غير قويين لوجود الظاهرة و هذا موضح في الجدولين (19-20).

و كالعادة فإن إجابات العينة على السؤال المفتوح حول إبداء رأيه في الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لتوجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني، لم تخرج عن جملة العوامل المطروحة في الأسئلة المباشرة، مما يبرز أن حصرنا للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية كان موفقا و متطابقا و ما لدى العينة من دوافع أوجدت الظاهرة.

المبحث الثالث: خلاصة النتائج

من خلال ما تم عرضه من نتائج و استجابات مجتمع العينة من الطلبة على المحاور الثلاثة يمكن القول بأن التساؤل الرئيسي للبحث (العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني) تحقق، باعتبار أن المبدأ الذي تدور حوله قد تحقق وهو مبدأ الاختلاف في العوامل التي تتحكم في الطلبة لأن أساس التساؤل العام يفترض وجود اختلاف في العوامل.

ففي المحاور الثلاثة بمختلف تساؤلاتها و التي تحققت صحتها في كونها دوافع أساسية للطالب لقطع دراسته التعليمية و التوجه نحو التعليم المهني، تأكدت كذلك في الإجابات عن الأسئلة المفتوحة و التي هدفنا منها إلى معرفة العوامل الأخرى التي لم نتوجه بها في تساؤلاتنا المقصودة فكانت إجاباتهم في نفس السياق و لكن بأساليب مختلفة مما زاد تأكد صحة تلك التساؤلات و رضانا على ما نشير إليه من عوامل حقيقية و فعلية دافعة للطلبة الجامعيين لسلوك ذلك الاختيار.

اقتراحات و توصيات

على ضوء النتائج التي خلص لها هذا البحث والذي هدف الى معرفة العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني فان أهم التوصيات التي خرجنا بها هي :

- ضرورة توفير الهيكلة اللازمة والتمويل الكافي لضمان السير الحسن لمنظومة التعليم العالي.
- ضرورة تفاعل الجامعة و المحيط الاجتماعي و مشاركتها في تفعيل مبادرات و نشاطات تشاركيه تجعلها في الريادة دائما.
- تشجيع البحث العلمي و تجسيد تلك البحوث تطبيقيا و إعطاء ذلك ما يستحق من أولوية و اهتمام.
- ضرورة وجود توافقية بين التخصصات المطروحة للطلبة و بين ما يتطلبه سوق الشغل.
- مرافقة الطالب في عملية التعلم وكذا مساعدته على بناء مساره التكويني عبر توفير التعليم التطبيقي.
- إعطاء الطالب منحة مالية كافية تساعده على الاستقرار و تحمل المسار التعليمي و متطلباته.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع الخاص وإزالة كل ما يعترضها من عقبات واستحداث آليات لمرافقتها.
- إعطاء المؤسسات التي تعمل على توظيف خريجي الجامعة مزايا في الصفقات الحكومية وبرامج تدريب لموظفيها على حساب صندوق تنمية الموارد البشرية
- ضرورة وجود هيئة مختصة بالتشغيل و تهيئة الطلبة لمناصب الشغل تهدف إلى البحث عن مناصب الشغل الشاغرة من جهة و من جهة أخرى تبحث في تلك المناصب و غيرها في ماهية و طبيعة العمل المطلوب و المهارات اللازمة ، و تنقل ذلك للمكلفين بالمناهج لإجراء الإضافات من دروس تطبيقية موائمة لما سيجدونه في المهن و الوظائف المقصودة.
- كما أن استقلالية الجامعة سواء في الجانب الإداري أو المالي و إعطائها الحرية في التصرف يجعل منها في حالة تنافسية مع غيرها ، فالأساتذة هم أعلم من غيرهم بحالة الطالب و حالة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي السائد.

خاتمة

ينتهي كل بحث علمي بمجموع من النتائج والحقائق التي يصل إليها الباحث بعد استخدامه لخطوات البحث العلمي المناسبة لموضوع دراسته وقد حاولت هذه الدراسة الوصول إلى نتائج علمية ومنطقية تعطي صورة حقيقية للعوامل المشار إليها كأسباب مؤدية لوجود الظاهرة، ظاهرة لجوء الطلبة الجامعيين على قطع علاقتهم بالتعليم العالي و إنهاء تلك المسيرة المقدسة و توجههم نحو التعليم المهني سعيا منهم لتحقيق أهداف يرونها ضرورية. و بغض النظر على كون ذلك الفعل صحيحا أم لا دأبنا على الالتفات نحو تلك العوامل الدافعة لهم و دراستها دراسة متمعنة عبر الاستقصاء و البحث و التقرب من عينات ممن يمثلون تلك الشريحة و وصف الظاهرة عبر ما يعبرون به هم عنها.

و في استخلاصنا للنتائج كان لنا أن وجدنا صدق ما ذهبنا إليه من الإشارة إلى العوامل المحددة المؤدية بالطالب الجامعي للاتجاه نحو التعليم الجامعي و ترك صفوف الدراسة في التعليم العالي و هي على الغالب تنحصر في:

- عوامل أكاديمية تبدأ منذ يوم التسجيل للالتحاق بالجامعة، حيث يكون اختيار التخصص أحيانا مربوطا بقرار ذاتي أو محاصر بقرار من الأسرة أو بقرار من إدارة الجامعة في حد ذاتها، فوجدنا أنه كلما كان تدخل الغير في قرار الطالب كان أثره سلبيا على حبه و تفاعله مع ذلك التخصص، كذلك منهج التدريس و ظروف الدراسة و الظروف العامة خارجها ، كلها أسباب قد تؤدي لوجود الظاهرة و السبب الرئيس في هذا المحور هو كون الجامعة لم ترتقي لتجد الحل لخريجيها الذين يتزايدون عاما بعد عام، و لم تتفاعل مع محيطها الاقتصادي و الاجتماعي الشيء الذي جعلها معزولة عن ذلك المحيط، مما ولد الشعور لدى الطالب بأن الدراسة الجامعية ماهية تلقين لعلوم لا فائدة منها في سياسة الشغل، فكانت نتيجته تفشي البطالة في صفوف تلك الفئة التي كان من المفروض أن تحتل الريادة أينما حلت.
- كذلك وجدنا أن العوامل الاقتصادية، و هي ليست بالبعيدة عن العوامل الأكاديمية، تتحكم في تفاقم تلك الظاهرة، فعدم الوثوق بالشهادة الجامعية، و حالت الطالب الجامعي الغير متناغمة و المهارات المطلوبة في المهنة، سببه الجانب الأكاديمي لما يكون عليه من تقديم لدروس نظرية بدل وجود مواز لها في الدروس التطبيقية ، كذلك فقر سوق الشغل للمناصب جعل غير الجامعيين يسبقونهم للوصول لتلك المناصب المتاحة، كون التعليم الجامعي يتطلب فترة زمنية طويلة، فيجد الطالب الجامعي نفسه قد سبقه غيره من خريجي التعليم المهني لها مع ما يمتلكونه من مهارات واقعية و متزامنة مع تلك المهن.
- كما أن العوامل الاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالأسرة و ظروفهم المالية و كذا عدم صبرهم على الفترة الزمنية الطويلة لمشوار التعليم العالي، و كثرة مصاريفه، كلها كانت سببا مباشرا لوجود الظاهرة خصوصا لدى فئة الإناث، فوجود معاهد و مراكز التعليم المهني قريبة من محل إقامة الأسرة زاد تشجيع الطالبة و الطالب الجامعي على قطع العلاقة بالجامعة و الالتحاق بتلك المراكز و المعاهد

و التي في الغالب لا تكلف الكثير من المال و الجهد و قصر مدد التكوين فيها لنيل شهادة مقبولة في وسط سوق الشغل، كل ذلك من أسباب شكلت هذا العامل الرئيس و الذي لو درست حلول الظاهرة بدء منه لكانت الحلول ناجعة، فالطالب الجامعي في ضل الظروف الاجتماعية التي يعيشها يبني قراراته كلها، حتى وإن دعته الحاجة للتضحية بمصيره التعليمي، لأن الوقوف على حاجياته و إعالة الأسرة هو أهم شيء لدى الإنسانية جمعاء.

و في الأخير لقد حاولنا في هذا البحث أن نحصر كل الأسباب في ثلاث عوامل واضحة تسهل على المطلع الإلمام بها و لتساعد الذين يهتمون بالشأن أن ينظروا إليها من زواياها الحقيقية و لا تتشتت لديهم أطر البحث عنها في كثير من المجالات، و التي قد تكون نتائج بدل مسببات، رغم ذلك لا ندعي إلمامنا بالموضوع فقد تختلف الدراسات للظاهرة حسب الوضع الخاص و العام و حسب الزمان و المكان.

المراجع

1- أحمد ماهر. (2002). السلوك التنظيمي مدخل لنباء المهارات. الإسكندرية: الدار الجامعية.

2- أريج البسام. (2016). إقتصاديات التعليم و تحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المجلد الطبعة 1). المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات Edition Lesuesand Challenges.

3- العبد الله مي. (2009). علوم الإعلام و الإتصال و إشكالية التكوين المهني في العالم العربي. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية .

4- آمال شوتري، و صالح صالحي. (2011). دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالإقتصاد الجزائري. الإستراتيجيات –السياسات – الآليات. اكتوبر 2010، صفحة 409. المنامة: ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية.

5- بلقاسم سلاطنية. (1995–1996). التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر رسالة دكتوراه دولة. قصنطينة: جامعة قسنطينة.

6- توفيق سامعي. (2010–2011). مدى تحقيق مؤسسات التكوين المهني في مدينة سطيف للكفايات المهنية لدى خريجي القطاع المكون رسالة دكتراه. سطيف: جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية.

7- حبيب الياس حديد، و مزاحم الخياط الخياط. (2014). العنوان غير معروف. بغداد العراق: دار الكتب العلمية.

8- حسان بن سباع. (2013–2014). سياسات التعليم العالي في الجزائر. جامعة محمد خيضر قسم العلوم الإنسانية و الإجتماعية.

9- حمدي على أحمد. (2002). مقدمة في علم إجتماع التربية. المكتب الجامعي الحديث.

10- حميدة جرو. (2014–2015). مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداري و اساتذة مؤسسات التكوين المهني. بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية.

11- دليو فضيل. إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية.

12- راضية بوزيان. (2015). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. مركز الكتاب الأكاديمي.

13- سعيد بن عامر، و علي محمد عبد الوهاب. (1998). الفكر المعاصر في التنظيم و الإدارة. مصر: مركز وايد سرفين للإستشارات و التطوير الإداري.

14- سليمة بوختان. (2007–2008). التكوين المهني و الكفاءة الإنتاجية مكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير . سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة كلية الحقوق و العلوم الإجتماعية.

15- سليمة حفيظي. (2013). إزدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي بين الأكاديمي و الإداري و إنعكاساته على جودة أدائه الجامعي. جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

16- سميحة يونس. (2006-2007). اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل. بسكرة: كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة محمد خيضر.

17- صالح صالحي، و آمال شوتري. (2019). التكوين المهني بين خصوصية العرض و منطق الطلب. سطيف-برج بوعريريج: جامعة سطيف و جامعة برج بوعريريج.

18- صباح غربي. (2013-2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

19- صلاح عبد الباقي، و عبد الغفار حنفي. (1988). إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

20- طارق علي العاني، و آخرون. (2003). الشراكة بين مؤسسات التعليم و التدريب المهني و سوق العمل (المجلد 1). طرابس، ليبيا: دار الكتب الوطنية.

21- عبد الرحمان محمد عبد الله. (1991). سوسيولوجيا التعليم الجامعي. دار المعرفة الجديدة.

22- عبد الكريم زرمان. (2004). نظام التعليم العالي في الجزائر و علاقته بأداء الأستاذ الجامعي. باتنة: كلية العلوم الإجتماعية – جامعة العقيد الحاج لخضر.

23- غياث بوثلجة. (1990). التربية و التكوين بالجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24- فيصل بوطيبة. (2009-2010). العائد من التعليم في الجزائر. تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية – التسيير و العلوم التجارية – جامعة أبي بكر بلقايد.

25- ليلى رحماني. (2008-2009). تقويم أثر التكوين المهني على فعالية أداءات الخريجين. وهران: جامعة وهران كلية العلوم الإجتماعية.

26- محمد بلعباس. (1997). المزهر في التاريخ المعاصر (المجلد 3). الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر.

27- محمد عبيدات، و آخرون. (2006). منهجية البحث العلمي القواعد و الماحل و التطبيقات (المجلد 2). عمان، الأردن: دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.

28- مصطفى فهمي العطروزي. (1969). العلاقات الإدارية في المؤسسات العامة و الشركات. القاهرة: عالم المكتبيات.

29- منير قويجيل. (2013-2014). سياسة التكوين المهني و سوق العمل في الجزائر. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

30- نصر الدين غراف. (2010-2011). التعليم الإلكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية . قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية .

31- نوال نمور. (2012). كفاءة هيئة التدريس و أثرها على وجود التعليم العالي. قسنطينة: جامعة منتوري.

32- نور الدين راض. (2000-2001). التحول عند متربصي مراكز التكوين المهني. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية.

33- نور الهدى العوني. (2016-2017). التكوين المهني و علاقته بالأدوار الإجتماعية الجديدة للمرأة الماكثة بالبيت. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

34- وهيبة عزامي. (2010). الإدارة الحديثة للمكتبات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الملاحق

وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية - شعبة علم الاجتماع

أعدت هذه الاستمارة العلمية في إطار إنجاز مشروع مذكرة ماستر في تخصص علم اجتماع التربية، و ذلك من أجل الوقوف على العوامل المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني.

أرجو من حضرتكم تقديم المساعدة عن طريق الإجابة على هذا الاستبيان. تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

- **المحور الأول: البيانات الشخصية** ----------

الجنس: ◯ ذكر ◯ أنثى

السن: ◯ أقل من 20 سنة ◯ من 20 إلى 30 سنة ◯ أكثر من 30 سنة

المستوى الجامعي : ◯ ليسانس ◯ ماستر ◯ دكتوراه

كم مكثت في الجامعة: ◯ لم ألتحق ◯ أقل من 2 سنة ◯ من 2 سنة إلى 4 ◯ أكثر من 4 سنوات

- **المحور الثاني : العوامل الأكاديمية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني** ----------

1- التوجه نحو تخصص غير مناسب بالجامعة يؤدي بك إلى التوجه للتعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
2- عدم رضاك بمعدلك في البكالوريا دفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
3- التخصصات المهنية المتوفرة في التعليم المهني تمنحك فرص أكثر بعد التخرج؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
4- هل هناك علاقة بين ما تتلقاه من تعليم مهني في تخصصك و متطلبات السوق؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
5- هل تعتقد أن تخصصك يمنحك القدرة على انشاء مشروع خاص بعد التخرج؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
6- أساليب التدريس النظرية في الجامعة تدفعك للتوجه للتعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
7- هل الكثافة العددية للطلبة في الصف الجامعي تدفعك للتوجه نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض

سؤال مفتوح: في رأيك ماهي الأسباب الأكاديمية لعزوف الطلبة عن الدراسة في الجامعة و الالتحاق التعليم المهني؟

- **المحور الثاني: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني** ----------

1- بطالة الأب كانت السبب في توجهك نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
2- هل تعتقد أن الحصول على مهنة مناسبة لمتطلبات المجتمع هي التي تمكنك من تكوين أسرة؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
3- هل تعتقد أن تخصصك في التعليم المهني يمنحك مهنة ذات أهمية داخل المجتمع؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
4- هل اختيار تخصصك كان حسب رغبتك؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
5- اختيار والديك لتخصصك الجامعي جعلك تتجه نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
6- المحافظة على التاريخ المهني للأسرة يجبرك على اختيار مهنة ضد رغبتك؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
7- تأثرت بحالات من خرجي الجامعة الذين وجدوا صعوبات في إيجاد العمل كان سببا في توجك نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض

- **المحور الثالث: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى توجه الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني** ----------

1- الوضع المادي للأسرة هو دافعك للتوجه للتعليم المهني ؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
2- تعودك على ممارسة مهنة أثناء دراستك في الجامعة جعلك تتجه نحو التعليم المهني ؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
3- هل تعتقد أن التكوين و التعليم المهني يمنحك دخلا اقتصاديا أفضل من الجامعة؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
4- الرغبة في العمل أكثر من الدراسة هي ما جعلك تتجه نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض
5- شبح البطالة و خوفك من المستقبل جعلك تتجه نحو التعليم المهني؟ ◯ موافق ◯ محايد ◯ معارض

سؤال مفتوح: في رأيك ماهي العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لعزوف الطلبة عن الدراسة في الجامعة و الالتحاق بالتعليم المهني؟

ملخص

هذا البحث مقدم كمذكرة لنيل شهادة ماستر بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع، للسنة الدراسية 2019-2020، نهدف من ورائه إلى إبراز العوامل المؤثرة في الطالب الجامعي في الجزائر و التي تدفعه إلى التوجه نحو التعليم المهني ، ظاهرة أصبحت موجودة و متفشية داخل الأوساط الجامعية، و هنا تكمن أهمية هذا البحث إذ أنه يتطرق إلى موضوع حساس أصبح متداولا في الوسائل الإعلامية و لم يعد خافيا ، و العلم بالأسباب يساعد الباحثين عن الحلول للتغلب عليها.

فما الذي يدفع الطالب الجامعي لقطع مساره الدراسي في مستوى التعليم العالي و يلتحق بمراكز أو معاهد التعليم المهني

- فهل هي أسباب منطلقها الجامعة و ما يدور فيها و حولها ؟
- أم هي أسباب من الأهل أو الظروف الأسرية أو الاجتماعية ؟
- أم أن الأسباب مرجعها الظروف الاقتصادية العامة للمجتمع و البلاد؟
- أم أن هناك أسبابا أخرى ؟

للإجابة على تلك التساؤلات و بشيء من تحري الدقة و الموضوعية، و اتخاذ كل الأطر العلمية المعمول بها و المعروفة بالمنهجية العلمية للبحث العلمي، انطلقنا في البحث عن تلك الأسباب، فاستخدمنا المنهج الوصفي في الإحاطة بها، و لجمع المعلومات استخدمنا وسائل التواصل الاجتماعي (عملا بالبروتوكول الصحي في ضل جائحة كورونا) و طرحنا أسئلة موجهة و محددة على عينة من الطلبة الذين يمثلون الظاهرة، حيث كانوا سابقا طلبة بالجامعة و قطعوا الدراسة لأسباب مختلفة.

حين الإطلاع على إجاباتهم و تحليلها و تفسير بياناتها و جدنا أن الأسباب تتراوح بين عوامل أكاديمية و أخرى اجتماعية و أخرى اقتصادية، فقمنا بترتيبها في كل محور حسب قوة تأثيرها في وجود الظاهرة، و لم نكتفي بما جاء في الأسئلة الموجهة و لغرض التأكد من صحة ما توصلنا له عبر الأسئلة الموجهة سألنا مجتمع البحث سؤالا مفتوحا و عاما يبدي فيه الأسباب التي لديه في كل محور ، فكانت الإجابات كذلك لا تخرج عن الأسئلة المطروحة سابقا و لا عن المحاور الثلاث المشار إليها.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في حصرنا لأسباب تفشي الظاهرة وفق المعطيات المتاحة و نأمل أن نكون قد قدمنا جهدا متواضعا مقبولا يستفيد منه من له حاجة في هذا الشأن، فأمل المجتمع معقود بما يكون عليه التعليم العالي و ما يكون عليه الطالب الجامعي.

Abstract::

This research is presented as dissertation submitted in partial fulfillment of requirements for master degree at the Faculty of Humanities and Social Sciences, Social Sciences Department, Sociology Division, 2019-2020. Whose aim is to highlight the factors influencing the university student in Algeria and to drive him to move toward and vocational education. This phenomenon is now present and widespread in the university community, and this shows the importance of our research as it addresses a sensitive subject that has become very common and visible in the media, as knowledge of the motives helps researchers find solutions to overcome it. What drives the student to discontinue his academic path at the higher education level and join the centers or institutes of training and vocational education? Are the reasons for the university's starting point and what happening in? Or are those causes come from parents, family or social circumstances? Or are the reasons for the general economic conditions of society and the country? Or are there other reasons? To answer those questions and with some accuracy and objectivity, and to take all applicable scientific frameworks (known as the scientific methodology for scientific research) , we set out to search for those grounds. For that, we used the descriptive approach to briefing them, and to gather we used social media (in accordance with the health protocol in the strains of the Corona pandemic) and asked precise, targeted questions on a sample of students who represent the phenomenon. Those students were previously university scholars and had been learning for different reasons. When looking at their answers, analyzing them, and interpreting their data, we find that the reasons range from academic to other social and economic factors. So we arranged them in each section according to the strength of their influence in the presence of the phenomenon, and for the purpose of making sure of the validity of what we arrived through the questions directed we asked the research population an open and general question in which he shows the reasons he has in each section. As a result, the answers were similarly not conflicting from the earlier asked questions or from the three abovementioned sections.In the end, we hope that we have succeeded in enumerate the causes of the phenomenon increase according to the available data. Also we hope that we have made a modest and acceptable effort that will benefit those who have a need in this regard. The hope of society is dependent on what higher education and the university student will be.